وزارة التعليـــم العـــالي والبحث العلـــمي

جـــامعة محمد الصـديق بن يحي – جيـــجل–

كليـة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم مالية ومحاسبة

العنـــوان

أعمال نـهاية الدورة المالية وفق المحاسبة المالية ومتطلبات المعيار المحاسبي رقم 8 ورقم 10 ورقم 37

دراسة حالة الشركة الجزائرية القطرية للحديد والصلب –الميلية جيجل–

مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم المالية والمحاسبيّة

تخصص: محاسبة وجباية معمقة

إعداد الطالبين:

– بوحنّة رمزي

– بوزعموش أسامة

نُوقشت علنا أمام اللّجنة المكوّنة من:

الأستاذ: محمد بولعسل	أستاذ محـاضر "أ"	جامعة جيجل	رئيسا
الأستاذة: نسيبة معقال	أستاذة محـاضرة "أ"	جامعة جيجل	مشرفة ومقررة
الأستاذ: عبد الرزّاق لعريوي	أستاذ محـاضر "أ"	جامعة جيجل	مناقشا

السنة الجامعية: 2023/2022

وزارة التعليـــم العـــالي والبحث العلـــمي

جـــامعة محمد الصـديق بن يحي – جيـــجل–

كليـة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم مالية ومحاسبة

العنـــوان

أعمال نـهاية الدورة المالية وفق المحاسبة المالية ومتطلبات المعيار المحاسبي رقم 8 ورقم 10 ورقم 37

دراسة حالة الشركة الجزائرية القطرية للحديد والصلب –الميلية جيجل–

مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم المالية والمحاسبيّة

تخصص: محاسبة وجباية معمقة

إعداد الطالبين:

– بوحنّـة رمزي

– بوزعموش أسامة

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

الأستاذ: محمد بولعسل	أستاذ محـاضر "أ"	جامعة جيجل	رئيسا
الأستاذة: نسيبة معقال	أستاذة محـاضرة "أ"	جامعة جيجل	مشرفة ومقررة
الأستاذ: عبد الرزّاق لعريوي	أستاذ محـاضر "أ"	جامعة جيجل	مناقشا

السنة الجامعية: 2023/2022

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة وأعاننا على أداء هذا الواجب و وفّقنا لإنجاز هذا العمل.

نتوجه بجزيل الشكر و الإمتنان إلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد على إنجاز هذا العمل وفي تذليل ما واجهنا من صعوبات ، ونخص بالذكر الأستاذة المشرفة "نسيبة معقال" التي لم تبخل علينا بتوجيهاتها ونصائحها القيمة التي كانت عونا لنا في إتمام هذا البحث.

و لا يفوتنا أن نشكر كافة الأساتذة و الموظفين بالقطب الجامعي تاسوست – جيجل إلى جانب كل موظف بالشركة الجزائرية القطرية للحديد والصلب

ونتوجه بالشكر الجزيل إلى من أنارو بصيرتنا بحروف من ذهب و كلمات من درر طيلة مشوارنا الدراسي " أساتذتنا الكرام "

دون أن ننسى شكر خاص لرؤساء اللجنة لتفضلهم قبول مراجعة هذه المذكرة ومناقشتها.

إلى كل هؤلاء أسمى معاني الشكر والتقدير

رمزي

أسامة

إهداء

إلى من كلّله الله بالهيبة والوقار وأحمل اسمه بكلّ افتخار ومن علّمني العطاء بدون انتظار

" والدي العزيز "

إلى من تتسابق الكلمات معبّرة عن مكنون ذاتها، إلى قبس النّور الذي أجد في طلائعه طريقي

" والدتي الحبيبة "

إلى جدّتي و قدوتي و مصدر إلهامي و ثقافتي إلى أخي و صديقي و من أتّكئ عليه وسط عواصف الحياة، إلى عائلتي و كلّ من يحمل لقب بوحنّة وسليمانو.

إلى كلّ من ترك أثرا في حياتي و عمّق مداركي العلمية و العقلية إلى كلّ أصدقائي و أخصّ بالذكر صديق الطفولة إبراهيم كليخة.

إلى كلّ من علّموني حروفا من ذهب و كلمات من درر إلى من صاغوا من فكرهم منارة تنير مسيرة العلم والنّجاح" أساتذتي الكرام "

رمـــــزي

إهداء

الحمد لله الذي وفقنا لهذا ولم نكن لنصل إليه لولا فضل الله علينا أما بعد

أهدي هذا العمل إلى من ربتني وأنارت دربي وأعانتني بالصلوات والدعوات إلى أغلى إنسان في هذا الوجود أمي الحبيبة حفظها الله لي

إلى من عمل بجد في سبيلي وعلمني معنى الكفاح وأوصلني إلى ما أنا عليه أبي الكريم أدامه الله لي

إلى أخوتي إلى أخواتي

إلى كل أقاربي من يحمل لقب بوزعموش و خنخار

إلى من عمل معي بجد بغية إتمام هذا العمل إلى صديقي ورفيق دربي وإلى عائلته الكريمة إلى كل الأصدقاء بدون استثناء إلى زملائي

إلى جميع الأساتذة والمتربصين في قسم العلوم المالية والمحاسبة 2022_2023

وفي الأخير أرجو من الله تعالى أن يجعل عملي هذا نفعا يستفيد منه جميع المتربصين المقبلين على التخرج.

أسامة

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تشخيص أعمال نهاية الدورة المالية وفق المحاسبة المالية و متطلبات المعيار المحاسبي رقم 08 و10 و37، من خلال التطرق إلى أعمال الجرد و تسوية الحسابات و معالجتها محاسبيا و اكتشاف الأخطاء و تصحيحها من أجل الوصول إلى النتيجة النهائية بكل مصداقية مرورا بمخرجات أعمال نهاية الدورة المالية بما فيها القوائم المالية و المتمثلة في الميزانية ، جدول حسابات النتائج ، جدول التدفقات الخزينة و جدول تغيرات رؤوس الأموال الخاصة و هذا ما يبيّن الأهمية البالغة للإفصاح المحاسبي و دوره في تقديم المعلومات المحاسبية لمستخدميها بشيء من التفصيل و الشفافية و بمصداقية في عرض هاته القوائم المالية ، و ذلك استنادا لمدى دقة و صحة الإجراءات المتعلقة بالمعالجة المحاسبية لكل موجودات المنشأة في نهاية الدورة المالية على ضوء متطلبات المعايير المحاسبية الدولية و بالأخص المعيار المحاسبي الدولي رقم 08 و 10 و37 .

ومن أجل الوصول إلى أهداف الدراسة المسطّرة تم اتّباع المنهج الوصفي في الجانب النظري، بهدف تحديد مختلف المفاهيم المرتبطة بأعمال نهاية الدورة المالية ومعايير المحاسبة الدولية رقم 08 و10 و37، بالإضافة إلى منهج دراسة حالة وهذا لإسقاط الدّراسة النظرية على واقع الشركة الجزائرية القطرية للحديد والصلب AQS لمعرفة مدى تطبيقها لمختلف الإجراءات المتعلقة بالجرد والتسوية التي تقوم بها خلال الدورة المالية اعتمادا على الوثائق الثبوتية المقدمة لنا من طرف الشركة محل الدراسة.

الكلمات المفتاحية: أعمال نهاية الدورة المالية، معايير المحاسبة الدولية، أعمال الجرد، القوائم المالية، الإفصاح المحاسبي.

Abstract

This study aims to diagnose end-of-cycle financial activities in accordance with financial accounting and the requirement of International Accounting Standards (IAS) No. 08, 10 and 37, it involves addressing inventory work, account reconciliation, and processing them in an accounting manner as well as identifying and correcting errors in order to reach the final result with all credibility, this includes the outputs of the end-of-cycle financial activities, such as financial statements including the balance sheet, income statement, and statement of changes in equity. This highlights the significant importance of accounting disclosure and its role in providing accounting information to users in a detailed, transparent, and credible manner in presenting these financial statements. This is based on the accuracy and validity of the procedures related to the accounting treatment of all the assets of the establishment at the end of the financial cycle in light of the requirements of international accounting standards, especially International Accounting Standard No. 08, 10 and 37.

In order to achieve the objectives of the outlined study, the descriptive approach was followed in the theoretical aspect, with the aim of identifying the various concepts related to end-of-cycle financial activities and International Accounting Standards (IAS) No. 08, 10 and 37, Additionally, a case study methodology was employed to apply the theoretical study to the reality of the Algerian-Qatari Steel (AQS) to assess the extent of its implementation of various inventory and reconciliation procedures during the financial cycle, based on the supporting documents provided by the company under study.

keywords :

The end-of-cycle financial activities , international accounting standards, inventory work, financial statements, accounting disclosure .

المحتوى	الصفحة
الشكر	**I**
الإهداء	**II**
الملخص	**IV**
فهرس المحتويات	**VI**
فهرس الجداول	**VIII**
فهرس الأشكال	**IX**
قائمة الملاحق	**X**
مقدمة	أ
الفصل الأول: الأدبيات النّظرية والتطبيقية للدّراسة	
تمهيد	**7**
المبحث الأول: الأدبيات النظرية للدراسة	**8**
I. مفاهيم أساسية حول المعايير المحاسبية الدولية رقم " 08، 10، 37"	**8**
II. مفاهيم أساسية حول أعمال نهاية الدورة المالية وفق المحاسبة المالية.	**13**
III. العلاقة بين معايير المحاسبة الدولية وأعمال نهاية الدورة المالية في ظل المعيار رقم "10، 08، 37 "	**32**
المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية للدراسة	**39**
I. الدراسات السابقة المتعلقة بمعايير المحاسبة الدولية	**39**
II. الدراسات السابقة المتعلقة بأعمال نهاية الدورة المالية	**44**

III. الدراسات السابقة المتعلقة بالعلاقة بين أعمال نهاية الدورة المالية ومعايير المحاسبة الدولية.	**49**
خلاصة الفصل	**54**
الفصل الثاني: الإطار الميداني للدراسة	
تمهيد	**56**
المبحث الأول: منهج وأدوات الدراسة	**57**
I. منهج الدراسة	**57**
II. أدوات الدراسة	**57**
III. تقديم المؤسسة الجزائرية القطرية للحديد والصلب AQS	**57**
المبحث الثاني: أعمال نهاية الدورة المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية في الشركة الجزائرية القطرية للحديد والصلب AQS	**69**
I. إجراءات إعداد أعمال نهاية الدورة المالية في الشركة الجزائرية القطرية للحديد والصلب AQS.	**69**
II. تسلسل إعداد القوائم المالية في الشركة الجزائرية القطرية للحديد والصلب AQS.	**80**
III. أعمال نهاية الدورة المالية وفق متطلبات المعايير المحاسبية الدولية رقم " 08، 10، 37 " في الشركة الجزائري القطرية للحديد والصلب AQS	**81**
خلاصة الفصل	**85**
الخاتمة	**87**
قائمة المراجع	**92**

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	جدول إهتلاك المعدات والأدوات الصناعية للشركة الجزائرية القطرية للحديد والصلب AQS	70
02	جدول الميزانية الختامية أصول للشركة الجزائرية القطرية للحديد والصلب AQS	73
03	الميزانية الختامية خصوم للشركة الجزائرية القطرية للحديد والصلب AQS	75
04	جدول حسابات النتائج للشركة الجزائرية القطرية للحديد والصلب AQS لسنة 2022/2021	76
05	جدول تغيرات رؤوس الأموال الخاصة للشركة الجزائرية القطرية للحديد والصلب AQS	79

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	أعمال نهاية السنة	29
02	الهيكل التنظيمي للشركة الجزائرية القطرية للحديد والصلب AQS	60
03	الهيكل التنظيمي لمديرية المحاسبة والمالية للشركة الجزائرية القطرية للحديد والصلب AQS	65

الرقم	الملاحق
01	جدول الإهتلاك
02	جدول المؤونات وخسائر القيمة
03	جدول التقارب البنكي
04	الميزانية –جانب الأصول 2021
05	الميزانية –جانب الخصوم 2021
06	جدول حساب النتائج حسب الطبيعة 2021
07	الميزانية –جانب الأصول 2022
08	الميزانية –جانب الخصوم 2022
09	جدول حساب النتائج حسب الطبيعة 2022
10	جدول تغيرات رؤوس الأموال الخاصة

مقدمة

مقدمة

تعتبر المحاسبة المالية جانب من بين أكثر الجوانب أهميّة في المؤسّسة، وذلك لإعتمادها عليها إعتمادا كليّا في السّير الحسن وضبط العمليات المختلفة التي تقوم بها يوميّا لإعطاء صورة دقيقة لكل المهتمّين بشؤونها داخليّا وخارجيّا إذ يتجسّد ذلك في أهمّ مخرجاتها والمتمثلة في القوائم المالية ومدى تأثيرها على القرارات المتخذة من طرف المالكين والجهات الخارجية ذات علاقة بالوحدة الإقتصادية (المقرضين، الموردين، المستثمرين...)

لا يمكن الحصول على القوائم المالية إلّا بعد المرور على مرحلة محاسبيّة ذات أهمّية كبيرة جدا وهي أعمال نهاية الدورة المالية، والتي تعني مختلف عمليات الجرد المادي والمحاسبي، حيث تهدف إلى إعطاء القيمة الحقيقيّة للمؤسسة خلال الأوضاع الرّاهنة و السائدة في السوق ، و تساعد أعمال نهاية الدورة المالية في إبراز تأثيرات المحيط الخارجي على المؤسسة من جهة ، و كذا التغيرات التي تحدث في ثروة المؤسسة من جهة أخرى ، و بالتالي فإنّ القوائم المالية تستمدّ مصداقيتها و موثوقيتها بدرجة كبيرة من دقّة و جودة أعمال نهاية الدورة المالية و كذا ترتبط ارتباطا وثيقا بمعايير المحاسبة الدولية التي أرست وحددت ونظمت طرق عرض هاته القوائم و بالتالي تحقيق جودتها و من ثم جودة الإفصاح المحاسبي.

❖ **إشكالية الدراسة :**

اعتمادا على ما سبق تتضح معالم إشكالية الدراسة المتمثلة في بحث أعمال نهاية الدورة المالية وفق معايير المحاسبة الدولية ومتطلبات المعيار رقم 08، 10 ،37 والتي تكمن في التساؤل الرئيسي التالي:

ما هي إجراءات أعمال نهاية الدورة المالية وفق النظام المحاسبي المالي و معايير المحاسبة الدولية في المؤسسة الجزائرية القطرية للحديد والصلب ؟

❖ **الأسئلة الفرعية :**

ينبثق عن التساؤل الرئيسي جملة من الأسئلة الفرعية أهمّها:

- فيما تتمثل عمليات الجرد و التسوية حسب النظام المحاسبي المالي ؟
- ما الدافع وراء ارساء جملة من معايير المحاسبة الدولية وفيما تكمن إضافاتها؟
- هل يتوافق النظام المحاسبي المالي مع معايير المحاسبة الدولية ؟

- هل تؤثر معايير المحاسبة الدولية على أعمال نهاية الدورة المالية في المؤسسة "الجزائرية القطرية للحديد والصلب "؟

❖ **فرضيات البحث :**

- ترتكز عمليات نهاية الدورة بشكل أساسي على مختلف عمليات الجرد المادي و الجرد المحاسبي لكافة عناصر الميزانية و حسابات التسيير .
- جاءت معايير المحاسبة الدولية لتلبية حاجة الشركات متعددة الجنسيات بعد الإنفتاح على الأسواق العالمية ممّا ساهم في اضفاء نوع من التوافق الدولي .
- استمدّ النظام المحاسبي المالي من معايير المحاسبة الدولية ما يقتضي توافقهم التام في شرح التشريعات الخاصة بميدان المحاسبة.
- تطمح المؤسسة محل الدراسة لبلوغ آفاق اقتصادية على الصعيد الوطني والعالمي وهذا ما يضعها أمام إلزامية الإمتثال لمعايير المحاسبة الدولية في إعداد عمليات أعمال نهاية السنة.

❖ **أهمية البحث :**

تكتسي أعمال نهاية الدورة المالية أهمية بالغة للمؤسسات الإقتصادية التي تطمح دائما للوصول إلى نتائج تعكس الوضعية المالية الصحيحة والصادقة عنها، عن طريق القيام بمختلف عمليات الجرد والتسويات والتي يتم من خلالها اعداد القوائم المالية بناءا على صحة هذه العمليات المتمثلة في أعمال نهاية الدورة المالية، مما يكسبنا معرفة اضافية لمتحصلاتنا السابقة المتعلقة بالمحاسبة العامة.

❖ **أهداف البحث :**

بالإضافة إلى الإجابة عن السؤال الرئيسي والأسئلة الفرعية والتأكد من صحة الفرضيات المقترحة، يهدف هذا البحث إلى:

- ✓ معرفة النّظام المحاسبي المالي؛
- ✓ معرفة مختلف أعمال الجرد والتسوية المحاسبية التي يقوم بها المحاسب في نهاية الدورة المالية وكيفية الوصول إلى النتيجة؛
- ✓ إبراز أهم المعايير المحاسبية الدولية التي تهتم بعملية الجرد والتسوية وتصحيح الأخطاء؛

- ✓ بيان مدى تطبيق المؤسسة محل الدراسة لمضامين النظام المحاسبي المالي فيما يخص أعمال نهاية الدورة ومدى امتثالها لمعايير المحاسبة الدولية.

❖ **أسباب إختيار الموضوع :**

تكمن أسباب اختيارنا لهذا الموضوع في:

- ✓ الرغبة الذاتية في دراسة علاقة معايير المحاسبة الدولية بأعمال نهاية الدورة المالية.
- ✓ أهمية الموضوع في الواقع العملي بالجزائر وطرحه المتكرر في الساحة المهنية.
- ✓ نظرا لأهميته البالغة في المنشآت التي تتهيّأ للدخول في الأسواق المالية.
- ✓ تماشي هذا الموضوع مع تخصص المحاسبة.

❖ **حدود الدراسة :**

لكل دراسة حدود مكانية وزمانية وكذلك الشّأن في دراستنا وهذا ما سنوضحه فيما يلي:

الحدود المكانية: قمنا بإجراء دراستنا التطبيقية على مستوى المؤسسة الجزائرية القطرية للحديد والصلب AQS والتي تعد كأحد المؤسسات الرائدة في قطاعها الصناعي.

الحدود الزمانية: تم التطرق إلى المعطيات المقدمة من طرف الشركة الجزائرية القطرية للحديد والصلب خلال مدة ثلاث سنوات من 2020-2022

❖ **منهج وأدوات الدراسة :**

- **منهج الدراسة:** بغية الإحاطة والإلمام بمختلف جوانب الموضوع وتحليل أبعاده والإجابة على الإشكالية المطروحة اعتمدنا في دراستنا على المنهجين الوصفي والتحليلي الموافق للجانب النظري، وكدا الإستعانة بدراسة حالة في الجانب التطبيقي من الدراسة.
- **الأدوات المستخدمة:** للوصول إلى النتائج المرجوة من هذه الدراسة، اعتمدنا على مجموعة من المصادر والكتب التي عالجت هذا الموضوع، إضافة إلى الإستعانة ببعض الدراسات السابقة من أطروحات دكتوراه ومذكرات ومجلّات ومقالات ومقابلات.

أمّا في الجانب التطبيقي فقد اعتمدنا على الأدوات التالية:

- التقارير المالية والمحاسبية.

- المقابلات الشخصية مع رؤساء مصلحة المالية والمحاسبة.

❖ **محتويات الدراسة :**

من أجل معالجة إشكالية الدراسة والإجابة على مختلف التساؤلات المطروحة، قسّمنا موضوع بحثنا إلى فصلين، فصل نظري وفصل تطبيقي كالآتي:

تطرّقنا في الفصل الأول إلى الإطار النظري لأعمال نهاية الدورة المالية وفق معايير المحاسبة الدولية و متطلبات المعيار رقم 08، 10، 37، والذي تمّ تقسيمه إلى مبحثين ، تناولنا في المبحث الأول الأدبيات النظرية للدراسة ، و الذي قُسّم بدوره إلى ثلاثة مطالب ، الأول مفاهيم أساسية حول المعيار رقم " 08، 10، 37" ،و الثاني مفاهيم أساسية حول أعمال نهاية الدورة المالية وفق المحاسبة المالية ، أما المطلب الثالث فهو عبارة عن العلاقة بين معايير المحاسبة الدولية و متطلبات المعيار رقم 08 ، 10 ، 37 و أعمال نهاية الدورة المالية ، أما المبحث الثاني الذي جاء بعنوان الدراسات السابقة، فقد قُسّم لثلاث مطالب، الأول تتمحور فيه الدراسات السابقة عن معايير المحاسبة الدولية في حين المطلب الثاني يتعلق بالدراسات السابقة عن أعمال نهاية الدورة المالية ، و الثالث عن العلاقة بين معايير المحاسبة الدولية وأعمال نهاية الدورة المالية.

أما الفصل الثاني بعنوان الإطار الميداني للدراسة فقد اشتمل أيضا على مبحثين، المبحث الأول منهج وأدوات الدراسة فقسم إلى ثلاث مطالب، الأول منهج الدراسة، والثاني أدوات الدراسة، أمّا المطلب الثالث فهو عبارة عن تقديم للمؤسسة محل الدراسة، وفيما يخص المبحث الثاني فقد تطرقنا فيه إلى أعمال نهاية الدورة المالية وفق معايير المحاسبة الدولية في الشركة الجزائرية القطرية للحديد والصلب.

ويُختتم البحث بخاتمة لعرض النتائج المتوصل إليها بناءا على الجانب النظري والدراسة الميدانية لموضوع البحث، إضافة إلى جملة من التوصيات وآفاق البحث.

❖ **صعوبات الدراسة :**

- قلة المراجع التي تعالج الموضوع خاصة علاقة المعايير رقم "08، 10، 37" بأعمال نهاية الدورة الماليّة وإشكالية انعدام الدراسات السابقة المتعلقة بذات المعايير تحديدا.
- صعوبة الدراسة الميدانية نظرا لثقافة التحفظ عن المعلومات المحاسبية لدى المؤسسة محل الدراسة ممّا أدّى إلى عدم الوصول لكل المعلومات التي نحتاجها.

الفصل الأول : الأدبيات النظرية والتطبيقية للدراسة .

تمهيد

المبحث الأول : الأدبيات النظرية للدراسة .

المبحث الثاني : الأدبيات التطبيقية للدراسة .

خلاصة الفصل

تمهيد

تعدّ المحاسبة المالية في عصرنا الحالي أحد أهم أدوات إدارة الأعمال و اتّخاذ القرارات المالية، خاصة في ظلّ الطلب المتزايد على المعلومات المالية من الأطراف المستخدمة لها داخليّا و خارجيّا، وبغرض توفّر هذه المعلومات على الشفافية و الموثوقيّة، تمرّ المحاسبة المالية بأحد أهم الأعمال المحاسبية في نهاية كل دورة مالية و هي ما تسمى بأعمال نهاية الدورة المالية و تتمثل في عمليات الجرد و التسوية، حيث تهدف هذه الأعمال إلى معرفة مختلف الأخطاء التي حدثت خلال الدورة و تصحيحها و كذا تحديد قائمة المركز المالي ونتيجة الدورة و التي تبنى على أساسها مختلف القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية وسنخصّ بالذكر المعايير رقم 08، 10، 37.

خصّص هذا الفصل لدراسة كل من المعايير المحاسبية الدولية و بالأخص المعايير رقم 08، 10، 37 وأعمال نهاية الدورة المالية، ومجموعة من الدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع، حيث تم تقسيم الفصل إلى مبحثين: المبحث الأول ناقشنا فيه المفاهيم المتعلقة بكلّ من المعايير المحاسبية الدولية رقم 08، 10، 37 وأعمال نهاية الدورة المالية و العلاقة بينهما ، أما المبحث الثاني فسنتناول فيه الدراسات السابقة .

المبحث الأول: الأدبيات النظرية للدراسة

تعتبر المعايير المحاسبية الدولية المصدر الرئيسي للنّظام المحاسبي المالي والمرشد الأساسي لقياس العمليات والأحداث والظروف التي تؤثر على المركز المالي للمنشأة، وفي هذا المبحث سنتطرق للمعايير المحاسبية الدولية وبالأخص المعيار رقم 08، 10، 37 وكذا مفاهيم حول أعمال نهاية الدورة المالية وفق المحاسبة المالية وعلاقة المعايير المذكورة مع أعمال نهاية الدورة المالية.

I. مفاهيم أساسية حول المعيار المحاسبي الدولي رقم 08 والمعيار رقم 10 والمعيار رقم 37

1. المعيار المحاسبي رقم 8 "السياسات المحاسبية، التغيرات في التقدير المحاسبي والاخطاء":

جاء المعيار المحاسبي "رقم 8" إلى إختيار وتغيير السياسات المحاسبية وكيفية معالجة التغيرات في التقديرات المحاسبية وتصحيح الأخطاء، و ذلك بغرض توفير ملائمة و موثوقية قابلية مقارنة القوائم المالية.

1-1- التعريف بالمصطلحات :

تتمثل هذه المصطلحات فيما يلي:[1]

- ✓ **السياسة المحاسبية:** هي المبادئ والأسس والأعراف والقواعد والممارسات التي تطبقها المنشأة في إعداد وعرض القوائم المالية، وكذلك في إجراء المعالجات للعمليات المحاسبية.
- ✓ **التغيير في التقدير المحاسبي:** هو تعديل القيمة الدفترية للأصل أو الإلتزام أو المصروف ذات العلاقة والناتج عن إعادة تقدير المنافع و الإلتزامات المستقبلية المتعلقة بذلك الأصل أو الإلتزام أو المصروف.
- ✓ **التغيير في المبدأ المحاسبي:** هو التغيير من مبدأ محاسبي إلى مبدأ محاسبي آخر بموجب معايير التقارير المالية الدولية.
- ✓ **معايير التقارير المالية الدولية** : هي المعايير والتفسيرات التي تم تبيينها من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية .
- ✓ **الأهمية النسبية** : يعتبر إلغاء بنود أو عدم ذكرها هامًّا نسبيا إذا كانت بحكم طبيعتها أو حجمها، منفردة أو مجتمعة ، تؤثر على القرارات الإقتصادية للمستخدمين و التي تم اتخاذها على أساس المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية .

[1]- خالد جمال الجعارات، **معايير التقارير الدولية 2007 ، IFRS et IAS** ،الطبعة الأولى ، إثراء للنشر و التوزيع، الأردن ، 2008، ص ص 184،185 .

✓ **أخطاء الفترات السابقة :** تتمثل في إلغاء بنود القوائم المالية للمنشأة أو عدم ذكرها لفترة مالية أو أكثر نتيجة لخطأ في استخدام معلومات صحيحة أو عدم استخدام معلومات صحيحة متوفرة يمكن توقع الحصول عليها بمعقولية و أخذها بعين الإعتبار في إعداد القوائم المالية ، ويمكن أن تكون هذه الأخطاء في الحساب،و أخطاء في تطبيق السياسات المحاسبية ، والأخطاء بقصد التهرب .[1]

1-2- هدف المعيار :

يهدف هذا المعيار إلى زيادة و تعزيز و ملاءمة و موثوقية البيانات المنشورة في القوائم المالية، ولزيادة درجة و قابلية القوائم المالية لنفس المنشأة من فترة إلى أخرى و المقارنة بين منشآت مختلفة لنفس الفترة ، جاء معيار المحاسبة الدولي رقم (8) لتحقيق الأهداف التالية :

- تحديد الأسس والمعايير الواجب مراعاتها عند اختيار وتغيير السياسات المحاسبية الواجب إتباعها عند إعداد القوائم المالية .
- توضيح المعالجة المحاسبية للتغيير في التقديرات المحاسبية .
- بيان المعالجة المحاسبية للأخطاء التي تحدث في الفترات السابقة ويتمّ اكتشافها في الفترة الحالية.[2]

1-3- نطاق المعيار :

يطبق هذا المعيار في الحالات التالية :

-عند اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية .

-عند المعالجة المحاسبية للتغيرات في السياسات المحاسبية .

- عند المعالجة المحاسبية للتغيرات في التقديرات المحاسبية .

-تصحيح أخطاء الفترة السابقة .[3]

[1]- خالد جمال الجعرات، مرجع سبق ذكره ، ص 185 .

[2]- محمد أبو نصار ، جمعة حميدات ، **معايير المحاسبة و الإبلاغ المالي الدولية**،دار وائل للنشر ، الأردن ،2009،ص ص 133، 134.

[3]- طارق عبد العال حماد، **موسوعة معايير المحاسبة** ، الجزء الأول ،الدار الجامعية، الإسكندرية ،2006،ص 593.

2. معيار المحاسبة رقم 10 " الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية " :

تعرف الأحداث اللاحقة بأنها أحداث تقع في الفترة ما بين تاريخ انتهاء السنة المالية و تاريخ التصريح بإصدار القوائم المالية ، وهذه الأحداث قد تتطلب إجراء تسويات على أرقام القوائم المالية في نهاية السنة المالية أو تقديم افصاحات معينة ، ويجب إجراء التسويات أو الإفصاحات المطلوبة سواء كانت تلك الأحداث إيجابية أو سلبية .

2-1- التعريف بالمصطلحات :

تعرّف المصطلحات المتعلقة بالمعيار كما يلي [1]:

✓ **الأحداث اللّاحقة لتاريخ الميزانية :** هي تلك الأحداث المرغوبة أو غير المرغوبة الواقعة بين تاريخ الموافقة على نشر القوائم المالية ، وهناك نوعان من الأحداث اللاحقة :

- **أحداث معدلة :** هي تلك الأحداث التي توفر أدلة إضافية حول الظروف التي كانت سائدة بتاريخ الميزانية ، ويتطلب هذا النوع من الأحداث تعديل الميزانية .

-**أحداث غير معدلة :** هي تلك الوقائع التي تدل على أحداث ظهرت بعد تاريخ الميزانية ، إلا أنّها لا تتطلب تعديل الميزانية .

✓ **تاريخ الموافقة على إصدار القوائم المالية :** هو التاريخ الذي يصرّح به القانون بإصدار القوائم المالية للمنشأة .

2-2- هدف المعيار :

يهدف المعيار إلى تحديد :

- متى يجب على المنشأة أن تصل قوائمها المالية بعد فترة التقرير .
- الإفصاحات التي يجب على المنشأة عند التاريخ الذي اعتمدت فيه القوائم المالية للإصدار، وعن الأحداث بعد فترة التقرير .

[1]- محمد أبو نصار ، جمعة حميدات ، مرجع سبق ذكره ،ص 166 .

2-3 نطاق المعيار :

يجب أن يطبق هذا المعيار المحاسبي عن الأحداث بعد فترة التقرير والإفصاح عنها .[1]

3. المعيار المحاسبي رقم 37 " المخصصات و الإلتزامات المحتملة و الأصول المحتملة ":

قد تتكبد المنشأة خسائر أو مصاريف سيتم دفعها مستقبلا بناءا على أحداث معينة ستقع في المستقبل، و لكن هذه المبالغ من المحتمل تكبدها نتيجة عن أحداث تتعلق بالفترة المالية الحالية. وقد جاء هذا المعيار ليوضح متى يتم الإعتراف بالمخصّصات ومتى يتم الإفصاح عنها فقط .

3-1- التعريف بالمصطلحات :

التعريف بالمصطلحات الخاصة بالمعيار كما يلي:[2]

- **المخصّص:** هو مطلوب ذو توقيت و مبلغ غير مؤكدين .

- **المطلوب:**هو التزام حالي للمنشأة ناشئ من أحداث سابقة يتوقع أن ينجم عن تسويتها تدفق صادر عن المنشأة لموارد تتضمن منافع إقتصادية .

- **الحدث الملزم :** هو حدث يخلق إلتزاما قانونيا أو بناء ينجم عنه عدم وجود بديل حقيقي للمنشأة لتسوية ذلك الإلتزام .

- **الإلتزام القانوني :** هو إلتزام مأخوذ من عقد أو تشريع ، أو إنطباق آخر للقانون.

- **الإلتزام البناء :** هو إلتزام مأخوذ من أعمال المنشأة حيث :

- يبين المنشأة للأطراف الأخرى أنها ستقبل مسؤوليات معينة عن طريق نمط ثابت من خلال الممارسة السابقة أو السياسة المعلنة أو بيان حالي محدد بشكل كافي .
- نتيجة لذلك خلقت المنشأة توقعا صحيحا من جانب الأطراف الأخرى أنها ستقوم بأداء هذه المسؤوليات .

[1]- طارق عبد العال حماد ، **معايير المحاسبة الدولية و المعايير العربية المتوافقة معها** ، الجزء الأول الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2008، ص ص ، 177.

[2]- يوسف محمد جربوع ، سالم عبد الله حلس ، **المحاسبة الدولية مع التطبيق العملي لمعايير المحاسبة الدولية** ، الطبعة الأولى ، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع ، 2002، ص ص ، 372، 374 .

– **المطلوب المحتمل** : هو إلتزام ممكن أن ينجم من أحداث سابقة ، سيتم تأكيده فقط بوقوع حدث مستقبلي واحد مؤكّد أو أكثر ليس ضمن السيطرة الكاملة للمنشأة ، أو إلتزام حالي ينشأ من أحداث سابقة إلا أنّه غير معترف به .

– **الأصل المحتمل** : هو أصل ممكن أن ينشأ من أحداث سابقة ، سيتأكد وجوده فقط بوقوع أو عدم وقوع حدث مستقبلي واحد غير مؤكد أو أكثر ليس ضمن السيطرة الكاملة للمنشأة .

– **العقد المثقل بالأعباء** : هو العقد الذي تزيد به التكاليف التي لا يمكن تجنبها لتلبية الإلتزامات بموجب العقد عن المنافع الإقتصادية التي يتوقع إستلامها بموجبه .

– **إعادة الهيكلة** : هي برنامج مرسوم و ضمن سيطرة الإدارة ، ويعتبر ماديا ، إمّا نطاق عمل تتولّاه المنشأة أو أسلوب القيام بالعمل .

3-2- هدف المعيار :

يهدف هذا المعيار إلى ضمان تطبيق ضوابط إثبات وأسس قياس مناسبة على المخصصات و الإلتزامات المحتملة والأصول المحتملة وأنه يتم الإفصاح عن معلومات كافية ضمن الإيضاحات لتمكّن المستخدمين من فهم طبيعتها و ترقيتها ومبلغها .[1]

3-3- نطاق المعيار:

تطبق متطلبات هذا المعيار على الإعتراف بكافة المخصصات و الإلتزامات المحتملة و الأصول المحتملة وقياسها باستثناء :

- تلك الناجمة عن العقود التنفيذية أي ذات الشروط المحددة و الواضحة ، باستثناء العقود المثقلة بالإلتزامات
- تلك التي تغطيها معايير أخرى .[2]

[1]– **معايير المحاسبة الدولي رقم 37**، مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، www.ifrs.org، تاريخ التصفح : 2023/05/13 .

[2]– محمد أبو نصار ، جمعة حميمدات ، مرجع سبق ذكره ،ص ص، 612، 613 .

II. مفاهيم أساسية حول أعمال نهاية الدورة المالية وفق المحاسبة المالية

1. مفهوم المحاسبة المالية :

1- 1-تعريف المحاسبة المالية:

تهتم المحاسبة المالية بالنّواحي التمويلية للمشروع ، و الحقوق المترتبة لصالح المشروع و المترتبة عليه للغير ، و لذلك يطلق على هذا الإختصاص بمحاسبة المالكين proprietor accounting ، بحيث تتولّى الحفاظ على حقوق المالكين من أموال و ممتلكات و حقوق تعود لأصحاب و ملّاك الوحدة الإقتصادية . وتهتم المحاسبة المالية في الأساس بالتقارير المالية التي تعدها المحاسبة في نهاية الفترة المالية ، من تقارير عن نتيجة الأعمال المتحققة خلال الفترة المالية و كشف المركز المالي للمشروع ، كما تتعدد وظائفها و يمكن حصرها في النقاط الآتية :

- ✓ تقوم بقياس الموارد و تحديد قيمتها أو مقدارها في لحظة زمنية معينة .
- ✓ تقوم بقياس الحقوق و الالتزامات و مصالح الملّاك .
- ✓ تقيس التغيرات التي تطرأ على الموارد و الإلتزامات ومصالح الملاك.
- ✓ التعبير عن العمليات السابقة في صورة نقود كوحدة قياس موحدة من أجل تقديم معلومات واضحة وعرضها في صورة مفيدة و إبلاغها لمن يهمه الأمر .[1]

1- 2 - الأطراف المستفيدة من المحاسبة المالية :

يمكن التمييز بين مجموعتين من الأطراف المستخدمة للمحاسبة المالية : [2]

أ. المجموعة الأولى :

المستخدمين الداخليين وتشمل :

- **ملاك المنشأة :** هم أصحاب الأموال التي تم استثمارها داخل المؤسسة ، حيث تحتاج هذه الفئة الى التعرف على نتائج أعمال المنشأة ومركزها المالي حتى يستطيعوا تقييم أداء المنشأة وقدرتها على الإستمرار.

[1]- – د.هادي رضا الصفار، **مبادئ المحاسبة المالية** ، الجزء الأول، قسم المحاسبة / جامعة الزيتونة الأردنية ، 2011، ص 27.

[2]- نظال محمود الرمحي، طارق عبد الخالق نصار، زياد عبد الحليم الذيبة ، **مبادئ المحاسبة المالية** ، الجزء الأول ،دار المسيرة للنشر والطباعة والتوزيع، 2010،ص ص 17،18.

- **إدارة المنشأة :** إنّ قدرة الإدارة على تحقيق أهدافها و ضمان نجاح المنشأة يحتاج إلى الحصول على معلومات عن الوضع المالي للمشروع الذي يقومون على ادارته .
- **العاملين في المنشأة :** إنّ العاملين في المنشأة يكونون في حاجة إلى التعرف على نتائج أعمال المنشأة ومركزها المالي و كذلك موقف السيولة المالية وذلك للإطمئنان على وضع الكيان المالي و انعكاس ذلك على استمرارية العاملين وحصولهم على الحوافز والمكافآت لتحقيق أرباح مرضية.

ب. المجموعة الثانية : الموزعون الخارجيون خارج المنشأة :

- **المستثمرون المحتملون :** تحتاج هذه الفئة للتعرف على الوضع المالي للمنشأة ومقدرته الكسبية على اتخاذ القرار بشأن توجيه أموالهم للإستثمار في هذه المنشأة من عدمه .
- **الموردون :**تشمل هذه الفئة الموردون والمقرضون حيث تحتاج هذه الفئة للتعرف على المقدرة الكسبية للمنشأة وعلى موقف السيولة بالمنشأة لضمان الحصول على مستحقاتهم المالية في مواعيد استحقاقها و الإنتظام في عملية سداد المستحقات الواجبة على المنشأة.
- **المحللون الماليون :** يهتم المحلل المالي بالحصول على البيانات المحاسبية لتحليل وضعية المنشأة من أجل تقديم المشورة للمستثمرين حول المنشأة المالية بشأن التعامل بأسهمها و سنداتها في الأسواق المالية.
- **الإتحادات العمّالية (النقابة) :** تقوم هذه الإتحادات على التعرف على مدى إلتزام أصحاب الأعمال باحترام تعهداتهم للعاملين و سداد أجور ومرتبات وحوافز و مكافئات مرضية تتناسب مع الأرباح التي يحققونها .
- **الجهات الحكوميّة :** تهتم دائرة ضريبة الدخل بتحديد أرباح المنشأة بدقة لحساب ضريبة الدخل المستحقة لخزينة الدولة ، وكذلك تحتاج وزارة التخطيط إلى الحصول على بيانات عن المنشآت حتى يتسنّى لها وضع الخطط المستقبلية على مستوى قطاعات الإقتصاد القومي . [1]

1-3 أهداف المحاسبة المالية :

إنّ الهدف الأساسي للمحاسبة المالية هو التعرف على نتيجة النشاط من ربح أو خسارة هذا بالإضافة إلى تحقيق أهداف عديدة منها :

- ✓ تسجيل جميع العمليات المالية في المؤسسة عند حدوثها مباشرة وفق تسلسل زمني بهدف الرجوع إليها عند الحاجة .

[1]– نضال محمود الرمحي، طارق عبد الخالق نصار، زياد عبد الحليم الذيبة، مرجع سبق ذكره، ص ، 18 .

- ✓ تبويب وتصنيف العمليات المالية بهدف التعرف على مديونية و دائنية المؤسسة و معرفة ما لها من حقوق وما عليها من إلتزامات ، إستخراج نتيجة نشاط المؤسسة وبيان مركزها المالي للتعرف على موجودات و إلتزامات المؤسسة وما طرأ عليها من تغيير منذ نهاية الفترة المالية السابقة وحتى تاريخ إعداد قائمة المركز المالي الجديدة .
- ✓ مساعدة الإدارة في اتخاذ القرارات السليمة و رسم السياسات المستقبلية وهذا من خلال التقارير المالية التي تقدمها المحاسبة لإدارة المؤسسة .
- ✓ توفير معلومات تخدم أغراض فئات من داخل المؤسسة وأخرى من خارجها كالعاملين والملاك الحاليين و المتوقعين و الجهات الحكومية وغيرها .[1]

2. مفاهيم حول أعمال نهاية الدورة المالية :

2- 1- تعريف الدورة المالية :

تعرف بأنها مجموعة من المراحل التي يتّبعها المحاسب لكي تمكّنه من القيام بالوظائف الرئيسية للمحاسبة إبتداءا من تحديد العمليات المالية إلى غاية تسجيلها ومعالجتها محاسبيا في مختلف الدفاتر المحاسبية .[2]

2- 2 - مقومات الدورة المالية :

من أجل تحقيق الدورة المالية وإصدار التقارير المالية يعتمد المحاسب في أدائه المهني على الوثائق الثبوتية التي تعرف بالمستندات، بالإضافة إلى الدفاتر المحاسبية القانونية .

أ. **المستندات:** تعتبر المستندات إحدى المقومات الرئيسية للمحاسبة المالية ، فالمستند يمثل المصدر الأساسي للبيانات التي تدخل المحاسبة المالية ، والتي تجري عليها عمليات التشغيل المختلفة ، مثل التسجيل ، و التبويب ، و التلخيص ، كما يمثل أيضا وثائق أساسية يمكن الرجوع إليها لإثبات صحة و صدق البيانات المحاسبية .

ب. الدفاتر المحاسبية : يجب على المنشأة الخاضعة للمحاسبة المالية مسك دفاتر محاسبية تشمل دفتر اليومية ، دفتر الأستاذ و ميزان المراجعة (دفتر المراجعة). و لقد حدد القانون التجاري الجزائري في مادته 9

[1]- كحول صورية ، **دور المحاسبة المالية في تحسين اتخاذ قرارات المؤسسة الإقتصادية**، أطروحة ذكتورة ،كلية علوم الإقتصادية والتجارية و علوم التسيير ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2017 ،ص ص 19،20.

[2]- رضوان محمد العناتي، **مبادئ المحاسبة وتطبيقاتها**، الجزء الثاني، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 2001، ص،22.

18 الدفاتر المحاسبية و شروط مسكها و التسجيل فيها و إلزام إعتماد وثائق الإثبات عند كل تسجيل محاسبي، و كذا الإحتفاظ بهذه الدفاتر و الوثائق لمدة 10 سنوات .

3. الجرد في نهاية الدورة المالية :

3- 1 تعريف الجرد :

هو عملية مالية و محاسبية تقوم بها المنشأة في نهاية الدورة المالية بعد الإنتهاء من إعداد ميزان المراجعة بالأرصدة و قبل إعداد القوائم المالية و ذلك بهدف تحديد نتيجة أعمال الدورة المالية بدقة إضافة إلى تصوير المركز المالي الحقيقي للمنشأة في نهاية تلك الدورة المالية .

3-2 طرق الجرد و أساليبه :

أ. طرق الجرد :

تتمثل طرق الجرد في الجرد المادي والمحاسبي: [1]

❖ **الجرد المادي :** إن المؤسسة تقوم بجرد طبيعي لعناصر الميزانية مرة كل سنة على الأقل وهذا لإستخراج الفروق المختلفة بين ما هو مسجل بالدفاتر و ما هو موجود فعلا ، و من هذه الفروقات نجد :

- ✓ قيم ثابتة مسجلة بالدفاتر و لكنها غادرت المؤسسة .
- ✓ مخزونات أتلفت أو فسدت و أصبحت غير قابلة للإستعمال أو البيع .
- ✓ تدهور قيم بعض الأصول ولم تؤخذ بعين الإعتبار.
- ✓ نفقات تعود إلى الدّورة و لم تدفع و نفقات لا تعود إلى الدورة و لكنّها دفعت و سجلت، و نفس الشيء بالنّسبة للإيرادات .

و منه تقوم المؤسسة بتسوية الوضعية، أي جعل ما هو بالدفاتر يوافق ما هو موجود في الواقع .

❖ **الجرد المحاسبي :** هو تدوين أو تسجيل القيود الجردية وفقا للنتائج التي أسفرت عنها عمليات الدورة ، ثم استخراج نتائج الدورة تمهيدا لإعادة فتح الحسابات في الدورة الجديدة المقبلة ، و تجرى أعمال الجرد المحاسبي وفقا للخطوات الروتينية من إعداد ميزان المراجعة بتاريخ الجرد ، تسجيل فروق الجرد ، وضع ميزان المراجعة بعد الجرد ، ترصيد التكاليف و النواتج في جدول حسابات النتائج ، وضعية الميزانية النهائية و في الأخير تسجيل نتائج الجرد في دفتر الجرد .

[1]– شبايكي سعدان ، **تقنيات المحاسبة** ، دار الهدى ، الجزائر ، 1994، ص ، 14.

ب. أساليب الجرد :

تتمثل أساليب الجرد في الجرد الدائم و المتناوب و الجرد النهائي في ما يلي :

- **أسلوب الجرد الدائم :** هي العملية التي تجعل بالإمكان الوقوف على وضعية المؤسسة في أي وقت.
- **أسلوب الجرد المتناوب :** و هو الجرد الذي يتم بصورة متقطعة.
- **أسلوب الجرد النهائي :** و هو الجرد الذي يتم في نهاية السنة ، أي يتم مرة واحدة في السنة.[1]

3-3- زمن الجرد و أهدافه :

- **زمن الجرد :** على كل تاجر أن يقوم بعملية الجرد مرة على الأقل في السنة ، تدعى بالدورة المحاسبية أو الدورة المالية و يمكن في حالات استثنائية القيام بعملية الجرد في الحالات التالية :

- ✓ تصفية المحل التجاري.
- ✓ وفاة أو انسحاب أحد الشركاء.
- ✓ دخول شريك جديد .
- ✓ تقديم الدفاتر إلى المحاكم عند توقف المحل التجاري عن الدفع.

وعادة ما تكون الدورة المحاسبية سنة حيث تبدأ من N/01/01 وتنتهي في N/12/31 كما يمكن للمنشآت أن تحدد تاريخ إقفال دورتها المحاسبية مخالف لتاريخ N/12/31 ، إذا كان نشاطها مقيد لدورة استغلال مخالفة للسنة المدينة ، و في الحالات الإستثنائية يمكن أن تكون الدورة المحاسبية أقل أو أكثر من 12 شهرا . يحين موعد الجرد في نهاية الدورة المالية و ذلك بعد إعداد ميزان المراجعة قبل الجرد وقبل إعداد الحسابات الختامية و الميزانية الختامية .

- **أهداف الجرد :** إن هدف الجرد هو إعطاء صورة حقيقية و واضحة عن المركز المالي للمؤسسة من خلال الميزانية الختامية التي تعد في نهاية السنة و هذا من أجل :

- ✓ التأكد من أنّ القيمة النّقدية للأصول والخصوم تمثل الواقع في تاريخ الجرد.
- ✓ التأكد من أن الخصوم ملك للكيان وهي حقيقية وليست صوريّة.
- ✓ التأكد من أن الأرصدة التي يظهرها ميزان المراجعة صحيحة و مطابقة للواقع و أنّ المصروفات و الإيرادات تتعلق بالفترة المحاسبية .

[1]- باسل عبد الغني سنقرط، **أصول المحاسبة**، الطبعة الأولى، دار أسامة لنشر وتوزيع عمان الأردن ، 2000، ص 94.

- ✓ بناءا على التحقق الفعلي للجرد تجرى التسويات الجردية والتي تمثل قيود دفترية في اليومية العامة والدفاتر الأخرى وهذا هو الجانب المحاسبي للجرد.
- ✓ تحديد المركز المالي للكيان بصورة صحيحة واستخراج نتائج أعماله السنوية من ربح أو خسارة.[1]

4. آليات التسويات الجردية في نهاية الدورة المالية :

تعتبر التثبيتات و المخزونات من أهم أصول المؤسسة، حيث يتم جردها في نهاية الدورة قبل إقفال الدورة المحاسبية ، وذلك من خلال التأكد من المعرفة الموجودات الفعلية لها ومقارنتها مع ما هو مسجل محاسبيا .

4-1 جرد وتسوية حسابات الأصول :

4-1-1- تعريف التثبيتات :

***تعريف القيم الثابتة العينية** : هي أصول بحوزة الكيان من أجل الإنتاج ، و تقديم السلع و الخدمات أو التأجير أو الإستعمال للأغراض الإدارية و التي تكون مستعملة من قبل الكيان لأكثر من سنة .[2]

***تعريف القيم الثابتة المعنوية :**

يقصد بالتثبيتات المعنوية ، الأصول غير الملموسة ، غير النقدية و غير المادية و القابلة للتحديد و القياس و المراقبة ، تسجل لغرض استخدامها في النّشاط الإنتاجي أو تأجيرها للغير و لأغراض إدارية .[3]

4-1-2- دراسة الإهتلاك و خسارة القيمة :

***تعريف الإهتلاكات** : يعرف الإهتلاك بأنّه المبلغ الذي ينقص من قيمة الأصول نتيجة للإستعمال أو التطور التكنولوجي أو لأي سبب أخر.

4-1-3- حساب الإهتلاك وتسجيله محاسبيا :

قبل تحديد الإهتلاك يجب معرفة العناصر التالية :

---

[1]-- شبايكي سعدان، مرجع سبق ذكره، ص 15.

[2]- **القرار الوزاري رقم 71 المتضمن تطبيق النظام المحاسبي المالي**، الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائري الديموقراطية الشعبية ، الصادر في 25 مارس 2009 ، ص 86 .

[3]- بويعقوب عبد الكريم، **أصول المحاسبة العامة** ، الطبعة الثانية ، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر ، 1999،ص 256 .

-**تكلفة شراء الأصل** : و تشمل ثمن الشراء + مختلف المصاريف التي صرفت عليه بداية تشغيله (نقل ، تركيب ، مصاريف العقد ، مصاريف الخبير) .

-**عمر الأصل** : وهو الزّمن (سنوات ساعات) الذي يحدده الخبراء والذي يبقى فيه الأصل صالحا للإستعمال .

-**معدّل الإهتلاك** : هو النّسبة المئوية لتحديد قسط الإهتلاك السنوي بقسمة 100 على عمر الأصل .

-**القيمة المحاسبية الصافية** : وهي الفرق بين القيمة الإسميّة للأصل (تكلفة الشراء) و بين مجموعة مخصصات الإهتلاك .[1]

***التسجيل المحاسبي للإهتلاك** : يتم سنويا بتاريخ N/12/31 إثبات قسط الإهتلاك السنوي فيتم جعل ح/68 مخصصات الإهتلاك و المؤونات وخسائر القيمة مدينا مقابل جعل ح/28 إهتلاك التثبيتات دائنا.

حسب القيد التالي : [2]

		N/12/31		
68x		**ح/مخصصات الإهتلاك و المؤونات وخسائر القيمة**	**Xxxxxxxx**	
	28x	**ح/خسائر القيمة عن التثبيتات**		**Xxxxxxxx**

***مفهوم خسارة القيمة** : هي مبلغ فائض القيمة المحاسبية للأصول على قيمتها الواجبة التحصيل.[3]

***التسجيل المحاسبي** : يتمّ التسجيل المحاسبي بجعل ح/68 مخصصات الإهتلاك و المؤونات وخسائر القيمة – أصول غير جارية مدينا ، في المقابل جعل ح/29 خسائر القيمة للتثبيتات المادية دائنا ، بمبلغ خسارة القيمة .[4]

---

[1]– منصور عبد الكريم ،**محاسبة العامة أعمال نهاية المدة التنظيم المحاسبي**، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1998، ص ص،07،08 .

[2]–العربي محمد، المعالجة المحاسبية للأصول الثابتة(التثبيتات)، مداخلة، مداخلة مقدمة، ملتقى الدولي ، **الإطار المفاهمي حول النظام المحاسبي المالي في ظل المعايير المحاسبية الدولية** ، 2010،ص 03.

[3]– **القرار الوزاري رقم 71 المتضمن تطبيق النظام المحاسبي المالي**، مرجع سبق ذكره، ص 88 .

[4]– عبد الرحمان عطية، **المحاسبة المعمقة وفق النظام المحاسبي المالي** ، الطبعة الأولى، الجزائر، 2011، ص ص ،26،27.

		N/12/31		
68x		ح/ مخصصات الإهتلاك و المؤونات و خ.ق- أصول غير الجارية	xxxx	
	29x	ح/ خسائر القيمة عن التثبيتات		Xxxx

4-2- جرد وتسوية المخزونات :

يعرف المخزون بأنه الأصل المحتفظ به بغرض البيع ضمن النشاط العادي للمنشأة أو يحتفظ به في مرحلة من مراحل الإنتاج ليصبح قابلا للبيع أو المحتفظ به في شكل مواد خام تستخدم في مراحل الإنتاج أو في تقديم الخدمات .

4-2-1 عملية جرد المخزونات :

تقوم المؤسسة بالتعداد المادي لعناصر المخزون من مواد وبضاعة على مختلف أنواعها ، ثم تحديد قيمة هذا المخزون ، ويجب إعطاء كل العناية لهذه العملية بهدف إجرائه بصورة دقيقة و سليمة ، ذلك لأن أيّ تضخيم لقيمة مخزون آخر المدة سيجعل نتيجة الدورة تظهر أقل من قيمتها و هو عملية ضرورية لإنجاز القوائم المالية .

***تسوية فرق الجرد المادي و الجرد المحاسبي :**

باعتباره فارق عادي في حالة كون الجرد المادي أكبر من الجرد المحاسبي :

		N/12/31		
30		ح/ المخزونات من البضائع	Xxxxxxxx	
31		ح/ مواد و لوازم	Xxxxxxxx	
32		ح/ تموينات أخرى	xxxxxxxx	
	600	ح/ مشتريات بصناعة مباعة		Xxxxxxxx
	601	ح/ مواد أولية (مستهلكة)		Xxxxxxxx
	602	ح/ تموينات أخرى (مستهلكة)		Xxxxxxxx

***تسوية الفارق بين الجرد المادي والجرد المحاسبي :**

في حالة الجرد المادي أقل من الجرد المحاسبي : تتم تسوية الفارق عكس القيد المذكور أعلاه باعتبار الفرق إستثنائي فيكون الجرد المادي أقل من الجرد المحاسبي .

		N/12/31		
657		ح/ أعباء إستثنائية للتسيير الجاري	Xxxxxxxx	
	3x	ح/ الحساب المعني		Xxxxxxxx

الجرد المادي أكبر من الجرد المحاسبي :

		N/12/31		
3x		ح/ الحساب المعني	Xxxxxxxx	
	757	ح/ نواتج استثنائية		Xxxxxxxx

4-3- جرد وتسوية باقي الأصول :

4-3-1 جرد حسابات الغير وتسويتها :

حسابات العملاء :

-**تعريف :** و المقصود بجرد العملاء هو معرفة العملاء العاديون و الديون المشكوك في تحصيلها و الديون المعدومة ، و يحدث في بعض الأحيان في آخر السنة المالية بأن يكون أحد الحسابات أو بعضها ذات أرصدة دائنة .[1]

-**التسوية :** يكون ذلك بجعل الحساب 416 الزبائن المشكوك فيهم مدينا بالديون المحتمل عدم تحصيلها وجعل الحساب 411 دائنا و هذا التسجيل يهدف إلى فصل الديون المؤكد تحصيلها ، و التي لا تحتاج إلى متابعة وتسيير خاص عن الديون المشكوك في تحصيلها و التي تتطلب المتابعة المستمرّة و تكوين مؤونة خاصّة بها .

-**تكوين مؤونة :** في نهاية السنة تقوم المؤسسة بدراسة الوضعية المالية للمدينين ، و تسجيل خسارة عن قيمة كل دين يحتمل أن لا يحصل بصورة كاملة ، و تسجيل خسارة القيمة لحسابات العملاء بالحساب 491 خسائر القيمة عن حسابات الزبائن (عملاء) فيجعل دائنا بجعل الحساب 685 مخصصات الإهتلاكات و المؤونات وخسائر القيمة عن الأصول الجارية مدينا .

-تعديل المؤونة : [2]

أ-الحالة الأولى :

التخفيض أو الإلغاء : لإلغاء أو تخفيض خسارة القيمة (المؤونة) نجعل حساب "491" خسائر القيمة لديون العملاء مدينا وحساب 785 استرجاع خسائر قيمة الأصول الجارية دائنا .

ب-الحالة الثانية :

الزيادة : زيادة خسارة القيمة تسجل بقيد مماثل لقيد تكوينها أي جعل الحساب "685" مدينا و الحساب "491" دائنا بمبلغ زيادة خسارة القيمة و يتم ذلك في نهاية السنة .

[1]- علاوي لخضر ،**المحاسبة المعمقة وفق النظام الجديدscf**،الصفحات الزرقاء الجزائر ، 2014،ص 362 .

[2]- عطية عبد الرحمان،مرجع سبق ذكره ، ص 149.

استخدام المؤونة : إذا تم تحصيل الدّين الذي خصصت له خسارة القيمة فإنه يتم ترصيد هذه الأخيرة كّليا أو جزئيا ، تبعا لنسبة استرجاع الدّين وذلك بجعل الحساب "491" مدينا و الحساب "78" دائنا .

4-3-2 جرد الحسابات المالية وتسويتها :

أ.جرد البنك : و يتم جرد البنك بالتأكد من أن رصيد حساب البنك لدى المؤسسة هو نفسه الرصيد الموجود في حسابها لدى البنك ، و لهذا الغرض تقوم المؤسسة بإعداد مذكرة مقارنة بين الحسابين المذكورين .

ب.جرد الصندوق : جرد الصندوق هو معرفة السيولة الموجودة بالخزينة ، ويتم ذلك في فترات زمنية معينة و الهدف من وراء ذلك التحقق من أن الصندوق الفعلي بعد الجرد مطابق لرصيد الصندوق بدفتر الأستاذ .

ويتم تسوية الصندوق كما يلي :

- ✓ إذا كان هناك فائض في الصندوق فيعالج على أنه نواتج استثنائية فيجعل حساب 53 مدينا و757 دائنا
- ✓ أما في حالة العجز فيعالج على أنه تكاليف استثنائية و يسجل الحساب 657 مدينا و الحساب 53 دائنا . [1]

4-3-3 -خسائر في القيم على الأصول المالية الجارية (ح/591) : [2]

ويسجل ضمن هذا الحساب جميع الخسائر في القيمة التي تطرأ على الأصول المالية الجارية المتمثلة في قيم التوظيف المنقولة أو البنك أو الصندوق و ما شابهه و إذا حدث أن تمت خسارة في القيمة يكون القيد المحاسبي كتالي :

-في حالة تكوين أو الزيادة في المؤونة :

		N/12/31		
686		**ح/ مخصصات الإهتلاك و المؤونات وخسائر القيم في الأصول**	**xxx**	
	591	**ح/ خسائر في قيم الأصول المالية الجارية**		**xxx**

[1]- عطية عبد الرحمان،مرجع سبق ذكره ، ص 147.

[2]-د.فليح حسن خلف ، **المالية العامة**، عالم الكتاب الحديث ،الطبعة الأولى، عمان ، 2008، ص 178 .

- في حالة وقوع الخسارة و تأكّدها :

		N/12/31		
591		ح/ خسائر في قيم الأصول المالية الجارية	xxx	
	5x	ح/ الحسابات المالية الجارية		xxx

أمّا في حالة عدم وقوع الخسارة كليا أو جزئيا و تحصيل المبالغ تلغى المؤونة بالمبلغ المحصل كما يلي :

		N/12/31		
591		ح/ خسائر في القيم الأصول المالية الجارية	xxx	
	785	ح/إسترجاعات الإستغلال على الخسائر القيمة والمؤونات		xxx

-في حالة تكون الخسارة لأكثر من مؤونة فيسجل الفارق على النحو التالي :

		N/12/31		
685		ح/ مخصصات الإهتلاك والمؤونات و خ.ق في الأصول الجارية	xxx	
	591	/ خسائر في قيم الأصول المالية الجارية		xxx

4-4-جرد و تسوية حسابات الخصوم وحسابات الإيرادات والأعباء :

4-4-1- جرد الخصوم وتسويتها :

جرد حسابات رؤوس الأموال : و نعني به المبلغ الذي قدّمه المساهمون للشركة وقت التأسيس ، إضافة إلى الجزء الذي اكتسبته الشركة نتيجة ممارستها لنشاطها في فترات سابقة ، وهذا ما يتعلق بحقوق المساهمين أمّا ما يتعلق بالإلتزامات فهي كل الديون التي على عاتق المؤسسة وتستثمر في زيادة قدرة الشركة و يمكن اعتبارها التسيير المالي الذي يبنى على أساسه هذا النّظام المحاسبي برأس المال الأجنبي .[1]

[1]- علاوي لخضر ،مرجع سبق ذكره،ص 356 .

4-4-2- تسوية الخصوم :

أ. **مؤونة الخصوم الجارية :** عند إقفال حسابات الفترة فإن الخصوم التي يكون مبلغها غامضا والتي قد يقع استحقاقها خلال إثني عشر شهرا ، يكون موضوع التسجيل المحاسبي كالآتي :

عند تشكيل المؤونة :

		N/12/31		
685		ح/ مخصصات الإهتلاك و المؤونات و خ.ق للأصول الجارية	Xxx	
	481	ح/ المؤونات ،الخصوم الجارية		xxx

-حالة وقوع المؤونة بأكثر من المبلغ المخصص بعد مدّة : (المؤونة غير كافية) :

		N/12/31		
481		ح/ المؤونات ،الخصوم الجارية	xxx	
6		ح/ أحد حسابات الأعباء المعنية بالخسائر	xxx	
	5أو4	ح/ الحسابات المالية أو المتعاملين		Xxx

-حالة وقوع المؤونة بأكثر من المبلغ المخصص :

		N/12/31		
481		ح/ المؤونات ،الخصوم الجارية	xxxxxx	
	5أو4	ح/ الحسابات المالية أو المتعاملين	xxxxxx	
	78	ح/ استرجاعات الإستغلال على خسائر القيمة ق.م أصول جارية		xxxxxx

-حالة عدم وقوع المؤونة : (إلغائها عدم جدوى منها) :

		N/12/31		
481		ح/ المؤونات ،الخصوم الجارية	xxxxxx	
	78	ح/ إسترجاعات الإستغلال على الخسائر القيمة ق.م أصول جارية		xxxxxx

أ . **مؤونات الأعباء – الخصوم غير الجارية :** تسجل مؤونات الأعباء و الخسائر عن الخصوم غير الجارية و التي يتوقع أن تتحملها المؤسسة خلال الدورات القادمة ، إذ خصّ النظام المحاسبي المالي تسجيل مؤونات الأعباء عن الخصوم غير الجارية حساب ح/15 ويكون التسجيل المحاسبي لمؤونات الأعباء عند تكوين المؤونة كالتالي :

التسجيل المحاسبي لمؤونات الأعباء عند تكوين المؤونة :

		N/12/31		
68		ح/ مخصصات الإهتلاك و المؤونات وخسائر القيمة	xxx	
	15	ح/ المؤونات للأعباء – الخصوم غير الجارية		xxx

–**تعديل المؤونة :** تتم مراجعة المؤونة بتعديلها أو إلغائها كالأتي :

		N/12/31		
15		ح/ المؤونات للأعباء – الخصوم غير الجارية	xxx	
	768/785	ح/ إسترجاع خسائر القيم و المؤونات		xxx

4-4-3- تسوية حسابات الأعباء والإيرادات : [1]

إن الغرض من إجراء تسوية حسابات الإيرادات والأعباء هو إظهار الحسابات النهائية للإيرادات المحققة خلال الدورة المحاسبية ، قبضت هذه الإيرادات أو لم تقبض وكذلك إظهار الأعباء الملغاة التي يجب تحميلها للحسابات النهائية الخاص بتلك الدورة سواء دفعت أو لم تدفع .

- **تسوية حسابات الأعباء :**

أ. **حالة زيادة التكاليف :** يتم تسجيل نفقات الدورة التي لم تسجل مثل خدمات مقدمة للغير لم تدفع بتاريخ N/12/31 .

و يتم تسجيلها كما يلي :

		N/12/31		
61		**ح/ الخدمات الخارجية**	**xxx**	
	401	**ح/ موردوا المخزونات و الخدمات**		**Xxx**

ب. في حالة نقص التكاليف : في هذه الحالة يتم حذف نفقات تم تسجيلها خلال الدورة و لكنها لا تعود لتلك الدورة حسب القيد التالي :

		N/12/31		
489		**ح/ الأعباء المعاينة سلفا**	**xxx**	
	6 x	**ح/ العبء المعني**		**Xxx**

- **تسوية حسابات الإيرادات :**

أ-حالة نقص الإيرادات : يتم حذف ايرادات دورات مقبلة تم تسجيلها في الدورة الحالية فتتم التسوية كالتالي :

[1]-كلوش عاشور، **المحاسبة المعمقة وفقا للمخطط المحاسبي الوطني**، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر ،2002، ص 234.

		N/12/31		
7X		ح/ الأعباء المعاينة سلفا	xxx	
	487	ح/ الحواصل المعاينة سلفا		Xxx

		N/12/31		
701/700		ح/ المبيعات البضائع أو ح/المبيعات من المنتوجات المصنعة	Xxx	
		ح/ الزبائن الدائنون		
	4X			Xxx

ب–حالة زيادة الإيرادات : في هذه الحالة تتم تسوية الإيرادات المتحصل عليها والتي تعود للفترة الحالية ولكنها لم تقبض بعد فتسجل وفق القيد التالي :

		N/12/31		
409		ح/الموردون المدينون	Xxx	
	75	ح/المنتجات العملياتية الأخرى		Xxx

وعند قبض الإيرادات يرصد ح/409 أما في حالة عدم إعداد الفواتير المرفقة لمبيعات البضاعة أو مبيعات المنتجات التامة أو الخدمات التي تمت خلال الدورة فيستعمل ح/417 وفق القيد التالي :

		N/12/31		
417		ح/ الديون الدائنة عن أشغال أو خدمات جارية إنجازها	Xxx	
	700	ح/ المبيعات البضائع		xxx
	701	أو ح/ المبيعات من المنتوجات المصنعة		xxx
	61	أو ح/ الخدمات الخارجية		Xxx

الشكل رقم (01) : أعمال نهاية السنة.

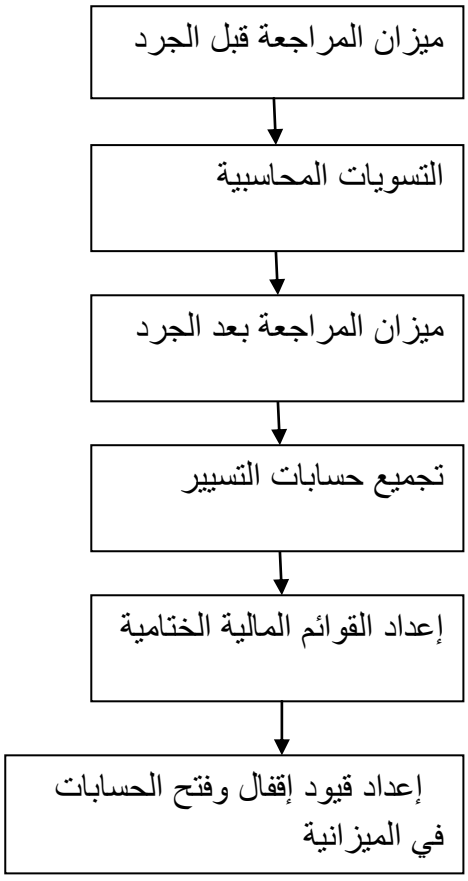

المصدر : من إعداد الطالبين.

4-5- طرق تصحيح الأخطاء المحاسبية : و يقصد بها إثبات القيود المحاسبية التصحيحية لغرض تصحيح القيود المحاسبية الخاطئة عند اكتشافها مباشرة و من دون الحاجة إلى فتح الحساب المعلق ، و يتم إثبات القيود اليومية التصحيحية في دفتر اليومية العامة ، لتصحيح القيود الخاطئة سواءًا كانت تلك الأخطاء تؤثر على توازن المجموعة الدفترية ، أو أنها لا تؤثر على التوازن .

و بصورة عامة فإنه يوجد طريقتين متبعة في إثبات القيود المحاسبية التصحيحية في دفتر اليومية ، تتضمن ما يلي :

- الطريقة المطولة في تصحيح الأخطاء .
- الطريقة المختصرة في تصحيح الأخطاء .

أ. الطريقة المطولة في تصحيح الأخطاء :

تتبع هذه الطريقة عندما يكون القيد المحاسبي الخطأ غير ملائم كليا ، مما يتطلب إلغاء مفعوله من السجلات المحاسبية بالكامل و عليه فإنّ اتباع هذه الطريقة يتطلب اتباع خطوتين أساسيتين في دفتر اليومية العامة لغرض تصحيح الخطأ المحاسبي و تشمل هاتين الخطوتين ما يلي :

الخطوة الأولى : إلغاء القيد المحاسبي الخطأ ، و ذلك عن طريق اثبات معكوس القيد المحاسبي الخطأ ، مما ينجم عنه إلغاء أثره على الحسابات ، و يتم إجراء ذلك بقيد الجانب المدين للقيد الخطأ في الجانب الدائن للقيد التصحيحي ، و كذلك الحال للجانب الدائن في القيد الخطأ بقيده في الجانب المدين للقيد التصحيحي .

الخطوة الثانية : إثبات قيد محاسبي ثاني يمثل القيد المناسب للعملية المالية في دفتر اليومية ، و لذلك يظهر القيد المحاسبي الصحيح في الدفاتر بعد أن تم إلغاء تأثير القيد الخطأ في الخطوة الأولى و كأنه لم يكن موجودا ، و إعادة الدفاتر إلى حالتها الصحيحة المعدلة .[1]

و على سبيل المثال إذا تم شراء مبنى نقدا ، و قد تم اكتشاف أن محاسب المشروع قام بقيد العملية خطأ كما يلي :

❖ من ح/ البنك

❖ إلى ح/ المباني

فإن تصحيح هذا القيد المحاسبي باتباع الطريقة المطولة يكون كما يلي :

1. إلغاء القيد الخطأ بإثبات معكوس القيد :

[1]– د.هادي رضا الصفار،مرجع سبق ذكره ، ص ص 335،337.

❖ من ح/ المباني

❖ إلى ح/البنك

2. إثبات القيد الصحيح يكون :

❖ من ح/ المباني

❖ إلى ح/ لصندوق

ب.الطريقة المختصرة في تصحيح الأخطاء :

بموجب هذه الطريقة فإنه يتطلب إجراء تصحيح بخطوة محاسبية واحدة فقط ، و ذلك بهدف اختصار العمل المحاسبي .

و بموجب هذه الطريقة يتطلب دراسة القيد الخطأ بحثا عن أي جزء أو طرف من القيد ، إذا كان صحيح لا يتطلب التصحيح و لذلك فإن عملية التصحيح تكون فيما يتعلق بالجزء أو الطرف الخاطئ فقط ، و بالتالي عدم الحاجة إلى إلغاء القيد الخطأ بالكامل .

و عليه فإنه يمكن القول بأن الطريقة المختصرة تتضمن إثبات القيد المحاسبي الواحد ، يقتصر على إلغاء الجانب الغير صحيح من القيد المحاسبي الخطأ ، و بذات الوقت إثبات الجانب الصحيح المطلوب إظهاره في الدفاتر المحاسبية على سبيل المثال إذا قام المشروع بشراء مباني نقدا و قد تم إثبات القيد المحاسبي الخطأ كما يلي :

❖ من ح / المباني

❖ إلى ح/ المدينون

فإنه يلاحظ بأن الجانب المدين ح / المباني يمثل الجزء الصحيح من القيد و ليس هنالك حاجة لإلغائه و إنما فقط الجانب الدائن الذي يجب أن يكون حساب الصندوق بدلا من المدينون و لذلك يتم إلغاء الجانب الخطأ ح/ المدينون و إظهار الحساب الصحيح ح/ الصندوق بدلا عنه .[1]

❖ من ح/ المدينون

❖ إلى ح/ الصندوق

[1]– د.هادي رضا الصفار،مرجع سبق ذكره ، ص ص 342،341.

III.العلاقة بين معايير المحاسبة الدولية و أعمال نهاية الدورة المالية في ظل المعيار رقم 10 و رقم 08 و رقم 37 :

1-مفهوم معايير المحاسبة الدولية :

يمكن اعتبار المعايير المحاسبية على أنها كلّ القواعد المتعلقة بالمحاسبة مهما كانت طبيعتها إلزامية أو اختيارية ، أي أنها كل ما من شأنه أن يشكل دليلا أو مرجعا سواءًا كانت نصوص تشريعية أو تنظيمية أو توصيات ، صادرة عن سلطات مؤهلة لتنظيم الميدان المحاسبي ، كما أن مفهومها يعني جميع القواعد التي تلتزم بتطبيقها المؤسسات لأجل إعداد قوائمها المالية . [1]

وتعرف أيضا المعايير المحاسبية الدولية "بأنها نماذج أو إرشادات عامة تؤدي إلى توجيه وترشيد الممارسة العملية في المحاسبة و التدقيق أو مراجعة الحسابات"[2].

و لتكريس معايير المحاسبة الدولية تم تأسيس لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) لصياغة و نشر معايير المحاسبة الدولية (IAS) لكي تراعي عند عرض القوائم المالية المنشورة و تشجيع قبولها و التقيّد بها في أنحاء العالم وكان متصورا أن المعايير المحاسبية الدولية تكون قادرة على كسب القبول العالمي و الإسهام في تحسين جودة الإفصاح المؤسسي و قابلية مقارنته بدرجة كبيرة .[3]

و قد عملت لجنة معايير المحاسبة الدولية على اصدار 41 معيار محاسبي دولي تتعامل مع مواضع تؤثر على القوائم المالية لمنشآت الأعمال[4] بهدف تقديم معلومات صادقة عن الوضعية المالية للمنشآت و كدا تضييق الفوارق الناتجة عن الإختلاف في إعداد القوائم المالية و بالتالي تعزيز التوافق الدولي في ميدان المحاسبة و سنخص بالذكر المعيار رقم 08 ، 10 ، 37 و التي يعتبر الإفصاح عنها أحد المكونات الضرورية لتحقيق التكامل في القوائم المالية و بالتالي تحقيق الشفافية و المصداقية ، و غياب هذه الإفصاحات من شأنه أن يعطي قوائم مالية مضللة و هذا ما يعكس الأهمية البالغة في التقيّد بمعايير المحاسبة الدولية .

---

[1]- مداني بلغيث ، **أهمية الإصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية** ، أطروحة الذكتورة ، كلية علوم الإقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2004، ص 62 .

[2]- حسين قاضي و مأمون حمدان، **المحاسبة الدولية ومعاييرها** ، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر و توزيع ،عمان، 2008، ص 103.

[3]-طارق عبد العال حماد، **موسوعة معايير المحاسبة** ،مرجع سبق ذكره ،ص 05.

[4]- طارق عبد العال حماد، **موسوعة معايير المحاسبة** ، الجزء الأول (عرض القوائم المالية) ،الدار الجامعية، الإسكندرية ،2004،ص 22.

1-1-متطلبات الإفصاح للمعيار المحاسبي رقم 8 " السياسات المحاسبية ، التغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء ":

يتم الإفصاح عن التغيير الوشيك في السياسات المحاسبية عندما يكون الكيان لم ينفد بعد معيارا جديدا أو تفسيرا تم اصداره و لكن لم يدخل بعد حيز التطبيق . بالإضافة إلى ذلك يشترط معيار الإفصاح عن المعلومات المعروفة أو قابلة التقدير بدرجة معقولة فيما يتصل بالتقييم الأثر المحتمل الذي سيحدثه تطبيق المعيار أو تفسير جديد على القوائم المالية للكيان في فترة تطبيق مبدئي .

و يشترط المعيار إجراء إفصاحات أكثر تفصيلا لمبالغ التسويات الناتجة من تغيير السياسات المحاسبية أو تصويب أخطاء الفترات السابقة و يوجب إجراء تلك الإفصاحات فيما يتصل بكل بند سطري في القوائم المالية المتأثرة .[1]

1-2-متطلبات الإفصاح للمعيار المحاسبي رقم 10 "الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية " :

يقر المعيار المحاسبي الدولي رقم 10 الإفصاحات التالية :

أ. تاريخ التصريح بإصدار القوائم المالية ، و من أعطى التصريح و إذا كان ملاك المنشأة يتمتعون بسلطة تعديل القوائم المالية بعد إصدارها فإنه يجب الإفصاح عن هذه الحقيقة .

ب. إذا تم استلام معلومات بعد تاريخ الميزانية بخصوص الظروف التي كانت موجودة في تاريخ الميزانية ، فإن الإفصاحات المتصلة بتلك الظروف يجب تحديثها في ضوء المعلومات الجديدة .

ت. حينما تكون الأحداث غير المعدلة بعد تاريخ الميزانية على درجة كبيرة من الأهمية بحيث أن عدم الإفصاح عنها يؤثر على قدرة مستخدمي القوائم المالية على إجراء تقييمات أو اتخاذ قرارات سليمة ، فإنه يجب اجراء إفصاح متعلق بكل فئة عامة للحدث غير معدل عن طبيعة الحدث و تقدير التأثير المالي أو ذكر أن إجراء مثل هذا التقدير متعثر (و ذلك إذا تعذّر تقدير الأثر المالي).

ث. ترتبط متطلبات الإفصاح بتاريخ التصريح بإصدار القوائم المالية على النحو التالي :

- تاريخ التصريح بإصدار القوائم المالية .
- إسم الشخص القائم بالترخيص أو التصريح .
- إسم الطرف (أي منهم) الذي يملك سلطة تعديل القوائم المالية بعد الإصدار .

[1]- طارق عبد العال حماد، **موسوعة معايير المحاسبة** ،مرجع سبق ذكره ،ص 604.

ج. و بالنسبة للأحداث الغير معدلة والتي تؤثر على قدرة مستخدمي القوائم المالية على عمل تقييم لإتّخاذ القرارات الصائبة، فإن البنود الآتية يجب إيضاحها :

- طبيعة الحدث .
- تقدير التأثير المالي .
- البيان ، لو أن مثل هذا التقدير لم يتم عمله .

ح. الإفصاحات المتعلقة بالوقائع و الظروف التي كانت متوفرة في تاريخ الميزانية ، يجب أن تكون حديثة ومحدثة في ضوء المعالجات الجديدة عن هذه الوقائع والتي تستقبل بعد تاريخ الميزانية .

خ. لا يجب أن تقوم المنشأة بإعداد القوائم المالية على أساس الإستمرار إذا قررت الإدارة بعد تاريخ الميزانية إمّا الإتجاه نحو تصفية المنشأة أو تجميد أعمالها و إذا كان ذلك لا يحتوي على بدائل واقعية لتحقيق المذكور أعلاه .[1]

1-3-متطلبات الإفصاح للمعيار المحاسبي رقم 37 " المخصصات، الإلتزامات المحتملة،الأصول المحتملة"

تتمثل الإفصاحات المقررة بواسطة المعيار فيما يتعلق بالمخصصات في الأمور التالية :

1) بالنسبة لكل فئة من المخصصات ، يجب على المنشأة أن تفصح عن المبلغ المسجل في بداية و نهاية الفترة ، المبالغ غير المستخدمة أثناء الفترة ، الزيادة خلال الفترة في المبلغ المخصوم نتيجة لمرور الزمن و أثر أي تغيير في سعر الخصم .

2) يجب على المنشأة الإفصاح عن ما يلي لكل فئة من المخصصات:

أ. وصف موجز لطبيعة الإلتزام و التوقيت المتوقع لأي تدفقات متوقعة إلى الخارج للمنافع الإقتصادية ، مع بيان أيّ عوامل أو ظروف على تأكد المبلغ أو توقيت تلك التدفقات إلى الخارج (بما في ذلك الإفصاح عن الإفتراضات الرئيسية بخصوص الأحداث المستقبلية حينما يكون ذلك ضروريا من أجل توفير معلومات كافية).

ب. مبلغ أيّ استردادات أو تعويضات متوقعة مع بيان مبلغ الأصل الذي تم الإقرار به فيما يتعلق بذلك الإسترداد المتوقع .

3) في حالات ناذرة ، إذا كان هناك توقع أن الإفصاحات المذكورة أعلاه حسب ما تصورها المعيار ، سوف تضرّ ضررا خطيرا بمركز المنشأة في نزاع ما مع أطراف ثالثة بخصوص موضوع المخصص ، فإن

[1]- طارق عبد العال حماد، **موسوعة معايير المحاسبة** ، الجزء الثاني ،الدار الجامعية، الإسكندرية ،2006،ص ص 41،42.

المعيار يأخذ بنظرة متساهلة و يسمح للمنشأة بالإفصاح عن الطبيعة العامة للنّزاع إلى جانب حقيقة أن المعلومات لم يتم الإفصاح عنها و السبب في ذلك.

4) من أجل أغراض إجراء الإفصاحات المذكورة أعلاه ، قد يكون من الجوهر تجميع المخصصات ، و يقدم المعيار أيضا قواعد إرشادية حول كيفية تحديد أي المخصصات يمكن تجميعها لتكون فئة ، وفقا للمعيار ، عند تقرير أي المخصصات يجوز تجميعها لإثباتها كفئة يجب أن تكون طبيعة البنود متشابهة بدرجة كافية حتى يمكن تجميعها معا و إثباتها كفئة .[1]

2- تأثير المعايير المحاسبية الدولية و المعيار" رقم 08 ، 10 ، 37 "على أعمال نهاية الدورة المالية :

تتأثر أعمال نهاية الدورة المالية بشكل كبير بالمعايير المحاسبية الدولية و يمكن القول أنها تخضع بشكل كبير للتغيرات الحاصلة في هذه المعايير على الصعيد الدولي ، ففي نهاية كل دورة تقوم المؤسسة بالعديد من العمليات المالية بهدف مراجعة حسابات الأصول و الخصوم المختلفة و هذا من أجل الوصول إلى نتيجة المؤسسة و كذا إعداد القوائم المالية استنادا لصحة و شفافية الحسابات و مختلف التسويات الجردية الخاصة بأعمال نهاية الدورة المالية و رغم أن القوائم المالية قد تبدو متشابهة بين بلد و آخر ، إلى أن هناك فروق قد تتسبب فيها ظروف إجتماعية و إقتصادية أو قانونية ، و بسبب ما تتصوره بلدان مختلفة من الحاجات للمستخدمين المختلفين للقوائم المالية عندما تخضع للمتطلبات الوطنية .

تهدف أعمال نهاية الدورة المالية إلى حصر الأصول والخصوم الفعلية للمؤسسة و تحديد قيمتها الحقيقية، بهدف تحديد المركز المالي للمؤسسة وإعداد مختلف الكشوف المالية و منه ضمان درجة عالية من الشفافية في القوائم المالية ، بالإضافة إلى تأمين إمكانية مقارنة المعلومات المالية التي تتضمنها هذه القوائم و التقارير المالية في (الزمان و المكان) ، فليس هناك أي مقارنة ممكنة إذا كانت المعايير المحاسبية غير متطابقة فهي ضرورة مطلقة للمقارنة خصوصا بالنسبة للمستثمرين في الأسواق المالية و خاصة تحديد نتيجة الدورة التي تملك أهمية بالغة للمستثمرين ، هاته الأخيرة يتم تحديدها بناءا على أعمال نهاية الدورة المالية .

[1]- طارق عبد العال حماد، **موسوعة معايير المحاسبة** ، الجزء الرابع ،الدار الجامعية، الإسكندرية ،2006،ص ص، 674،675.

2-1 تأثير المعيار المحاسبي الدولي رقم 8 " السياسات المحاسبية، التغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء " على أعمال نهاية الدورة المالية :

عندما تختار الشركة أن تغير النمط المنتظم لإهتلاك تكاليف الأصول طويلة الأجل ، و عندما تأخذ شركة ما بطريقة جديدة للإهتلاك أصول طويلة الأجل قابلة للتعرف عليها و مشتراة حديثة ، و تطبيق تلك الطريقة على كافة الأصول الجديدة من نفس النوع أو الفئة دون تغير الطريقة المستخدمة في السابق بالنسبة للأصول القائمة من نفس النوع فإنه يكون هناك تغير في المبدأ المحاسبي ، و من الواضح أنه لا يكون مطلوبا إجراء تسوية للقوائم المالية أو أي نوع تراكمي من التسوية ، و في هذه الأحوال الخاصة يجب الإفصاح عن وصف لطبيعة الأسلوب موضع التغيير و التأثير على الدخل الصافي و الدخل قبل البنود غير العادية و مبالغ السهم الواحد ذات الصلة ، و ذلك في فترة التغيير .

أمّا إذا تم الأخذ بالطريقة الجديدة بدلا من ذلك بالنسبة للأصول القديمة و الجديدة ، فإن التغيير سوف يبدو على أنه تغيير في مبدأ محاسبي ، و في هذه الحالة يجب أن يعالج محاسبيا بالطريقة المذكورة أعلاه ، و من ذلك فوفقا لأحكام IAS 16 (الممتلكات و المنشآت والمعدات) ، فإن الوضع مختلف فالقاعدة المذكورة تنص على عدم جواز إدخال تغيير في طريقة الإهتلاك إلّا إذا كان هناك تغيير كبير في النّمط المتوقع للمنافع أو العوائد الإقتصادية المتولدة لإستخدام الأصول و في تلك الحالة يجب معالجة التغيير المحاسبي على أنه التغيير في التقدير المحاسبي و ليس على أنه تغيير في السياسة ، و لا يبدو أن القواعد المحاسبية الدولية تضع في اعتبارها أنه يمكن أن يكون تغيير في طرق الإهتلاك إلى طريقة أفضل تبرر التغيير الحادث في معالجة السياسة المحاسبية ، حيث أن تلك التغييرات في طريقة الإهتلاك شائعة نوعا ما في ظل المبادئ المحاسبية الأمريكية ، فإن من المؤكد أن القاعدة الدولية المتعلقة بهذا الموضوع سوف تثير بعض الجدل على الأقل . [1]

2-2 تأثير المعيار رقم 10" الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية " على أعمال نهاية الدورة المالية :

من خلال دراسة المبادئ المحاسبية المتعارف عليها نجد مبدأ استقلال الدورات ما يدفعنا إلى تطبيق مبدأ آخر و هما مبدآن متلازمان و نقصد به ربط التكاليف والإيرادات بدورة حدوثها ، لكن يحدث في بعض الأحيان أن تكون هناك أحداث مرتبطة بالدورة لكن لا تظهر إلا بعد إصدار القوائم المالية ، و لكن تأثيرها يكون في الفترة التي تم فيها إعداد القوائم المالية ، أين تجد المنشأة نفسها مجبرة على اجراء تعديلات طفيفة من أجل

[1]– طارق عبد العال حماد، **موسوعة معايير المحاسبة** ، الجزء الأول،مرجع سبق ذكره، ص، 621.

ضمان جودة إفصاحها ، و هذا ما يشير إليه المعيار رقم 10 و الذي يصف بضرورة الإقرار بالحوادث المترابطة بالدورة و التي كان تاريخ حدوثها بعد المصادقة على القوائم المالية ، ما يضفي عليها نوعا من المصداقية و الموثوقية .

غير أن المعيار رقم 10 لا يؤثر بشكل مباشر في أعمال نهاية الدورة التي تظهر مخرجاتها مبينة في مختلف الكشوفات و القوائم المالية بعد إعداد مختلف العمليات الحسابية و التسويات الجردية ، هذه الأخيرة التي تملك علاقة مباشرة بالمعيار رقم 10 حيث تقع أحداث بعد إنتهاء العام المحاسبي للمنشأة Accounting year و تقع هذه الأحداث خلال الفترة التي تقع بين نهاية العام المحاسبي و التاريخ الذي يصرح فيه بإصدار الميزانية و القوائم المالية و هذه الأحداث تستلزم :

- ✓ إمّا تعديل القوائم المالية .
- ✓ أو الإفصاح عن هده الأحداث .

و مفهوم هذه الأحداث شامل بما يكفي لتغطية كل من الأحداث المواتية Favorable أو غير مواتية Unfavorable طالما أنها وقعت بعد تاريخ الميزانية و تشمل كل من الأحداث المعدلة بعد تاريخ الميزانية و الأحداث غير المعدلة بعد تاريخ الميزانية و التي تطرقنا إليها في المطلب الأول .[1]

2-3 تأثير المعيار رقم 37 " المخصصات ، الإلتزامات المحتملة ، الأصول المحتملة " على أعمال نهاية الدورة المالية :

يوضح المعيار المحاسبي الدولي رقم 37 مجموعة الظروف التي تؤدي إلى الإعتراف بالمخصصات و إثباتها في الدفاتر كما يقدم الإرشادات اللازمة لإعداد القوائم المالية لتقرير مدى الإعتراف بالتزام معين على النحو التالي :

- ✓ توافر ظروف الإعتراف به و إثباته في الدفاتر .
- ✓ الإفصاح عن المعلومات عنه فقط .
- ✓ عدم عمل أي شيء .

إن المؤسسة تدرج مختلف المخصصات أثناء قيامها بأعمال نهاية الدورة المالية بحيث تعرف هذه المخصصات بأنها إلتزام غير مؤكد من ناحية توقيت حدوثه أو مبلغه و يمكن تمييز المخصصات عن

[1]– طارق عبد العال حماد، **موسوعة معايير المحاسبة** ، الجزء الثاني ، مرجع سبق ذكره، ص ص 33،34.

الإلتزامات الأخرى مثل المبالغ الناتجة عن معاملات تجارية يتم سدادها فيما بعد و كذا المستحقات و ذلك لأن المخصصات تكون بسبب وجود عدم تأكد بشأن التوقيت / المبلغ للنفقات المستقبلية المطلوبة عند التسوية . و في الجهة المقابلة ينشأ أصل محتمل من الأحداث الماضية و لا يتأكد وجوده إلا من خلال وقوع أو عدم وقوع حدث مستقبلي غير مؤكد ، واحد أو أكثر و لا يقع تماما تحت سيطرة المنشأة معدة التقارير المالية و هو ما يعرف بالأصل الإحتمالي .

أمّا الإلتزام الإحتمالي يكون إما :

- ❖ إلتزام محتمل ينشأ عن أحداث ماضية و لا يتأكد ناتجه إلّا من خلال وقوع أو عدم وقوع حدث مستقبلي أو أكثر غير مؤكد و لا تقع هذه الأحداث بالكامل تحت سيطرة المنشأة معدة التقارير المالية .
- ❖ إلتزام حالي ناشئ عن أحداث ماضية و لا يتم الإقرار به :

أ. إمّا لأنه من غير المحتمل أن يتطلب تسوية هذا الإلتزام حدوث تدفق في الموارد إلى الخارج .

ب. أو أنه لا يمكن قياس مبلغ الإلتزام بموثوقية كافية .[1]

و كإستنتاج مما سبق يمكن القول أن هذا المعيار جاء لضمان تطبيق معايير الإعتراف و أسس القياس المناسبة على المخصصات و الإلتزامات المحتملة و الأصول المحتملة و التي تعتبر جميعا كمخلفات لأعمال نهاية الدورة المالية غير أنه تشترك جميعا في صفة عدم التأكد و أنها محتملة ، و عليه فإن إيضاح البنود المحتملة ضروري و بقدر كاف من المعلومات من خلال الإفصاح عنها في الهوامش لتمكين المستخدمين من فهم طبيعتها و توقيتها و مبلغها .

[1]– طارق عبد العال حماد، **موسوعة معايير المحاسبة** ، الجزء الرابع ،مرجع سبق ذكره، ص ص 655،657.

المبحث الثاني : الأدبيات التطبيقية للدراسة.

I. الدراسات السابقة المتعلقة بمعايير المحاسبة الدولية .

أ.الدراسات السابقة باللغة العربية :

سنتطرق في هذا المطلب إلى أهمّ الدراسات السابقة باللغة العربية التي تناولت معايير المحاسبة الدولية .

الدراسة الأولى : مذكرة ماجستير من إعداد الطالب رفيق يوسفي (2011/2010) بعنوان : النظام المحاسبي المالي بين الإستجابة للمعايير الدولية و متطلبات التطبيق ، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير ، جامعة تبسة .

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز إختلاف الأنظمة المحاسبية و الأسباب التي أدّت إلى ضرورة توحيد الممارسات المحاسبية و من ثمّ تحقيق التوافق الدولي لا سيما في ظلّ تبنّي الدّول للإقتصاد الموجه و الإنفتاح على الأسواق العالمية خاصة بظهور الشركات متعددة الجنسيات ، كما اهتمت الدراسة بإبراز مدى توافق النظام المحاسبي المالي مع معايير المحاسبة الدولية و التحديات التي تبذلها الدول لتأهيل مؤسساتها كي تكون قادرة على تطبيق هذا النظام المستمد من معايير المحاسبة الدولية .

وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن النظام المحاسبي المالي جاء كنتاج لعملية إصلاح فرضتها التحولات الإقتصادية على الصعيد الجزائري خاصة و العالمي عامة حيث اتّسم النّظام المحاسبي المالي بالتزامه إلى حدّ كبير بمعايير المحاسبة الدولية غير أنه خرج عليها في بعض الجزئيات كعدم التوقف على حساب الإهتلاكات إلّا عند تاريخ التنازل الفعلي عن الإستثمارات التي تم تصنيفها ضمن الأصول غير المتداولة المحتفظ بها للبيع ، بالإضافة إلى معالجة الإندماج و الشهرة أو فارق التقييم .

الدراسة الثانية : مقال للباحث حاج قويدر قورين ، عمر عيّو بعنوان:" أهمية القياس المحاسبي بالقيمة العادلة في ظل معايير المحاسبة الدولية (IFRS / IAS) " ، مجلة آراء للدراسات الإقتصادية و الإدارية ، المجلد 01 العدد 01 سنة 2019.

تهتم هذه الدراسة بإبراز أهمية القياس بالقيمة العادلة في ظلّ معايير المحاسبة الدولية في الوقت الرّاهن كبديل لعملية القياس بالتكلفة التاريخية و قد اعتمد الباحث في تحقيق أهداف دراسته على المنهج الإستنباطي وذلك بإتباع الأسلوب الوصفي التحليلي ، حيث تطرق إلى المزايا و العيوب الملمّة بالقيمة العادلة و توصل إلى

أن تحديد القيم العادلة تتوفر على أربع شروط أساسية و هي : ضرورة وجود أسواق نشطة ، توفر الكوادر المؤهلة و القوانين والتشريعات التي تنظم و تضبط أخلاقيات العمل وكدا ضرورة أن يتم التبادل بين الطرفين في حرية تامة دون ضغوط ، أما بخصوص الأسباب التي جعلت الهيئات الدولية و المحلية تعتمد على القيمة العادلة كبديل للتكلفة التاريخية هي حتمية إظهار القوائم المالية بالقيمة الحقيقية العادلة التي تعكس حقيقة الوضع المالي والإقتصادي للمؤسسة كما تساعد القيمة العادلة على القياس لأسعار الأسهم و السندات و تساهم في تعزيز الحوكمة ، يشمل مجال تطبيقها المؤسسات المتطورة التي لها قدرة كبيرة على تحديد التكاليف و مختلف المعاملات بدقة عالية و خاصة المؤسسات التي تطبق نظام الجودة الشاملة غير أنه من الصعب تطبيق القيمة العادلة في الإقتصاديات الضعيفة مثل اقتصاديات العالم الثالث التي تفتقر لمؤسسات اقتصادية قوية قادرة على المنافسة .

لقد تم الإشارة للقيمة العادلة في عدة معايير المحاسبة الدولية (IFRS/IAS) و التي تعبر مجتمعة عن مفهوم القيمة العادلة ، حيث جاء المعيار IFRS 13 لتوحيد قياس القيمة العادلة ضمن كافة المعايير المحاسبية التي تضمنت إرشادات شاملة حولها و لكنها لم تكن متناسقة على الدوام و لحد الآن لا يوجد مفهوم أو مقياس محدد للقيمة العادلة يعكس بصدق قيمتها و يحدد طرق القياس بها .

تتمثل أهم نقاط الإلتقاء بين هذا البحث و بحثنا في المنهج الذي جاءت به معايير المحاسبة الدولية لإرساء التوافق الدولي فيما يخص القياس المحاسبي لمختلف الأصول و الخصوم و هي التي تمر بأعمال نهاية الدورة المالية .

<u>الدراسة الثالثة :</u> دراسة د. شوقي طارق بعنوان : تأثير المعايير المحاسبية الدولية " IFRS / IAS " على حوكمة الشركات دراسة حالة بنك باريبا BNP PARIBAS الفرنسي للفترة الممتدة (2020/2019) ، مجلة العلوم الإقتصادية و علوم التسيير المجلد 20/ العدد 01 سنة 2020 .

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة الأثر الذي أحدثته تطبيق العديد من دول العالم لمعايير المحاسبة الدولية " IFRS / IAS " و بالضبط المؤسسات الإقتصادية لهذه الدول حيث هناك عدة أسباب ساهمت بشكل فعّال و مباشر في نشوء معايير المحاسبة الدولية ، و من هذه الأسباب وجود اختلافات تتعلق بالمسمّيات أو بالمعالجات ، و يتعدى ذلك إلى عدم وجود إجابات خاضعة للكثير من المشكلات التي تواجه المحاسبين و حتى تتمكن الشركات من الإنفتاح على الأسواق العالمية و تمكينها من إدراج أسهمها في البورصات العالمية .

و قد خلصت الدراسة إلى أن الهدف الرئيسي لمعايير المحاسبة الدولية يكمن في تحسين الممارسة المحاسبية الدولية و منع المؤسسات التي تبنت المعايير المباشرة أو تلك التي تستنبط منها أو تتقارب معها فقط ، و ما يميز هذه المعايير هي التعديل و التحسين المستمر مع ظهور معايير جديدة تناقش المشكلات المتجددة بحكم التطور المستمر و المتغير للإقتصاد المحيط بالمحاسبة ، كما أن التطور الجديد المستمر لمعايير المحاسبة الدولية يجعلها تعالج باستمرار المواضيع المحاسبية المتجددة و التي تظهر مع التطور المستمر للإقتصاد مما جعل الكثير من الدول تتبنّى مباشرة هذه المعايير أو على الأقل تتقارب معها . و قد ساهم استخدام معايير المحاسبة الدولية في زيادة نوعية المعلومات والبيانات المالية و التي تستخدم في اتخاذ مختلف القرارات خاصة إدارة المؤسسة ممّا زاد من فعاليّة حوكمتها و تسييرها و المساهمة في تسهيل التوجه للإنفتاح على الأسواق العالمية .

هذه الدراسة تم اجراؤها على مستوى بنك فرنسي غير أن دراستنا تختلف باعتمادنا على المؤسسات الإقتصادية التي تقوم بعمليات أعمال نهاية الدورة المالية و سنحاول معرفة العلاقة بين معايير المحاسبة الدولية و أعمال نهاية الدورة المالية .

<u>الدراسة الرابعة</u> : مقالة للباحث شنايت بلال و حبيش علي، تحت عنوان : مقارنة النظام المحاسبي المالي SCF بالمعايير المحاسبية الدولية ، مجلة الأكادمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية ، المجلد 14 ، العدد 02 ، سنة (2021) .

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد مدى توافق كتل المعايير المحاسبية التي جاء بها النظام المحاسبي المالي SCF ، مع مستجدات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS، و قد اعتمد الباحثون في دراستهم على المنهج الوصفي التحليلي في عرض المفاهيم و المنهج الإستقرائي في اصدار الأحكام المتعلقة بدراسة المقارنة ، حيث توصلت هذه الدراسة إلى أن درجة توافق النظام المحاسبي المالي SCF مع معايير المحاسبة الدولية IFRS متفاوتة من معيار لآخر إذ نجد توافق شبه كلي بينه و بين IFRS 10 و IFRS11 ، بينما يوجد توافق جزئي مع بعض الإختلاقات في القياس و الإفصاح المحاسبي بينه وبين المعايير المحاسبية IFRS16، IFRS 15 ، IFRS 12، ، IFRS 09، IFRS 07 ، IFRS 03 ، أما بقيّة معايير IFRS فلم يرد تناولها من قبل SCF .

يتوافق النظام المحاسبي المالي مع المعيار IFRS 10 في اعداد القوائم المالية الموحدة إلى حد كبير غير أن المعيار قدر مفاهيم جديدة في السيطرة (مثل سيطرة الأنشطة ذات صلة و السيطرة بحكم أمر واقع) و مفاهيم أخرى تسمح بالتمييز بين الأصيل و الوكيل و التي لم يتم تناولها في النظام المحاسبي المالي ، غير أن الإختلاف يظهر جليا في عدم تطرق النظام المحاسبي المالي لبعض المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية و التي تشمل أيضا المعيار 08 .

ب.الدراسات السابقة باللغة الإنجليزية :

في هذا المطلب سنتطرق إلى أهمّ الدراسات السابقة باللغة الإنجليزية و المتعلقة بمعايير المحاسبة الدولية.

الدراسة الأولى :

Artical of Akintola Owolabi , Francis O , Iyoha , Adoption International Financial Reporting Standards (IFRS) in Africa :benefits , prospects and challenges , African journal ,Accounting , Auditing and Finance Vol 1 , No 1 , 2012 .

هدفت هذه الدّراسة بعنوان " اعتماد المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS) في إفريقيا : الفوائد ، الآفاق ، التحديات " إلى إبراز الدفعة النّوعية لتبنّي معايير المحاسبة الدولية في افريقيا و قد اعتمد الباحثون في دراستهم على إجراء إستبيان لفئة من مستخدمي المعلومات المحاسبية على تطبيق Twitter بهدف معرفة التحديات و الآفاق التي تواجههم لإعتماد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية و قد خلصت الدراسة إلى أن تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية في افريقيا سيخدم مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة خاصة المستثمرين الأجانب و كذا ضمان مصداقية المعلومات المحاسبية التي باتت عنصرا مهمّا لإتخاذ القرار و أهميتها البالغة للمستخدمين الخارجيين و هذا ما يفتح للبلدان الإفريقية آفاقا للولوج إلى الأسواق العالمية و التعامل مع المستثمرين الدوليين بالإضافة إلى التسهيل للشركات الإفريقية وضع استراتجيات النّمو و اتخاذ القرار بناءا على اجراء مقارنات مع الشركات العالمية الأخرى غير أن تطبيقه سيواجه بعض التحديات بما في ذلك البيئة الأخلاقية في إفريقيا و عملية تكوين الكوادر المؤهلين لإرساء الأسس و المبادئ الدولية الصحيحة خاصة في ظلّ ضعف الأسواق المالية لدى الدول النّامية بإفريقيا .

الدراسة الثانية:

Thu HIEN NGUYEN , (2022/2021) , The willings to voluntarily apply international financial reporting standards in Vietnam: Empirical evidence from listed parent companies , Cogent Buisiness & Management , 9:1, 2116802.

هدفت هذه الدراسة بعنوان " الإستعداد لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بشكل طوعي في الفيتنام : الأدلة التجريبية من الشركات الأم المدرجة " إلى إبراز أسباب توجه الشركات الإقتصادية الفيتنامية لتبنّي معايير المحاسبة الدولية طوعا خاصة في ظل التطورات الإقتصادية العالمية و الرغبة في تعزيز التكامل الدولي ، اعتمد الباحث على دراسة الإحصاءات الوصفية و استطلاع رأي 400 مدير شركة أم في الفيتنام توصل في النهاية إلى أن الشركات الأم التي تطبق معايير المحاسبة الدولية تحظى بحجم أكبر و رافعة مالية و ربحية أفضل و زيادة في عدد المستثمرين الأجانب و العمليات الخارجية ، كما تتولى شركة BIG–4 أحد أكبر الشركات العالمية بمراجعة حسابات الشركات المطبقة للمعايير الدولية طوعا حيث توصلت الدراسة إلى أن ربحية الشركات المطبقة للمعايير الدولية تزيد ب (15,71%) و رافعة مالية تزيد ب (61,39%) عن الشركات الغير مطبقة لمعايير المحاسبة الدولية و بالتالي فإن جلب المستثمرين و مراجعة حسابات الشركات الأم من طرف شركة BIG–4 أثّرت في تبني المعايير الدولية غير أن العامل المؤثر بشكل أكبر هو حجم الشركة فكلما كانت الشركة أكبر كلما زادت الحاجة إلى رأس المال ، لذلك تهدف المنشأة دائما لإعطاء صورة جيدة عن أداء أعمالها و ثقة الدائنين و جذب الإستثمارات و تبنيها لمعايير المحاسبة الدولية من شأنه أن يحقق هذا الهدف .

الدراسة الثالثة :

FOMINA OLENA, S. SVITLANA, B . DARIA (2022) , Transformation of Financial Reporting of Small Entreprises Accounting of IFRS ,Zovnishnja torgivlja , N 04, S. 44-59

هدفت هذه الدراسة بعنوان " تحويل التقارير المالية للشركات الصغيرة وفقا لمعايير المحاسبة الدولية " ، إلى تسليط الضوء على خصوصيات انتقال المؤسسات الإقتصادية الصغيرة إلى تبني معايير المحاسبة الدولية و إيجاد توصيات عملية لتحسين تحويل التقارير المالية و بالتالي تحسين جودة المعلومات المحاسبية ، تمّ الإعتماد في هذه الدراسة على الأساليب العلمية العامة و الخاصة بما في ذلك التحليل المقارن و التوليف و التجميع و الأساليب المنطقية الإستدلالية ، و قد خلصت الدراسة إلى أنه يتم تحليل التسلسل و الخطة للإنتقال من المعايير الوطنية للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية حيث يتمّ تقديم خصائص إجراءات تحويل التقارير المالية و

صور إعادة تصنيف الموجودات و بنود التقارير المحاسبية الخاصة بالشركات الصغيرة كنموذج ثم يتم توفير جدول التعديل للتحويل النهائي للبيانات المالية للشركة الصغيرة وفقا لمعايير المحاسبة الدولية .

تحويل التقارير المالية للمنشآت الإقتصادية الصغيرة من المعايير الوطنية للمعايير الدولية ينطوي على عدد من الإجراءات التنظيمية و التقنية لإعادة تنسيق سياسة المحاسبة و ضبط نظام المحاسبة و ترقيمه وفقا لما نصت عليه المعايير المحاسبية الدولية ، و يساعد الجدول التصحيحي المقترح على مراقبة عملية تحويل التقارير و يتتبع العلاقة بين التغيرات المجراة ، و يعزز الكشف عن المعلومات و شفافية التقارير المالية .

II. الدراسات السابقة المتعلقة بأعمال نهاية الدورة المالية .

أ.الدراسات السابقة باللغة العربية :

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى أهم الدراسات السابقة باللغة العربية المتعلقة بأعمال نهاية الدورة المالية .

<u>الدراسة الأولى</u> : دراسة **تومي ميلود ، كحول صورية تحت عنوان :" واقع المعالجة المحاسبية للمخزونات بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل النظام المحاسبي المالي"، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني حول" واقع و آفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر" ، يومي 06/05 ماي 2013 ، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة الوادي ،الجزائر .**

هدفت هذه المداخلة إلى تسليط الضوء على واقع تطبيق النظام المحاسبي الجديد في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، كما ركّزت على المعالجة المحاسبية للمخزونات و طرق جردها في نهاية الدورة المالية حيث تعد عنصرا محركا لنشاط المنشأة و من بين أهم الأصول التي تمتلكها و محور العمليات التي تستمد منها قدراتها على الإستمرار بالإضافة إلى الحسابات المرتبطة .

و قد توصلت هذه المداخلة إلى أهم النتائج :

- ✓ النظام المحاسبي المالي يعتمد نفس التعريف للمخزونات مع المعيار المحاسبي الدولي 02.
- ✓ اعتمد النّظام المحاسبي المالي على طريقة التكلفة الوسطية المرجحة و طريقة الوارد أوّلا الصّادر أولا في تقييم خروج المخزونات و استغنى عن طريقة الوارد أوّلا الصادر أخيرا شأنه شأن المعيار المحاسبي الدولي رقم 02.
- ✓ وفق النظام المحاسبي المالي تغيرت بعض الحسابات و اتّسمت بالبساطة ما يسهل عملية التقييد.

<u>الدراسة الثانية :</u> أطروحة دكتوراه ل م د للطالبة كحول صورية ، (2016/ 2017) تحت عنوان : دور المحاسبة المالية في تحسين اتخاذ قرارات المؤسسة الإقتصادية ، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر ، تبسة .

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز الأهمية الكبيرة لمخرجات المحاسبة المالية مرورا بأعمال نهاية الدورة المالية و أثرها على تحسين اتخاذ قرارات المؤسسة الإقتصادية و كيفية الإستفادة منها و استخدامها في تحسين هذه القرارات ، حيث ركّزت الدراسة على مخرجات المحاسبة المالية إنطلاقًا من تحليل القوائم المالية المستمدة من أعمال نهاية الدورة المالية و هو الجزء الذي يخدم بحثنا.

و قد خلصت الدراسة إلى أنّ لمخرجات المحاسبة المالية دور كبير و مهم في تحسين إتخاد القرارات في المؤسسة الإقتصادية و أن هناك علاقة إيجابية بين المحاسبة المالية و تحسين إتخاذ القرار فكلما سارت المحاسبة المالية بشكل فعّال ومحكم كلما ساهمت في تحسين اتخاذ القرارات ، و ذلك من خلال القوائم المالية و ما تحتويه من معلومات محاسبية مستمدة صحتها و مصداقيتها من أعمال نهاية الدورة المالية ، حيث أن تحليل القوائم المالية يساهم في تشخيص الوضعية المالية لمتخذ القرار ، و يمكن القول أن المحاسبة المالية بمثابة ذاكرة مرنة يمكن من خلالها معرفة الماضي و الحاضر و التنبؤ للمستقبل .

<u>الدراسة الثالثة :</u> مقال للباحث طبيب أسامة ، بعنوان تأثير تعدد البدائل المحاسبية لقياس الإهتلاك على قيمة المؤسسة الإقتصادية – دراسة حالة مؤسسة SARL SOUK MANIA– مجلة التحولات الإقتصادية ، المجلد 2 العدد1 ،سنة 2022.

هدفت هذه الدراسة إلى تبيان مدى تأثير تعدد طرق حساب الإهتلاكات للتثبيثات المادية على قيمة المؤسسة المحسوبة وفق طرق التقييم المرتكزة على الذّمة المالية أو التدفقات النقدية للوصول إلى أفضل بديل محاسبي الذي من شأنه إظهار القيمة الحقيقية للمؤسسة الإقتصادية في ظل ما تسمح به التشريعات المحاسبية .

و قد توصلت الدراسة إلى أن طريقة حساب الإهتلاك للتثبيتات المادية لها تأثير مباشر على قيمة المؤسسة المحسوبة وفق مختلف المقاربات الممكنة لكن بدرجة متفاوتة من مقاربة لأخرى ، و ذلك لإحتواء الميزانية (الذمة المالية) و جدول النتائج (التدفقات أو العائد) على هذا العنصر المتغير ، و بالتالي تركز التشريعات من خلال المعايير المحاسبية الدولية على التقيّد بطرق قياس محددة و في حالة التغيير يجب الإفصاح عن ذلك و الإيضاح ، و يمكن القول أن عملية تغيير طريقة حساب الإهتلاك السنوي تؤثر على

القوائم المالية و بالدرجة الأولى على الميزانية و جدول النتائج إمّا بتضخيم أو تخفيض مركزها المالي و نتيجة أعمالها .

الدراسة الرابعة : مذكرة ماستر للطالبين لعباني فيصل و هشماوي هشام سنة (2022/2021) بعنوان: أعمال نهاية السنة في مؤسسة اقتصادية وفق النظام المحاسبي المالي الجديد SCF ، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة الدكتور مولاي الطاهر بسعيدة .

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح مختلف العمليات التي يقوم بها المحاسب في نهاية الدورة المالية و كيفية الوصول إلى النتيجة و كذا عمدت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع تطبيق أعمال نهاية الدورة في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية اعتمادًا على المنهج الوصفي التحليلي و ذلك بدراسة ميدانية على مستوى الشركة الوطنية نافطال .

و قد توصلت الدراسة إلى استنتاجات تدلّ على أن أعمال نهاية الدورة المالية مجموعة مركبة من العمليات تتمثل في الجرد و التسوية للوصول إلى النتيجة و بفضلها يمكن اكتشاف مختلف الإنحرافات و الأخطاء التي قد تشوب في المؤسسة و بهذا المحافظة على إستمراريتها و لهذا فإن أعمال نهاية الدورة المالية تأخد حيّزا كبيرا من حياة المؤسسة و هذا ما تؤكده السياسات الحكومية التي تلزم المؤسسات على القيام بأعمال نهاية الدورة المالية مرة واحدة على الأقل في السنة من خلال جرد الممتلكات التي تمتلكها عن طريق الجرد المادي و المحاسبي و هذا ما يسمح لها بالتأكد من قيمة الأصول كمًّا و نوعا علاوة على تصحيح مختلف الأخطاء بتسوية الحسابات المعنية على ضوء ما اكتشفه الجرد المادي .

يتم جرد التثبيثات من خلال معرفة قيمتها السوقية لتحديد خسارة القيمة ، كما يتم تحديد قسط الإهتلاك السنوي حسب الطريقة المتبعة من طرف المؤسسة ، أما المخزون فيتم جرده بتحديد الفرق بين ما هو موجود فعليا و ما هو مسجل محاسبيا و عليه يتم تسجيل خسائر القيمة عن التثبيثات في حالة إنخفاض قيمتها القابلة للتحصيل ، غير أنه في الواقع العملي لا يتم تسجيل الخسارة في القيمة و ذلك لغياب الكفاءات و الكوادر المختصة و عدم وجود سوق مالي نشط يسمح بإعطاء قيمة عادلة للتثبيثات و في النهاية يتم حساب نتيجة الدورة وفق النظام المحاسبي المالي بالإعتماد على جدول حساب النتائج و الميزانية الختامية.

ب.الدراسات السابقة باللغة الإنجليزية :

سنتطرق في هذا المطلب إلى أهمّ الدراسات السابقة باللغة الإنجليزية التي تناولت أعمال نهاية الدورة المالية .

الدراسة الأولى:

Artical of Diane Janvrin , Maureen Francis Mascha , The Financial close Process : Implications for future research , International Journal of Accounting information systems , 2014 .

هدفت هذه الدراسة بعنوان " عملية الإغلاق المالي : تداعيات للدراسة المستقبلية "، إلى تسليط الضوء على مختلف التسويات المحاسبية في نهاية الدورة المالية من أجل الوصول إلى نتيجة الدورة بشكل سليم مع تصحيح الأخطاء الناجمة عن العمليات التي تقوم بها المنشأة حيث شملت اهتمام الدراسة بأربع جوانب:

- الدور الكبير الذي تلعبه أعمال نهاية الدورة المالية في تقديم معلومات ذات جودة و مصداقية خاصة في ظل الطلب المتزايد على المعلومات المحاسبية ما يتوجب على الشركات الإفصاح في الوقت المناسب .
- التزايد المستمر في اللوائح و التشريعات من شأنه تشكيل عبئ على المحاسبين و بالتالي التأثير سلبا على عملية الإغلاق .
- ضعف الرقابة المتعلقة بعملية الإغلاق المالي
- أشارت الدراسات الأكاديميّة أن الوقت المحتاج لإكمال عملية إغلاق الحسابات قد يكون بمثابة وكيل لجودة البيئة الداخلية للشركة.

تم الإعتماد على الدراسات السابقة و إجراء مقابلة مع 22 مسؤول مالي لشركات مختلفة و خلصت الدراسة إلى أنه يجب معالجة مشكل تنوع اللوائح و التشريعات بتكاثف الجهود من أجل اضفاء نوع من السهولة و الوضوح في هاته اللوائح بخصوص عمليات إغلاق الحسابات في نهاية الدورة المالية ، كما تم التوصل إلى أن التطور التكنولوجي من شأنه أن يساعد في مراقبة عملية الإغلاق المالي و بالتالي المساهمة في تحسين جودة الإفصاح من خلال التقارير المالية التي تعدها المنشآت الإقتصادية ، في النهاية فتحت الدراسة آفاق للباحثين للتوسع في الدراسة و التركيز على كفاءة عملية الإغلاق المالي في نهاية الدورة المالية لما لها من أهمية في اصدار معلومات ذات مصداقية .

الدراسة الثانية:

Yuriy I. Sigidov , Maria S. Rybyantseva and others , (2016) , Methodological Aspects of Depreciation as an Economic Category , International Journal of Economics and Financial Issues , ISSN:2146-4138 .

تهدف هذه الدراسة بعنوان " الجوانب المنهجية للإهتلاك كفئة اقتصادية " إلى ابراز الأهمية البالغة لأعمال نهاية الدورة المالية على ضوء أهم عنصر اقتصادي ومؤثر في القوائم المالية للمؤسسة و هو الإهتلاك الذي يعرف بأنه التناقص في المزايا الإقتصادية مع مرور الوقت و قد خلصت الدراسة إلى توضيح التناقض الموجود بين الإهتلاك و التآكل خاصة في ظلّ شيوع المصطلحين على أساس أنهما مرادفين غير أن الإهتلاك يشير إلى التناقص النسبي في القيمة الإقتصادية للأصول مع مرور الوقت غير أن التآكل يشير إلى التلف المادي و الإستهلاك الذي يصيب الأصول نتيجة الإستخدام و العوامل البيئيّة فقد يكون التآكل سريعا نتيجة للإستخدام المفرط و الغير صحيح أو للظروف البيئية كالرطوبة و الحرارة و غيرها ، و بهذا قد يكون تسجيل الإهتلاك خطيا على مدار فترة زمنية محددة في حين يمكن أن يكون تآكل الأصل بعملية متسارعة أو متباطئة بناءا على عدة عوامل ، ضف إلى ذلك إمكانية تآكل الأصل في فترة زمنية مختلفة عن الإهتلاك المحاسبي المسجل ، أما في سياق التحليل المالي ، يتم التعامل مع الإهتلاك و التآكل كمفاهيم مستقلة حيث يتم تقدير الإهتلاك بناءا على سياسات اقتصادية محددة في حيين تقييم التآكل يكون من منظور تقني و فني .

الإهتلاك في المحاسبة بحد ذاته ليس هدفا و يجب على المؤسسات تشكيل طريقة حسابه بناءا على السياسات المالية و الضريبية و الإستثمارية إذ أنه يدخل ضمن استراتجيات المؤسسة على المدى الطويل و يتطلب أن يكون أيضا متناسب مع السياسات الأخرى للشركة و تدعم الأهداف المالية العامة و السياسات المتبعة مع الأخذ بعين الإعتبار توافقها مع اللوائح و القوانين و المعايير المحلية و الدولية في مجال المحاسبة ، الجمع بين الأساليب و التكتيكات في الآلية التشغيلية يؤثر على سياسة الإهتلاك في الشركة (BUKHALOV and SAFRONBV , 2008) :.

الدراسة الثالثة :

Demchenko,T.A and Mykhailovyna , S.O . (2019) , Accounting organization and presentation of information on the current assets in the enterprise statement , Economies Horizons , no 1, pp 4-13 .

هدفت هذه الدراسة تحت عنوان " التنظيم المحاسبي و عرض المعلومات عن الأصول الجارية في تقارير المؤسسة " ، إلى ابراز الطرق المنهجية حسب معايير المحاسبة الدولية من أجل عرض التقارير المالية بصورة شفافة خاصة قيم الأصول الجارية التي تعتبر أحد أهم العناصر في دورة استغلال المؤسسة و من أجل عرضها بصورة تعكس الوضع الحقيقي لها لا بد من المرور بأعمال نهاية الدورة بمختلف عملياتها و التأكد من صحتها و قد خلصت الدراسة إلى أن نجاح دورات الإستغلال للمنشآت الإقتصادية يعتمد على درجة أمان الأصول الجارية و ذلك باكتمال الجوانب التنظيمية للمحاسبة و من ضمنها أعمال نهاية الدورة المالية ، كما أن جرد الأصول الجارية و عرض المعلومات المتعلقة بها في البيانات المالية للمؤسسة يشوبه نوع من عدم اليقين بسبب التغيرات المستمرة في القوانين و لهذا ينبغي على محاسبي المؤسسة تقديم العمليات المتعلقة بحركة الأصول الجارية في وثائق محاسبية أوّلية و ذلك لتحقيق الجرد المحاسبي الصحيح لهذه الأخيرة و بالتالي تحقيق قوائم صحيحة تعكس وضعية هذه الأصول .

III. الدراسات السابقة المتعلقة بالعلاقة بين أعمال نهاية الدورة المالية و معايير المحاسبة الدولية.

أ. الدراسات السابقة باللغة العربية :

فيما يلي الدراسات السابقة المتعلقة بالعلاقة بين أعمال نهاية الدورة المالية و معايير المحاسبة الدولية باللغة العربية .

الدراسة الأولى : مذكرة ماستر للطالب صديق حسوس سنة (2012/2011) تحت عنوان : مدى تطابق النظام المحاسبي المالي مع معايير المحاسبة الدولية فيما يخص أعمال نهاية الدورة المالية دراسة حالة – المؤسسة الوطنية لأجهزة القياس و المراقبة ENAMC– ، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة المسيلة .

تهتم هذه الدراسة بعرض المعالجة المحاسبية لأعمال نهاية الدورة وفق النظام المحاسبي المالي ، حيث اشتملت على عمليتي الجرد المادي و المحاسبي للتثبيتات العينية ، و المالية ، بالإضافة إلى جرد المخزونات المادية و المحاسبية و كذا اجراء التسويات لمختلف حسابات الأصول و الخصوم الأخرى من عملاء و موردين

و الخزينة و غير ذلك مرورا إلى تكوين أقساط الإهتلاك و المؤونات و تسوية حسابات المصاريف و النواتج ، ليتم في الأخير إقفال الحسابات و حساب النتيجة ثم العرض و الإفصاح عن كل ذلك في القوائم المالية المتمثلة في قائمة الميزانية ، قائمة حساب النتائج ، قائمة التدفقات النقدية، جدول تغيير الأموال الخاصة و الملاحق ، حيث اعتمد الباحث في دراسته على المنهج الوصفي التحليلي من خلال دراسة حالة المؤسسة الوطنية لأجهزة القياس و المراقبة ENAMC .

و قد توصل من خلالها إلى ابراز الدور الكبير للمحاسبة المالية لما تقدمه من معلومات حول ثروة المؤسسة و مركزها المالي و التي من خلالها تحافظ على استمراريتها و كذا ترشيد قرارات مستخدمي القوائم و التقارير المالية . و قد عرفت التغيرات الدولية على الصعيد المحاسبي توافق و اختلاف بين النظام المحاسبي المالي و كدا معايير المحاسبة الدولية و من أوجه الإختلاف نقف عند نص النظام المحاسبي المالي على أنه لا يمكن تحديد مدة منفعة فاق الحيازة و بالتالي فهو غير قابل للإهتلاك و هذا ما تنص عليه معايير المحاسبة الدولية ، لكن نجد ضمن قائمة الحسابات 2807 حـ/ اهتلاك فارق الحيازة و هذا فيه تناقض بالإضافة إلى الإيجاز الذي خصه النظام المحاسبي فيما يتعلق بقواعد و طرق تقييم ومعالجة الأصول المالية عكس معايير المحاسبة الدولية التي فصلت وخصصت لها ثلاث معايير كاملة ، غير أن التوافق الذي مس الجانبين في هذا الصدد نجد توافق النظام المحاسبي المالي و معايير المحاسبة الدولية بخصوص أسس و قواعد العرض و الإفصاح في القوائم المالية.

<u>الدراسة الثانية :</u> مقال للباحث د. بورنان إبراهيم ، 2015 ، بعنوان الإهتلاك الإقتصادي للتثبيتات المادية في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية – دراسة حالة مؤسسة سوناطراك – مجلة العدد الإقتصادي ، المجلد 6 ، العدد 1.

تهتم هذه الدراسة بتسليط الضوء على الإهتلاك الذي يعد من أهم عناصر أعمال نهاية الدورة المالية و الذي جاء به النظام المحاسبي المالي المستمد من معايير المحاسبة الدولية، كما هدفت إلى إبراز واقع استخدامه على مستوى مؤسسة سونطراك حيث تم التركيز أكثر على إهتلاك المركبات و المباني نظرا لقيمتها المرتفعة و نسبتها من مجموع أصول المؤسسة من جهة و من جهة أخرى أن الإهتلاك يعتبر مصدر تمويل ذاتي .

و قد خلصت الدراسة إلى أن الإهتلاك المطبق لا يعكس الحقيقة الإقتصادية للمؤسسة و بالتالي فالقوائم المالية لا تمدّ صورة صادقة عن الواقع الإقتصادي لهذه الأخيرة ، ذلك لأن المؤسسة الأم سونطراك فرضت عل جميع

الوحدات التابعة لها نسب تجزئة و معدلات إهتلاك موحدة تطبق على جميع التثبيتات و المباني باختلاف أشكالها و دون مراعاة طبيعة بنائها أو موقع تواجدها و هذا خرق لمبدأ العدالة ، و كذا مبدأ تغليب الجوهر على الشكل القانوني التي بنيت عليها معايير المحاسبة الدولية ، فكان توحيد نسب تجزئة التثبيثات و نسب الإهتلاك خدمة لشكل القوائم المالية ، بالرغم من أن النظام المحاسبي المالي مستمد من معايير المحاسبة الدولية و أنه يسعى لتوحيد الممارسات المحاسبية لا سيما كيفية التسجيل و التقييم المتعلقة بأعمال نهاية الدورة المالية إلا أنه لم يقدم التفاصيل التي تساعد و توحد و تدعم تطبيق المبادئ التي يعتمد عليها و هذا ما يعكس صعوبات تأقلم البيئة الإقتصادية الجزائرية بخصوص الإهتلاك خاصة و أعمال نهاية الدورة المالية عامة مع متطلبات معايير المحاسبة الدولية .

<u>الدراسة الثالثة :</u> أطروحة دكتوراه للطالب ضويفي أحسن، (2021/ 2022) تحت عنوان : معايير المحاسبة الدولية و أثرها على نوعية المعلومة المالية ، كلية العلوم الإقتصادية العلوم التجارية و علوم التسيير جامعة البليدة 2.

يهدف هذا البحث إلى إبراز الأثر العميق لمعايير المحاسبة الدولية على نوعية المعلومات المالية و حتى الأداء المالي المتمثل في القوائم المالية و التي بدورها تعتبر مخرجات المحاسبة بناءا على أعمال نهاية الدورة المالية التي تقوم بها المؤسسة في كل سنة ، و قد خلص البحث إلى أن معايير المحاسبة الدولية أعطت دفعة نوعية في طرق إعداد أعمال نهاية الدورة المالية من أجل تقديم قوائم مالية ذات مصداقية و شفافية و كذا إعطاء صورة واضحة عن الوضعية المالية للمؤسسة خاصة أنها حملت في طياتها كل المعلومات الضرورية للقيام بالتحليل المالي ، من الميزانية إلى جدول تدفقات الخزينة و كأهم ميزة لإعتماد معايير المحاسبة الدولية هي تقليص المدة التي تستغرقها عملية تقديم المعلومة حتى لا تفقد أحد خواصها المهمة و هي الملاءمة .

ب.الدراسات السابقة باللغة الإنجليزية :

فيما يلي الدراسات السابقة المتعلقة بالعلاقة بين أعمال نهاية الدورة المالية و معايير المحاسبة الدولية باللغة الإنجليزية .

الدراسة الأولى :

Article of American Accounting Association (AAA FASC) , Road map for the potential use of financial statement prepared in accordance with International Financial Reporting Standards (IFRS) , Accounting Horizons , Vol 24, No 01 , 2010.

اهتمت هذه الدراسة بعنوان "خارطة طريق للإستخدام المحتمل للقوائم المالية المعدة وفق متطلبات المعايير الدولية للتقارير المالية " بابراز أهمية إعداد التقارير المالية التي تعتبر مخرجات أعمال نهاية الدورة المالية وفقا لمتطلبات المعايير الدولية و ذلك لتحقيق عدة أهداف تخدم إقتصاديات الدول المتقدمة خاصة و ذلك بتحقيق التوافق الدولي ما يقلل تكاليف المؤسسات و الشركات متعددة الجنسيات بخصوص اعداد قوائمها المالية و كذا تحقيق القابلية للمقارنة في ظل النزاهة و الشفافية كما خلصت الدراسة إلى أن معايير المحاسبة الدولية تحث على القياس بالقيمة العادلة و اعتباره كعنصر فعال لتحسين التقارير المالية و تحقيق الشفافية و الملاءمة ، و تبني الدول لمعايير المحاسبة الدولية في اعداد قوائمها المالية من شأنه منح آفاق للمحاسبين و المدققين و المستثمرين للمشاركة في تحسين و تطوير هذه المعايير حتى تتقارب أكثر للتوافق الدولي و تحسين الممارسات المحاسبية على غرار أعمال نهاية الدورة المالية .

الدراسة الثانية:

Artical of Fasina H. Taiwo , Adegbite Tajudeen Adejar , Empirical Analysis of the effect of International Financial Reporting Standars (IFRS) Adoption on Accounting Practices in Nigeria , Archives of Buisness Research, Vol 2 , No,2 ,April 2014 .

اهتمت هذه الدراسة بعنوان " تحليل تجريبي لأثر إعتماد معايير المحاسبة الدولية للتقارير المالية (IFRS) على الممارسات المحاسبية في نيجيريا " بتسليط الضوء على القيمة المضافة التي ستقدمها المعايير المحاسبية الدولية لتحقيق الشفافية و تصحيح المفاهيم الخاطئة في الممارسات المحاسبية للمؤسسات الإقتصادية النيجيرية و حتى الشركات متعددة الجنسيات في البلاد على غرار أعمال نهاية الدورة المالية ، و قد اعتمدت الدراسة على أسلوب المقابلة و الإستبيان لجمع البيانات ثم تحليلها بواسطة المنهج الوصفي اعتمادا على الجداول و النسب المئوية و الإحصاءات الإستنتاجية .

و قد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية و قوية بين تطبيق معايير المحاسبة الدولية و تنسيق القوائم المالية من خلال مختلف عمليات الجرد و التسويات المحاسبية التي تقوم بها الشركة في نهاية كل دورة مالية ، بما فيها تحسين الأداء المالي من خلال خفض بعض تكاليف المنشأة و ذلك بالتوفير على الشركات متعددة

الجنسيات تكاليف إعداد القوائم المالية المقاربة للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها بنيجيريا و تحويلها وفقا للتشريعات الوطنية لهاته الشركات و هذا ما يساهم في جلب الإستثمارات الخارجية و استقطابهم ، اضافة لذلك يؤدي تطبيق (IFRS) إلى تحسين كفاءة الأعمال و الإنتاجية لتحقيق مردودية و تحسين الأداء بشكل فعال خاصة بتوفير المعلومات المحاسبية في الوقت المناسب تماشيا مع المبادئ المحاسبية الدولية

الدراسة الثالثة :

Artical of Ayogeboh Epizitone , Samantha Cecelia Nxumalo , The enactment and critique of international accounting standard two, Academic journal of interdisciplinary studies ,E-ISSN 2281-4612 November 2021 .

هدفت هذه الدراسة بعنوان تشريع و نقذ المعيار المحاسبي الدولي رقم 2 إلى تسليط الضوء على معالجة معايير المحاسبة الدولية لأحد أهم عمليات الجرد في المؤسسة متمثلة في عمليات جرد المخزون و قد بنيت نتائج الدراسة على دراسة حالة منشآت إقتصادية في جنوب إفريقيا و توصلت هذه النتائج إلى أن اختلاف و تنوع طرق تقييم المخزونات يعدّ من بين أحد المشاكل التي تواجه تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الكثير من بلدان العالم و قد اتّضح من خلال هذه الدراسة أن تأثير المعيار المحاسبي الدولي رقم 02 على أساليب جرد المخزون من شأنه أن يؤثر أيضا على القوائم المالية و المركز المالي للمؤسسة و بالتالي أداؤها و لهذا يجب معالجة أوجه القصور و الإجحاف في توضيح بعض المعلومات و إعادة النظر في طرق تقييم المخزونات بالتوضيح المفصل و الإعتماد على أقل الطرق للتقييم من أجل تشجيع الشركات على الإمتثال لها بالشكل الصحيح من أجل اعطاء معلومات ذات قيمة و جودة و مصداقية خاصة أن المخزون المفصح عنه في البيانات المالية يهم المستثمرين المرتقبين فيمكن استخدامه لجذبهم.

خلاصة الفصل الأول :

على ضوء ما درسنا في هذا الفصل نخلص إلى أن أعمال نهاية الدورة المالية بما تتضمن من أعمال الجرد و التسوية التي يقوم بها المحاسب في نهاية كل دورة مالية وفق النظام المحاسبي المالي و متطلبات المعايير المحاسبية الدولية ، هدفها الأول و الأخير هو تحديد الوضعية المالية للمؤسسة من ربح أو خسارة ، و تسوية الإنحرافات و تصحيح الأخطاء و كذلك حساب النتيجة عن طريق جدول حسابات النتائج أو الميزانية الختامية التي توضح المركز المالي للمؤسسة وفق ما نصت عليه معايير المحاسبة الدولية و المبادئ المحاسبية المتعارف عليها .

الفصل الثاني : الإطار الميداني للدراسة.

تمهيد

المبحث الأول : منهج وأدوات الدراسة.

المبحث الثاني : أعمال نهاية الدورة المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية في الشركة الجزائرية القطرية للحديد والصلب AQS.

خلاصة الفصل

تمهيد

استكمالا للجانب النظري سيتمّ في هذا الفصل إسقاط الدراسة النظرية على الواقع العملي و هذا إعتمادا على إجراء تربص تطبيقي على مستوى الشركة الجزائرية القطرية للحديد و الصلب AQS بالميلية ولاية جيجل ، حيث اطلعنا على مراحل إعداد أعمال نهاية الدورة المالية في الشركة من أعمال الجرد والتسويات المختلفة وصولا إلى إعداد الكشوفات المالية النهائية و تحديد نتيجة الدورة المحاسبية وفق النظام المحاسبي المالي و متطلبات المعايير المحاسبية الدولية المتعلقة بها .

و عليه فقد قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين :

المبحث الأول : منهج وأدوات الدراسة .

المبحث الثاني : أعمال نهاية الدورة المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية في الشركة الجزائرية القطرية للحديد والصلب AQS.

المبحث الأول : منهج وأدوات الدراسة .

سنتطرق في هذا المبحث إلى عرض المنهج و الأدوات المستعملة في الدراسة ، وكذلك التعريف بالشركة الجزائرية القطرية للحديد والصلب عن طريق تقديم بطاقة حول الشركة محلّ الدّراسة مع إظهار هيكلها التنظيمي

I. منهج الدراسة :

حتى نتمكن من الإجابة عن التساؤل الرئيسي المطروح و إختبار صحّة أو عدم صحة الفرضيات المطروحة ، اعتمدنا في هذه الدراسة على منهجين الوصفي والتحليلي اللذان يعتبران كأحد أساليب البحث العلمي ، اعتمدنا في الجانب النظري على المنهج الوصفي وذلك لجمع البيانات والمعلومات التي تتضمن موضوع أعمال نهاية الدورة المالية وفق المحاسبة المالية و متطلبات المعيار المحاسبي رقم 08،رقم 10 ورقم 37، بينما يبرز المنهج التحليلي تحليلا دقيقا للبيانات حيث تم إجراء الدراسة الميدانية في الشركة الجزائرية القطرية للحديد والصلب ، بالإعتماد على الوثائق الثبوتية المقدمة من كشوفات و تقارير مالية.

II. أداة الدراسة :

للوصول إلى النّتائج تمّ الإعتماد على مجموعة من المصادر التي عالجت موضوعنا، بالإضافة إلى الدراسات السابقة من أطروحات ومذكرات ومجلّات و مقالات .

أما في الجانب التطبيقي فقد اعتمدنا على الأدوات التالية :

-القوائم و التقارير و الكشوفات المالية .

-المقابلات الشخصية مع رئيس مصلحة المالية و المحاسبة .

III. تقديم الشركة محل الدراسة :

تعدّ الشركة الجزائرية القطرية للحديد والصلب بالميلية من رواد الشركات في قطاعها الصناعي و أكبر مركب للحديد و الصلب بإفريقيا و سنقوم بإبراز نشأتها وتطوّرها و عرض هيكلها التنظيمي .

1- تقديم الشركة محل الدراسة :

1-1-تعريف الشركة محلّ الدراسة :

الشركة (الجزائرية القطرية للحديد والصلب) هي شركة مختلطة في شكل شركة ذات أسهم بموجب القانون الجزائري ، تم تشكيلها قانونيًّا وفقا للوائح في 2014/01/21 ، رأس مالها 58610000000 دينار جزائري وكان موضوع زيادة 57810000000 دينار جزائري من خلال سنة 2015 .

تم تسجيل الشركة في السّجل التجاري بتاريخ 2014/03/04 تحت رقم 1 B04433574 . تم تحديث سجلها التجاري (تعيين أعضاء مجلس الإدارة الجدد) بتاريخ 2016/01/12 .

يقع المكتب الرئيسي للشركة الجزائرية القطرية للحديد والصلب في المنطقة الصناعية بلّارة بالميلية ولاية جيجل ، هدف الشركة هو الإنتاج والتسويق من حيث صناعة الصلب .

بموجب قرار الجمعية العامّة غير العادية المنعقدة بتاريخ 2017/05/24 ، تم تحويل الموافقة على تحويل الأسهم التي يمتلكها SIDER في رأس مال شركة AQS إلى المجموعة .IMETAL المالك الوحيد لجميع أسهم شركة SIDER والبالغة 269606 سهم بقيمة أسمية 100 ألف دينار للسهم .

يبلغ رأس مال الشركة 586.100 سهم بقيمة 100 ألف دينار اكتتبت كل منها كما يلي :

- ✓ المجموعة الصناعية IMETAL : 269606 سهم .
- ✓ صندوق الإستثمار القومي : 29305 سهم .
- ✓ قطر ستيل العالمية : 287189 سهم .

وقّعت الشركة إعلان الوجود الضريبي مع إدارة الشركات الكبرى بتاريخ 2015/05/28 ، تحت أرقام :

- ✓ معرف الضريبة : 0014180443357 86 .
- ✓ بند الضريبة : 18090313860 .

أكملت الشّركة إجراءات التسجيل لدى الصندوق الوطني للتأمين الإجتماعي (CNAS) ، تم تسجيله تحت رقم صاحب العمل : 1859846929 .

يوجد في تنظيم الشركة الجزائرية القطرية للحديد والصلب وحدة محاسبة واحدة تقع في نفس العنوان مثل المكتب الرئيسي .

اعتبارًا من 31 ديسمبر 2017 ، قامت الشركة بتوظيف طاقم من ثلاثمائة وسبعين (370) وكيلا .

يدير الشركة مجلس إدارة يتألف من تسعة (09) أعضاء يتم تعيينهم بطريقة تنظيمية من قبل الإجتماع العام للمساهمين .

شهدت السنة المالية 2017 تعيين السيد مخلوف مصطفى ، كعضو في مجلس الإدارة ، ممثلا للمساهمين في IMETAL ، وهذا سيحل محل سيد ياسين عبد مالك .

-(05) خمسة أعضاء يتم تعيينهم بناءا على اقتراح الجانب الجزائري .

-(04) تم تعيين أربعة أعضاء بناءا على اقتراح القسم القطري .

1-2- عرض الهيكل التنظيمي للشركة الجزائرية القطرية للحديد والصلب :

الشكل رقم (02) : الهيكل التنظيمي للشركة الجزائرية القطرية للحديد والصلب .

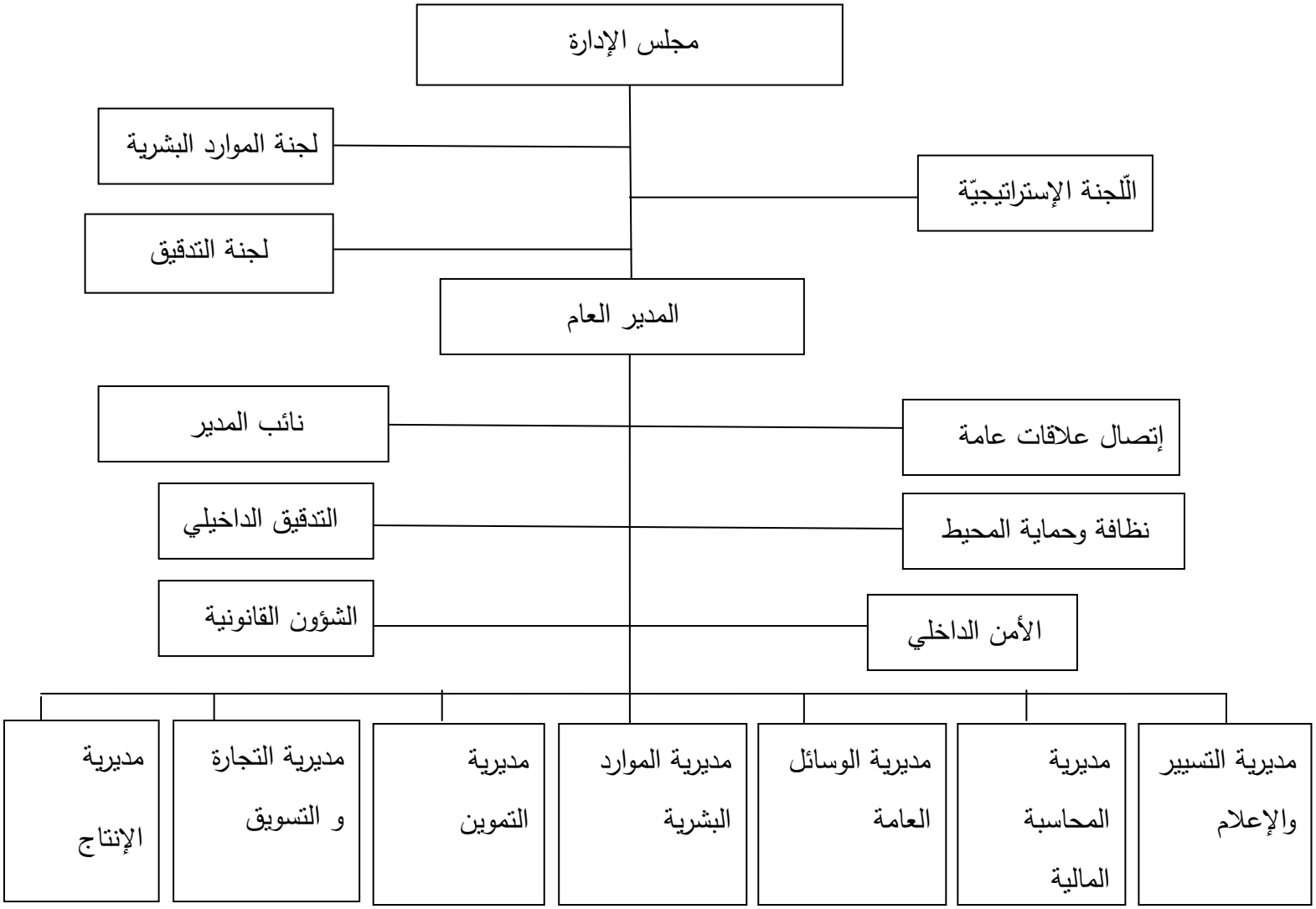

المصدر : من إعداد الطالبين إعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف الشركة الجزائرية القطرية للحديد و الصلب AQS.

3- تحليل الهيكل التنظيمي للشركة الجزائرية القطرية للحديد والصلب AQS :

- **المديرية العامة :**
  - تسهر على حسن تنظيم الشركة وضمان سير نشاطها .
  - مراقبة مختلف أنشطة الشركة .
  - القيام بالإجتماعات التسبيقية بين مختلف مسيري الشركة .

وتتفرع منها عدة مديريات هي :

1) مديرية المحاسبة المالية :

- إعادة نتيجة الدورة للمؤسسة .
- تجميع مختلف العمليات المحاسبية التي تقوم بها الوحدات .
- إتخاذ الإجراءات الخاصة بالديون .
- متابعة الخزينة والكشوفات المحاسبية .
- التخطيط المركزي للموارد المالية وطرق توزيعها على الوحدات .

2) مديرية الموارد البشرية :

- دراسات ملفات توظيف العمال وترقيتهم .
- تتولى الإجراءات التدريبية للعمال .
- إعداد مخطط العمل السنوي .
- متابعة غيابات العمال .

3) مديرية التجارة والتسويق :

- دراسة السوق والبحث عن أسواق الخارجية .
- القيام بالحملات الإشهارية .
- تقدير الكميات المباعة وتحديد الأسعار و التخفيضات .

4) مديريّة التسيير والإعلام :

- التنسيق وتحضير الخطة السنوية .
- تنظيم أعمال المخطط .
- جمع المعلومات المتعلقة بكل أنشطة الشركة .
- تعميم إستعمال الإعلام الآلي في مختلف الأقسام .
- متابعة كل القرارات والإجراءات المتخذة.

5) مديرية التموين :

- شراء المواد الأولية وكل ما تحتاجه الشركة .
- تسيير المخزون .

- الخدمات اللوجستية (عبور السلع المستوردة، نقل البضائع المشتراة) .

6) مديرية الوسائل العامة :

- شراء مختلف معدات المكتب .
- صيانة مختلف الأعطاب الحاصلة في الشركة .

7) مديرية الإنتاج :

تعتبر هذه المديرية الركيزة الأساسية للشركة فهي تهدف أساسا ‘إلى إنتاج الحديد بمختلف أنواعه وفقا للبرنامج المعد مسبقا، والعمل على تحسين هذا الإنتاج ، يتم الإنتاج عن طريق الأقسام التالية:

- وحدة تخفيف مباشرة (DRI) .
- مصنع الحديد الكهربائي (SMS)
- وحدات الدرفلة (ROLLING)
- وحدات مساعدة .
- صور حقيقية للمركب .

مركب الحديد والصلب بلارة الذي يعتمد على تكنولوجية (التخفيف المباشرة) هو مجموعة وحدات لإنتاج القضيب الخرساني (2 مليون طن منتوج تام للسنة) إبتداءا من معدن الحديد المستورد مرور بثلاثة وحدات صناعية أساسية (على ثلاثة مراحل) .

أ. وحدة تخفيف مباشرة (DRI) :

في هذه الوحدة يبدأ المسار للتخفيف المباشر لحبيبات أكسيد الحديد من الحديد المعدني إلى الحالة الصلبة (Fe203 ou Fe304) عن طريق غاز للتخفيف مصنوع بإصلاح الغاز الطبيعي .

كل هذا ينتج عنه ما يسمى إسفنجة حديدية أو التخفيف المباشر (DRI) حسب التفاعلات التالية :

$$Fe203 + 3\ H2 \longrightarrow 2Fe + 3H2O$$

$$Fe203 + 3\ CO \longrightarrow 2Fe + 3CO2$$

ومن هذا المنتوج المفرغ باردا (CDRI) أو ساخنا (HDRI) ، هذا الأخير يكون جاهز للتحميل ساخنا في الفرن بالقوس الكهربائي .

ب. مصنع الحديد الكهربائي (SMS) :

مصنع الصلب الكهربائي هو أداة لإنتاج الحديد السائل إبتداءا أو انطلاقا من عملية التخفيف المباشر الذي يضاف إليه قطع الخردة .

تصميم هذه الوحدة يتميز ب 2 أفران صهر ، جيوب تدفق، مرافق العلاج في الجيوب ، أفران تدفق ، تدفق مستمر للقضبان ، لتغدية مصنع الصلب الكهربائي يحتمل التخطيط لتجنب مرحلة التبريد أهداف الجزء من الإنتاج لإستهداف السجن الساخن لتحقيق وفرات الطاقة قد تزيد عن 120 كيلو واط/طن في مصنع الصلب الكهربائي .

ت. وحدات الدرفلة (ROLLING) :

المتداول الساخن ، التصفيح الساخن يحتوي على إعادة التسخين، إزالة الترسبات من الكتل و وضعه في شكل المنتوج الجاهز .

في الدرفلة الساخنة ، الحجم ، الشكل ، الخصائص المعدنية للقضبان المعدنية الذي تقوم بتغييرهم وتحويلهم عن طريق الضغط المستمر المعاد للمعدن الساخن (درجة الحرارة تتراوح 1050 و 1300 درجة) بين أسطوانات الدفع المباشر .

الجزائرية القطرية للحديد و الصلب لديها ثلاثة درفلات :

- **الدرفلة الأولى :** لإنتاج القضيب الخرساني القطر 16،21،،32،44 مم .
- **الدرفلة الثانية :** لإنتاج القضيب الخرساني القطر 8،10،12،14،16 مم.
- **الدرفلة الثالثة :** لإنتاج قضبان سلكية سلسة مضلع القطر 5،5،6،8،10،12،14 مم .

ث. وحدات مساعدة :

المركب يحتوي على عدة وحدات مساعدة تتمثل في :

- وحدة إنتاج الغاز الصناعي (أوكسجين ،أزوت،أرجون) .

- وحدة إنتاج الجير تكون موجهة للمسار لإنتاج الحديد .
- وحدة إنتاج الماء الصناعي من الماء الخام .
- ورش الصيانة المركزية .
- مخازن التخزين قطع الغيار و المستهلكات .
- محوّلات كهربائية ومحطات التوزيع .
- محطة فصل رئيسية للغاز الطبيعي .

نائب المدير :

- مراجعة نوعية للمعلومات وطرق السير ومدى مطابقتها لإجراءات المعمول بها في الشركة .
- القيام بتدخلات مباشرة في حالة حدوث خلل في التسيير .
- تقديم إقتراحات من أجل تحقيق الرقابة الداخلية في الشركة .
- السهر على إحترام القوانين المعمول بها .
- القيام بمراقبة إحتياطية .
- القيام بكل عمليات المراجعة التي تطلبها المديرية العامة .
- القيام شهريا بمراجعة كل العمليات السائدة وتقديم تقرير للمدير العام شهريا .

نظافة وحماية المحيط :

- الأمن الصناعي .
- البيئة .
- المحيط .

الأمن الداخلي :

- السهر على سلامة و أمن الشركة ماديا وبشريا .

التدقيق الداخلي :

قسم مستقل يعمل مباشرة مع المدير و من مهامه :

- إكتشاف أي إنحراف في تنفيد خطط وسياسات الشركة لضمان عدم ضياع أموال الشركة .
- تدقيق جميع المعلومات المالية التي تعرض على الإدارة العليا للتأكد من صحتها ودقتها .
- منع أي غش أو تحريف تتعرض له البيانات المالية .

- الإستعانة بالبيانات والمعلومات المحاسبية الصحيحة فقط في اتّخاذ القرارات الإدارية .

2-الهيكل التنظيمي ومهام مديرية المحاسبة والمالية :

2-1-الهيكل التنظيمي لمديرية المحاسبة والمالية :

الشكل رقم (03) : الهيكل التنظيمي لمديرية المحاسبة والمالية لشركة الجزائرية القطرية للحديد والصلب.

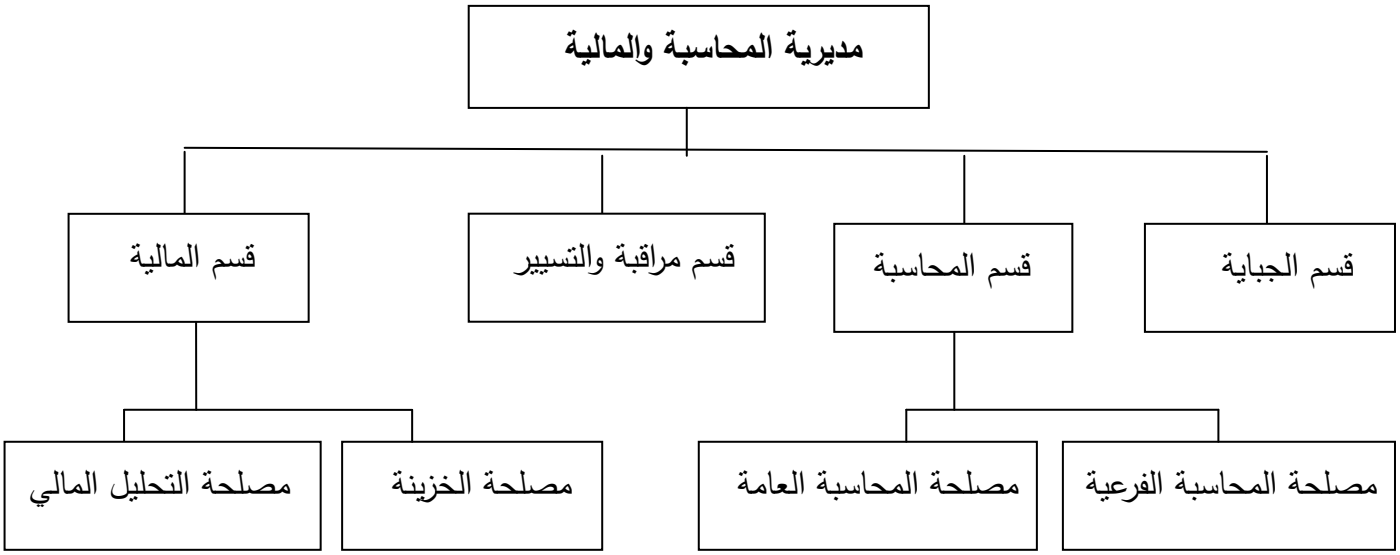

المصدر : من إعداد الطالبان اعتمادا على الوثائق المقدمة من الطرف الشركة الجزائرية القطرية للحديد و الصلب.

2-1-1- التعريف بالمديرية ومهامها :

تنقسم مديرية المحاسبة والمالية إلى أقسام تتمثل في :

قسم المالية : يتفرع إلى مصلحتين :

أ/ مصلحة الخزينة :

تنقسم مصلحة الخزينة إلى قسمين :

❖ **القسم الأول : التجارة الخارجية**

- **مهامه** : دراسة كل العمليات المتعلقة بالتجارة الخارجية و المتمثلة في فيما يلي :

- دراسة كل العقود الخاصة بالواردات مهما كانت صفتها (الواردات ، معدات ، خدمات) وذلك من خلال دراسة الفواتير الشكلية أو العقود، ثم عملية التوطين البنكي على مستوى إلكتروني ثم على مستوى البنك .

- فتح الإعتمادات المستندية أو التحصيل المستندي على مستوى البنك .
- عند القيام المورد بإرسال الوثائق المتعلقة بالشحنات نقوم بمعالجة الوثائق ثم إرسالها إلى مصلحة العبور وذلك من أجل عملية الجمركة .
- متابعة كل العقود من ناحية السداد (تسديد الفواتير) .
- متابعة الضمانات البنكية الصادرة عن مختلف الموردين .
- متابعة الضمانات البنكية الواردة من الشركة .

❖ **القسم الثاني : التجارة الداخلية .**

1) الدراسة :

استقبال جميع طلبات الدفع القادمة من مديريتي المشتريات والوسائل العامة المتعلقة بشراء معدات أو خدمات أو الأشغال التي تتم عبر عقود محلية أو عن طريق تقديم طلبات للموردين (حسب الحالة).

الحالة الأولى : الملف غير المكتمل

بعد الدراسة و المعالجة يرد إلى المديرية المعنية قصد تصحيح و في حالة الخطأ أو إكمال الملف في حالة النقصان .

الحالة الثانية : الملف المكتمل

عندما يكون الملف مكتمل تتم عملية الدفع

2) الدفع : يتم عن طريق :

- **البنك** : عن طريق حوّالات بنكية أو شيكات بنكية .
- **الصندوق** : يتم الدفع نقدا بالنسبة للمصاريف والمشتريات التي تتجاوز قيمتها 1000دج (باستثناء الحالات الخاصة) .

3) مهام أخرى :

- متابعة كل العقود المحلية من حيث السداد .
- التسجيل في سجل البنك (جميع العمليات اليومية بين البنك و الشركة) .
- التسجيل في جدول الحصيلة والمصاريف اليومية (التحصيلات والأعباء) .
- القيام بإعداد جدول المقاربة البنكية وجدول بيانات التسويات المصرفية .

ب/ مصلحة التحليل المالي وإعداد التقارير :

تهتم بإعداد مختلف التقارير الأسبوعية و الشهرية المتعلقة بنشاط الشركة ، وكذلك التحليل المالي لبعض حسابات الشركة المتعلقة بالمصروفات اليومية الناتجة عن انجاز مشروع (تركيب معدات وأشغال المشروع) ، وكذلك الحسابات المتعلقة برقم أعمال الشركة ومنتجاتها المسوقة محليا كمرحلة أولى وفيما يلي ملخص نشاط مصلحة التحليل المالي وإعداد التقارير :

-المشروع :

- متابعة استهلاك القرض البنكي المستعمل في تمويل المشروع .
- تحليل المبالغ المدفوعة حسب طبيعة المدفوعات .
- دراسة نسبة تقدم تمويل المشروع .
- متابعة كل الدفعات الخاصة بالموردين الأجانب .
- المراسلات الإدارية للبنوك .

-الإستغلال :

- متابعة فواتير حقوق الشركة لدى الزبائن .
- متابعة دفعات الزبائن (شيكات وأوامر الدفع) .
- متابعة أرصدة الزبائن حسب أقدمية الفواتير الغير مدفوعة وإخطار مصلحة المبيعات بالوضعية بكل زبون لديه فواتير غير مدفوعة .
- متابعة الشيكات المودعة لدى البنك قصد التحصيل .

- إعداد التقارير :

- تقارير أسبوعية متعلقة بوضعية المشروع (تمويل المشروع) والتزامات الشركة المؤكدة .
- إعداد جداول التدفق النقدي الخاصة بالمشروع و الإستغلال .
- تقارير شهرية موجهة للشريك الأجنبي (قطر ستيل) .
- تقارير دورية موجهة للمساهمين المحليين (مجمع سيدار) .

قسم المحاسبة :

إجراء القيود المحاسبية لكل المعاملات الإقتصادية للشركة التي ينتج عنها في آخر إنتاج للقوائم المالية و قسم المحاسبة ، و يتكون من مصلحتين :

أ/ مصلحة المحاسبة العامة :

يتمثل دور مصلحة المحاسبة العامة في تسجيل القيود المحاسبية الخاصة بالمخزونات و الإستثمارات المؤونات وأعمال نهاية الدورة و العمليات المختلفة .

❖ **مصلحة المحاسبة الفرعية :**

تتكفل بتسجيل القيود المحاسبية الخاصة بالموردين و الزبائن .

- **قسم مراقبة التسيير :**

تتمثل مهامه في :

- التصنيف و الإختيار الأمثل لأعمال التوظيف في الشركة .
- أداة لإتّخاذ القرار للشركة أو المديرية .
- إعداد التقارير الشهرية ، السنوية ، السداسية .
- يتخذ مراقب التسيير القرار عن طريق مؤشرات علمية .

- **قسم الجباية :**

- القيام بالمراقبة الضريبية .
- تقدير الغرامات الضريبية و غرامات التأخير .
- القيام بالتحقيقات الضريبية في مجال مكافحة الغش الضريبي .
- تحصيل الديون الضريبية لدى المكلفين .
- تفسير التشريع الضريبي من خلال إصدار القرارات التنظيمية وتطبيق هذا القانون .

المبحث الثاني : أعمال نهاية الدورة المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية في الشركة الجزائرية القطرية للحديد والصلب AQS .

I. إجراءات إعداد أعمال نهاية الدورة المالية في الشركة الجزائرية القطرية للحديد والصلب AQS .

1- جرد و تسوية حسابات الأصول :

تقوم الشركة الجزائرية القطرية للحديد والصلب بمختلف التسويات المحاسبية في نهاية السنة المالية وذلك من خلال الإهتلاك و خسائر القيمة و تسوية حسابات الزبائن وكذلك حسابات الصندوق و البنك .

1-1- جرد و تسوية حسابات التثبيتات :

تمتلك الشركة الجزائرية القطرية للحديد والصلب المعدات و الأدوات الصناعية ، تقدر مدة منفعتها بـ 10 سنوات من تاريخ 2019/06/25 إلى تاريخ 2029/06/01، و تعتمد على معدل إهتلاك 10% .

الجدول رقم (01): جدول إهتلاك المعدات و الأدوات الصناعية للشركة الجزائرية القطرية للحديد والصلب AQS..

السنة المحاسبية	المبلغ قابل للإهتلاك	قسط الإهتلاك	الإهتلاك المتراكم	القيمة المحاسبية الصافية
2019	9597219.61	479860.98	479860.98	9117358.63
2020	9597219.61	959721.96	1439582.94	8157636.67
2021	9597219.61	959721.96	2399304.90	7197914.71
2022	9597219.61	959721.96	3359026.86	6238192.75
2023	9597219.61	959721.96	4318748.82	5278470.79
2024	9597219.61	959721.96	5278470.78	4318748.83
2025	9597219.61	959721.96	6238192.74	3359026.87
2026	9597219.61	959721.96	7197914.70	2399304.91
2027	9597219.61	959721.96	8157636.66	1439582.95
2028	9597219.61	959721.96	9117358.62	479860.99
2029	9597219.61	479860.98	9597219.61	0

المصدر : من إعداد الطالبين إعتمادا على الوثائق المقدمة من طرف الشركة الجزائرية القطرية للحديد والصلب وفق الملحق رقم 01 .

-التسجيل المحاسبي لإهتلاك المعدات والأدوات الصناعية :

من خلال الجدول رقم(01) يتم التسجيل المحاسبي لإهتلاك المعدات والأدوات الصناعية وفق القيد التالي:

681	2815	2022/12/31 ح/مخصصات الإهتلاك والمؤونات و خ.ق- الأصول ح/اهتلاك المعدات و الأدوات الصناعية قسط الإهتلاك المعدات والأدوات الصناعية	959721.96	959721.96

-خسارة القيمة على المعدات و الأدوات الصناعية :

يتم تسجيل خسارة القيمة على المعدات والأدوات الصناعية في الشركة الجزائرية القطرية للحديد والصلب إعتمادا على الملحق رقم 07 كالتالي :

681	2915	2022/12/31 ح/مخصصات الإهتلاك والمؤونات و خ.ق- الأصول ح/خسارة القيمة على المعدات والأدوات الصناعية تسجيل خسارة القيمة على المعدات والأدوات الصناعية	11021048650.45	11021048650.45

1-2- خسارة القيمة عن المخزونات :

حسب السنة المالية 2022 فإن خسارة القيمة على المخزونات منعدمة و الملحق رقم 02 يبين ذلك .

1-3- الزبائن :

إعتمادا على المعلومات المقدمة من طرف الشركة الجزائرية القطرية للحديد والصلب و وفق ما يبينه الملحق رقم 04 في الميزانية لسنة 2020 فإنّ خسارة القيمة على الزبائن قدّرت بـ 12807088.76 ومن خلال

الملحق رقم 07 في الميزانية لسنة 2021 تبيّن إنعدام خسارة القيمة على الزبائن وعليه يتم إلغاء خسارة القيمة في سنة 2021 و يكون التسجيل المحاسبي كالتالي :

		2021/12/31		
491		**خسارة القيمة على الزبائن**	**12807088.76**	
	785	**الإسترجاعات عن خسائر القيمة و المؤونات**		**12807088.76**
		إلغاء خسارة القيمة على الزبائن		

1-4-التسوية البنكية :

تتعامل الشركة الجزائرية القطرية للحديد و الصلب مع بنك الجزائر الخارجي (BEA) و بعد النظر في الكشف المرسل من طرف البنك لحساب المؤسسة لديه ، قامت المؤسسة بالتدقيق في حساب البنك لديها و توصلت إلى أن الرصيد متساوي و لا وجود للفروقات في العمليات التي قامت بها الشركة أثناء دورة الإستغلال و بالتالي لا وجود للأخطاء و كان الرصيد بقيمة 973921283.10 و الملحق رقم 03 يوضح عملية التقارب البنكي التي قامت بها الشركة الجزائرية القطرية للحديد و الصلب.

2-إعداد القوائم المالية :

2-1-الميزانية الختامية:

2-1-1- الميزانية الختامية للأصول:

الجدول رقم (02) : جدول الميزانية الختامية أصول للشركة الجزائرية القطرية للحديد و الصلب AQS.

الأصول المالية	إجمالي السنة المالية	اهتلاكات وخسائر القيمة	صافي السنة المالية
التثبيتات المعنوية	**23322573.95**	**15133322.76**	**8189251.19**
التثبيتات العينية	**220770179687.94**	**15881666650.02**	**204888513037.92**
-الأراضي	81790180144.15	3625164830.85	78165015313.30
-المباني	116416335630.44	11021048650.45	78165015313.30
-معدات و أدوات	2023744265.94	1235453168.72	788291097.22
-الأصول الثابتة العينية الأخرى	3397600000	0	3397600000
-الأصول الثابتة على شكل إمتياز	17142319647.41	0	17142319647.41
التثبيتات المالية	**1428759641.20**	**0**	**1428759641.20**
-الأوراق المالية	**0**	**0**	**0**
-الإدخالات الأخرى و الذمم المدينة ذات صلة	**0**		**0**
-الأوراق المالية الأخرى المجمدة	**0**	**0**	**0**
-القرض و الأصول المالية الأخرى غير المتداولة .	**0**	**0**	**0**

-الأصول الضرائب المؤجلة	1428759641.20	0	1428759641.20
مجموع الأصول غير الجارية	**222222261903.09**	**15896799972.78**	**206325461930.31**
المخزونات	52471691260.35	0	52471691260.35
المدينون والإستخدامات المماثلة.	0	0	0
-الزبائن .	2236685901.35	79907139.08	2156778762.27
-المدينون الآخرون .	2323121117.84	0	2323121117.84
-الضرائب و ما يماثلها	5101424394.01	0	5101424394.01
-ذمم مدينة أخرى و الإستخدامات المماثلة	0	0	0
الموجودات وما يماثلها	**0**	**0**	**0**
الإستثمارات والأصول مالية أخرى متداولة	0	0	0
خزينة الأصول	9735732830.50	0	9735732830.50
مجموع الأصول الجارية	**71868655504.05**	**79907139.08**	**71788748364.97**
مجموع الأصول	**294090917407.14**	**15976707111.86**	**278114210295.28**

المصدر: من إعداد الطالبين وفق الملحق رقم 07.

2-1-2-الميزانية الختامية للخصوم:

الجدول رقم (03): جدول الميزانية الختامية خصوم للشركة الجزائرية القطرية للحديد والصلب AQS

الخصوم	السنة المالية 2022	السنة المالية 2021
رؤوس الأموال الخاصة	**55520754739.16**	**46693060391.08**
-رأس المال الصادر	58610000000	58610000000
-رأس المال غير المبرر	**0**	**0**
-الأقساط والاحتياطيات - الاحتياطيات الموحدة .	**0**	**0**
-إعادة التقييم.	**0**	**0**
-فرق في التكافؤ .(1)	0	0
-صافي الدخل-صافي حصة مجموعة الدخل (1) .	2369412053.09	-2764378834.05
-حقوق المساهمين الآخرين-الأرباح المحتجزة.	-5458657313.93	-9152560774.87
مجموع الخصوم غير المتداولة	**178655945603.73**	**179561124942.41**
-الإقتراضات والديون المالية .	175169819760	175169819760
-الضرائب(المؤجلة و المخصصة) .	0	0
-الديون الأخرى غير المتداولة	3397600000	4386472275.52
-المخصصات والإيرادات المؤجلة .	88525843.73	4832906.89
مجموع الخصوم المتداولة	**43937509952.39**	**28901785832.25**
-حسابات قابلة للدفع	16607117673.76	9226153950.69

-الضرائب	9207790	6489806.85
-ديون أخرى	3098563661.74	1967992547.66
-الخزينة الخصوم	24222620826.89	17701149527.05
مجموع الخصوم	**278114210295.28**	**255155971165.74**

المصدر: من إعداد الطالبين إعتمادا على الملحق رقم 05 و رقم 08 .

من أهم النقاط التي توصلنا إليها على ضوء إعدادنا للميزانية الختامية كانت كالتالي :

-إثبات صحة العمليات بتساوي جانب الخصوم مع جانب الأصول في الميزانية .

- قراءة قائمة جميع عناصر الميزانية و التعديلات بدقة و هو ما تركز عليه الشركة الجزائرية القطرية للحديد و الصلب .

2-2-جدول حسابات النتائج :

الجدول رقم (04) : جدول حسابات النتائج لسنة 2021/ 2022 للشركة الجزائرية القطرية للحديد والصلب AQS .

البيان	السنة 2022	السنة 2021
رقم الأعمال	107900000000.25	52500000000
تغير مخزونات المنتجات المصنعة و الجاري تصنيعها .	16477773613.25	13080169118.27
الإنتاج المثبت	-	-
إعانات الإستغلال	-	-
1.إنتاج السنة المالية	**124377773613.51**	**65580169118.27**
المشتريات المستهلكة	-104716319771.80	-58461023370.76
الخدمات الخارجية و الإستهلاكات	-4848468320.97	-2559535200.57

الأخرى .		
2.إستهلاك السنة المالية	**-109564788092.77**	**-61020558571.33**
3.القيمة المضافة للإستغلال (1-2)	**14812985520.74**	**4559610546.94**
أعباء العاملين	-3399276108.74	-2034975243.37
الضرائب والرسوم و المدفوعات والمماثلة	-182281639.68	-76149543.10
4.إجمالي فائض الإستغلال	**11231427772.32**	**2448485760.47**
المنتوجات العملياتية الأخرى	953987688.47	444358450.68
الأعباء العملياتية الأخرى	-464639880.56	-359389963.94
المخصصات للإستهلاك والمؤونات و خسائر القيمة	-8197676200.43	-4813004958.66
استرجاع على خسائر القيمة و المؤونات	316865078.33	6768281.81
5.النتيجة العملياتية	**3839964458.13**	**-2272782429.64**
المنتوجات المالية	376784509.07	228911009.93
الأعباء المالية	-1847326914.11	-720497414.34
6.النتيجة المالية	**-1470542405.04**	**-491586404.41**
7.النتيجة الجارية قبل الضرائب (5 +6)	**2369422053.09**	**-2764368834.05**
الضرائب الواجب دفعها على النتائج العادية	-10000	-10000
الضرائب المؤجلة على النتائج العادية	-	-

مجموع منتجات الأنشطة العادية	126025410889.38	66260206860.69
مجموع أعباء الأنشطة العادية	-123655998836.29	-69024585694.74
8.نتيجة الأنشطة العادية	**2369412053.09**	**-2764378834.05**
العناصر غير العادية (منتجات)	-	-
العناصر غير العادية (أعباء)	-	-
9.النتيجة الغير عادية	**-**	**-**
10.صافي نتيجة السنة المالية	**2369412053.09**	**-2764378834.05**

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على الوثائق المقدمة وفق الملحق رقم 06 و الملحق رقم 09 .

2-3- جدول تغيرات رؤوس الأموال الخاصة .

يساعد جدول تغيرات رؤوس الأموال الخاصة في اعطاء نظرة شاملة عن حجم و توزيع رأس المال و تتبعه و هذا ما تقوم به الشركة محل الدراسة وفق الجدول التالي :

الجدول رقم (05) : جدول تغيرات رؤوس الأموال الخاصة للشركة الجزائرية القطرية للحديد والصلب AQS.

	ملاحظة	رأس مال الشركة	علاوة لإصدار	فارق التقييم	فارق إعادة التقييم	الإحتياطات والنتائج
الرصيد في 31 ديسمبر 2020	c-004	58600000000	0.00	0.00	0.00	-9152560774.87
نتيجة الدورة الصافية						
الرصيد في 31 ديسمبر 2021	c-004	58600000000	0.00	0.00	0.00	-11916939608.92
نتيجة الدورة الصافية						
الرصيد في 31 ديسمبر 2022	c-004	58600000000	0.00	0.00	0.00	-9547527555.83

المصدر: من إعداد الطالبين وفق الملحق رقم 10.

3-إقفال وفتح الحسابات :

3-1- إقفال الحسابات : بعد الإنتهاء من أعمال الجرد والتسوية وإعداد القوائم المالية المتمثلة في الميزانية الختامية و الجدول النتائج و جدول تغيرات الأموال الخاصة حيث يقوم المحاسب بإعداد قيود الإقفال حسابات الميزانية وهذا القيد يبين لنا كما يلي :

		2022/12/31		
		الخصوم	**2369412053.09**	
		الأصول		**2369412053.09**
		إقفال الحسابات		

3-2- فتح الحسابات :

وفق هذه الطريقة يتم فتح حسابات السنة الموالية بعد إغلاق حسابات الميزانية كالتالي :

		2023/12/31		
		الأصول	2369412053.09	
		الخصوم		2369412053.09
		فتح الحسابات		

II. تسلسل القوائم المالية في الشركة الجزائرية القطرية للحديد و الصلب AQS:

تقوم الشركة الجزائرية القطرية للحديد و الصلب في نهاية الدورة المالية بإعداد القوائم المالية والتي تعتبر مخرجات النظام المحاسبي المالي و التي تتمثل في الميزانية ، جدول حساب النتائج و جدول تغيرات رؤوس الأموال الخاصة بلإضافة إلى الملاحق التي تمكنّا من الحصول عليها.

1-إعداد الميزانية الختامية :

تقوم الشركة الجزائرية القطرية للحديد و الصلب بإعداد الميزانية الختامية في 2022/12/31، وذلك إعتمادا على أرصدة ميزان المراجعة بعد الجرد ، "الملحق رقم 07 و 08 "

2-إعداد جدول حساب النتائج :

تستعمل الشركة الجزائرية القطرية للحديد والصلب جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة من خلال إعداده في 2022/12/31، وذلك بالإعتماد على أرصدة ميزان المراجعة بعد الجرد ، " الملحق رقم 09 "

3-جدول تغيرات رؤوس الأموال الخاصة :

تقوم الشركة الجزائرية القطرية للحديد و الصلب بإعداد جدول تغيرات رؤوس الأموال الخاصة المتعلقة بحسابات الأموال الخاصة بغرض متابعة رأس مالها و اعطاء نظرة شاملة بخصوصه، "الملحق رقم 10 "

III. أعمال نهاية الدورة المالية وفق متطلبات المعايير المحاسبية الدولية رقم " 08 ، 10 ، 37 " في الشركة الجزائرية القطرية للحديد و الصلب AQS

بهدف معرفة طريق تكييف المعايير المحاسبية الدولية على مستوى الشركة الجزائرية القطرية للحديد و الصلب و على ضوء المعيار المحاسبي رقم 08 ، 10 ، 37 قمنا باجراء مقابلة مع محاسب الشركة بالإضافة للمعلومات المقدمة من الشركة محل الدراسة .

لقد قامت الجزائر منذ تخليها عن الإقتصاد الموجه و تبنيها لإقتصاد السوق بعدة اصلاحات إقتصادية ، و هذا بغرض مواكبة تحديات الإقتصاد العالمي و انفتاحها على العولمة و قد مست هذه الإصلاحات جوانب عديدة من بينها إصلاح النظام المحاسبي لما يتوافق مع معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS ، و الشركة الجزائرية القطرية كغيرها من الشركات الجزائرية تتبنى معايير المحاسبة الدولية في اعداد قوائمها المالية و سنتطرق في بحثنا لكيفية تعامل الشركة مع المعايير رقم " 08 ،10،37" .

1 –أعمال نهاية الدورة المالية وفق معيار المحاسبة الدولي رقم 08 " السياسات المحاسبية و التغييرات في التقديرات المحاسبية و الأخطاء " في الشركة الجزائرية القطرية للحديد و الصلب :

يهدف هذا المعيار إلى تحديد الأسس و المعايير الواجب اتباعها عند تغيير و اختيار السياسات المحاسبية و كدا بيان المعالجة المحاسبية للتغيير في التقديرات المحاسبية و الأخطاء التي حدثت في الفترات السابقة بحيث يسمح المعيار للمنشآت بالتغيير في سياسة محاسبية معينة وفق ثلاث حالات :

- التغيير الإلزامي : إذا كان متطلب بموجب معيار أو تفسير معين .
- التغيير الإلزامي : إذا كان متطلب بموجب قانون تشريع محلي .
- التغيير الإختياري : إذا نتج عن تغير سياسة محاسبية لزيادة ملاءمة و موثوقية المعلومات المعروضة في القوائم المالية شريطة أن يكون هذا التغيير مسموح به في ظل معايير التقارير المالية الدولية .

لم تعرف الشركة محل الدراسة تغييرات كثيرة في سياساتها المحاسبية غير أنها ارتأت أنه من الأفضل تغيير سياسة الإهتلاك وفق تغيير اختياري بما يتماشى مع مبادئ المحاسبة الدولية و ذلك من أجل زيادة الموثوقية و الشفافية و صحة المعلومات في القوائم المالية لتعكس الصورة الصادقة و الفعلية عن الوضعية المالية للشركة القطرية الجزائرية للحديد و الصلب حيث قامت الشركة بتغيير طريقة الإهتلاك بالنسبة للتركيبات من الإهتلاك الخطي للإهتلاك حسب الوحدات المنتجة و ذلك بسبب الأعباء العالية التي كانت تتحملها الشركة دون أن يقابلها منفعة اقتصادية حيث كان يدرج إهتلاك التركيبات دون الإستغلال الفعلي لها و هذا ما نص عليه الإهتلاك الخطي غير أن التغيير في السياسة المحاسبية جاء ليعطي القوائم المالية صورة صادقة خاصة و أن الإهتلاك يظهر في الميزانية فيؤثر على النتيجة ، تم الإعتماد على طريقة الوحدات المنتجة في حساب الإهتلاك و انجرّ على ذلك التغيير القيام بالإفصاح المحاسبي و تبيان أثر هذا التغيير على السنوات السابقة ، حيث أصبح القيد المحاسبي ح/ 28 إهتلاك التثبيثات مدين و ح/ 11 الترحيل من جديد دائنا كما يلي :

- ح/ 28
- ح/ 11

2- أعمال نهاية الدورة المالية وفق معيار المحاسبة الدولي رقم 10 " الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية " في الشركة الجزائرية القطرية للحديد و الصلب :

بعد اصدار القوائم المالية يتم إقرارها من طرف مجلس ادارة الشركة محل الدراسة ، يمكن أن تقع بين تاريخ إصدار القوائم المالية و تاريخ إقرارها أحداث مرغوب فيها أو غير مرغوب ، ما يتطلب على الشركة القيام بتعديلات طفيفة لضمان جودة الإفصاح و إلتزاما بأحد مبادئ المحاسبة الدولية و هو مبدأ استقلالية الدورات المالية و بالتالي يتم الإقرار بالحوادث المترابطة بالدورة و التي كان تاريخ حدوثها بعد المصادقة على القوائم المالية ما يضفي عليها نوعا من المصداقية و الموثوقية و هذا ما نص عليه المعيار الدولي رقم 10 و الذي يهدف إلى شرح الحالات التي يتطلب فيها على الشركة تعديل قوائمها المالية بناءا على الأحداث التي تقع بعد تاريخ انتهاء الفترة المالية إضافة إلى الإفصاحات التي يتوجب على الشركة توفيرها عن تاريخ اعتماد اصدار القوائم المالية و كذلك عن الأحداث اللاحقة لتاريخ نهاية الفترة المالية بحيث يتم اعتماد اصدار القوائم المالية في الشركة محل الدراسة من الإدارة العليا المتكونة من ثلاث أعضاء ، شركة SIDER الجزائرية ، شركة QSI القطرية للصلب الدولية ، FNI الصندوق الوطني للإستثمار ، و ذلك بعقد الجمعية العامة و فيها يتم إقرار إصدار القوائم المالية ، و تعود الأحداث اللاحقة لنهاية السنة السابقة N/12/31 ، و بخصوص الإعتراف و القياس تقوم الشركة محل الدراسة بالإعتراف بنوعين من الأحداث اللاحقة وفق ما نص عليه المعيار الدولي :

- أحداث لاحقة لتاريخ قائمة المركز المالي تستوجب تعديل القوائم المالية .
- أحداث لاحقة لتاريخ قائمة المركز المالي لا تستوجب تعديل القوائم المالية .

خلصنا إلى أن الشركة الجزائرية القطرية تقوم بالإعتراف و القياس حول الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية وفق متطلبات المعيار الدولي رقم 10 الذي وضح طرق الإفصاح و الإعتراف بهاته الأحداث و التي تعد كمخرجات لأعمال نهاية الدورة المالية .

3 -أعمال نهاية الدورة المالية وفق معيار المحاسبة الدولي رقم 37 " المخصصات و الإلتزامات و الأصول المحتملة " في الشركة الجزائرية القطرية للحديد و الصلب :

يوضح هذا المعيار الحالات التي يتم فيها الإعتراف بالمخصص أو الإلتزام المحتمل أو الأصول المحتملة و كذلك حالات الإفصاح في حال لم يتم الإعتراف بهذه المخصصات أو الإلتزامات المحتملة أو الأصول المحتملة و ذلك بمعلومات كافية متممة للقوائم المالية ليتمكن مستخدمي القوائم المالية من تفهم طبيعتها و توقيتها و

قيمتها ، كما تعرف المخصصات بأنها مطلوبات ذات توقيت أو مبالغ غير مؤكدين و يعرف الإلتزام بأنه إلتزام حالي على المنشأة ناتج من أحداث حدثت في الماضي و الذي يتطلب تسويته حدوث تدفقات خارجة لموارد و متضمنة منافع اقتصادية ، و تكمن العلاقة بين المخصصات و الإلتزامات المحتملة في إحتمالية وقوع الحدث حيث كلما كان إحتمال وقوع الحدث كبير تحدد الشركة محل الدراسة مخصص و كلما كان صغير أصبح إلتزاما محتملا و يتم الإفصاح عليه فقط ، و يتم الإعتراف بالمخصص عندما :

- ❖ يكون على المنشأة إلتزام حالي (قانوني أو حكمي) ناتج عن حدث في الماضي .
- ❖ من المتوقع حدوث تدفق خارج للموارد المتضمنة للمنافع الإقتصادية لتسوية الإلتزام .
- ❖ يمكن للشركة تقدير الإلتزام بدرجة يعتمد عليها .

و قد ارتأينا أن الشركة محل الدراسة تطبق المعيار المحاسبي الدولي رقم 37 بناءا على قائمة المركز المالي لنهاية السنة بمعنى تتعامل القوائم المالية مع المركز المالي للشركة في نهاية فترتها المالية و ليس مركزها المالي المحتمل في المستقبل ، لذلك فإنه لا يتم الإعتراف بمخصص التكاليف التي سيتم تحملها للتشغيل في المستقبل و بهذا فإن الإلتزامات الوحيدة التي يتم الإعتراف بها في قائمة المركز المالي هي تلك الإلتزامات القائمة بالفعل في تاريخ نهاية الفترة المالية و التي من خلالها يتم تحديد المخصص فتقوم بتقييده في شكل مؤونات محتملة الحدوث حتى تتأكد في السنة الموالية أو العكس ثم يتم إلغاء المؤونة عند عدم تأكيدها .

خلاصة الفصل الثاني :

لقد تطرقنا من خلال هذا الفصل التطبيقي إلى إسقاط الدراسة النظرية على واقع الشركة الجزائرية القطرية للحديد و الصلب AQS ، و قد تم التعرض على مستواها إلى تشخيص أعمال نهاية الدورة المالية و مدى أهميتها البالغة في الشركة ، حيث تقوم بتطبيق أسلوب الجرد الدائم لتتبع و تحديث القيم الموجودة في المخزون و هذا نظرا لأهميته البالغة في دورة استغلال المنشأة و كذلك من أجل تمكنها من التحكم في المدخلات و المخرجات و الإستهلاكات خاصة في ظل التوسع الكبير الذي تعرفه الشركة و أيضا أنه مقرّ من النظام المحاسبي المالي كما تعتمد على الإهتلاك الخطي و اهتلاك الوحدات المنتجة بالنسبة للمُرَكّبَات ، كما تبدأ الشركة تحضيراتها للقيام بأعمال الجرد ابتداءا من N/09/31 كحالة استثنائية فرضتها الأنشطة الواسعة التي تقوم بها بدءا بتشكيل ثلاث فرق من طرف الإدارة العامة بغرض قيامهم بالجرد المادي ثم يتم تقييم نتائجهم لضمان جودة و مصداقية المعلومات المحاسبية الداخلية و هذا ما يدل على الأهمية البالغة التي توليها الشركة محل الدراسة لأعمال نهاية الدورة المالية ، و قد توصلنا إلى الإجراءات الميدانية المطبقة للقيام بأعمال نهاية الدورة و الدور الهام الذي تلعبه في اضفاء جودة و مصداقية القوائم المالية التي يتم الإفصاح عنها عن طريق الميزانية ، جدول حساب النتائج ، و جدول تغيرات رؤوس الأموال الخاصة للشركة على ضوء تطبيق المعايير المحاسبية الدولية المتعلق بها و طريقة إلمام الشركة بالمعايير الدولية رقم 08، 10 ، 37 ، و أخيرا تم التوصل للقيمة المضافة التي تلعبه هاته الأعمال من خلال اعطاء قيم حقيقية و صادقة عن مختلف الأصول التي تحوزها المنشأة ، و بالتالي التوصل إلى عرض و إفصاح موثوق و دقيق عن وضعيتها المالية بما يتماشى مع المبادئ المحاسبية الدولية المتعارف عليها .

و توصلنا إلى أن الشركة الجزائرية القطرية للحديد و الصلب تقوم باعداد أعمال نهاية الدورة المالية بطريقة محاسبية سليمة و منظمة من أجل اخراج القوائم المالية بشكل قانوني تعكس الصورة الحقيقية للشركة .

الخاتمة

الخاتمة :

من خلال دراسة موضوع أعمال نهاية الدورة المالية وفق معايير المحاسبة الدولية و متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم 08 ، 10 ،37 ، تم التوصل إلى مجموعة من النتائج النظرية وأخرى تطبيقية يمكن استعراضها في النقاط التالية :

النتائج النظرية للدراسة :

– يقوم المحاسب في نهاية الدورة المالية بمختلف العمليات المحاسبية لإظهار قيمة الأصول والخصوم و الإيرادات و المصاريف بقيمة أقرب الى الواقع بالإعتماد على الفروض و المبادئ المحاسبية في اطار النظام المحاسبي المالي وهذا ما يسمح بشكل أساسي بإظهار نتيجة المؤسسة و القوائم المالية .

– توصلنا إلى أن أهم متطلبات المعايير المحاسبية التي عالجت أعمال نهاية الدورة جاءت في نصوص المعايير المحاسبية رقم 08 و 10 و 37 .

–تتمثل أعمال الجرد في المنشأة في الجرد المادي و التسويات المحاسبية .

–النظام المحاسبي المالي يلبي متطلبات الجرد و تسوية الحسابات بدرجة كبيرة .

–النظام المحاسبي المالي تتوافق مضامينه مع المعايير المحاسبية الدولية .

–ينتج عن أعمال نهاية الدورة المالية عدة تأثيرات على القوائم المالية الختامية للمؤسسة .

النتائج التطبيقية للدراسة :

توصلنا من خلال دراستنا الميدانية إلى مجموعة من النتائج ندرجها فيما يلي :

– تقوم الشركة محل الدراسة بإجراء جرد و احصاء كافة موجوداتها في نهاية الدورة كخطوة أساسية و أولية في أعمال نهاية الدورة و ذلك استنادا لمختلف القوانين و التشريعات و متطلبات النظام المحاسبي المالي و معايير المحاسبة الدولية ، **و هو ما يثبت صحة الفرضية رقم 01 " ترتكز عمليات نهاية الدورة بشكل أساسي على مختلف عمليات الجرد المادي و الجرد المحاسبي لكافة عناصر الميزانية و حسابات التسيير ."**

– بعد ظهور العولمة و انفتاح الدول على الأسواق العالمية و ظهور ما يسمى بالشركات متعددة الجنسيات و اجراء الشراكات بين دول العالم كشأن المؤسسة محل الدراسة ، بات توحيد الممارسات المحاسبية أمر لا بد منه **، و هو ما يثبت صحة الفرضية 02 "جاءت معايير المحاسبة الدولية لتلبية حاجة الشركات متعددة الجنسيات بعد الإنفتاح على الأسواق العالمية ممّا ساهم في اضفاء نوع من التوافق الدولي ."**

– رغم استناد النظام المحاسبي المالي لمعايير المحاسبة الدولية إلى أنهم لم يتوافقوا في بعض النقاط على غرار طرق تقييم الأصول ، **و هو ما ينفي صحة الفرضية رقم 03 " استمدّ النظام المحاسبي المالي من معايير المحاسبة الدولية ما يقتضي توافقهم التّام في شرح التشريعات الخاصة بميدان المحاسبة ".**

–تطبق الشركة الجزائرية القطرية للحديد و الصلب النظام المحاسبي المالي و تعتمد على الإهتلاك الخطّي و إهتلاك الوحدات المنتجة بخصوص التركيبات.

–تعتمد الشركة الجزائرية القطرية للحديد والصلب على معايير المحاسبة الدولية في اعداد قوائمها المالية بغية تعزيز التوافق الدولي ، **وهو ما يثبت صحة الفرضية رقم 04 " تطمح المؤسسة محل الدراسة لبلوغ آفاق اقتصادية على الصعيد الوطني و العالمي وهذا ما يضعها أمام إلزامية الإمتثال لمعايير المحاسبة الدولية في اعداد عمليات أعمال نهاية السنة".**

–يتمثل دور أعمال نهاية الدورة المالية للمخزونات والتثبيتات في تحسين جودة الإفصاح المحاسبي .

–هناك بعض الصعوبات التي تواجه الممارسة المحاسبية فيما يخص أعمال نهاية الدورة المالية .

–معايير المحاسبية الدولية جاءت لتلبية متطلبات فرضها تطور و اتساق نطاق النشاط الإقتصادي و سيادة المعلومة المالية .

– تعتبر أعمال نهاية الدورة المالية من بين أهم مراحل الدورة المحاسبية .

–تعتمد الشركة محل الدراسة في أعمال الجرد على أسلوب الجرد المادي في تسوياتها المحاسبية.

–تهتم الشركة الجزائرية القطرية للحديد والصلب بصفة العامة بتكوين عمالها وذلك لإكتساب الخبرة الميدانية .

–الجرد المحاسبي هو عبارة عن تصحيح الأخطاء وذلك من خلال تسوية الحسابات المعنية .

– تلعب أعمال نهاية الدورة المالية دورا هامّا و فعّالا في محافظة الشركة الجزائرية القطرية للحديد والصلب على استقرار مركزها المالي .

– العمل على فتح المجال وإعطاء الفرص للطلبة لإجراء الدراسات الميدانية و التعرف على مختلف العمليات التي تتم في الشركة.

الاقتراحات و التوصيات :

على ضوء ما درسناه ارتأينا تقديم بعض الإقتراحات و التوصيات للمؤسسة محل الدراسة خاصة و المنشآت الإقتصادية الجزائرية عامة و المتمثلة فيما يلي :

- إجبار كل المنشآت على تطبيق النظام المحاسبي المالي وذلك من أجل الوصول إلى إعداد قوائم مالية تعكس الصورة الحقيقية و الصادقة عنها.
- العمل على تحديد نقاط القوة و الضعف بخصوص قيام محاسبي الشركة بأعمال نهاية الدورة المالية و بالتالي تعزيز و تطوير الرقابة الداخلية من أجل ضمان الدقة و الموثوقية .
- استخدام تكنلوجيا البرمجيات و المعلومات المحاسبية المتطورة لتسهيل عمليات الجرد و تحسين دقة البيانات.
- يجب على المنشآت العمل على ضمان التقارب لمعايير المحاسبة الدولية من خلال وضع آليات مراقبة مستمرة للتحقق من الإمتثال لمعايير المحاسبة الدولية في أداء أعمالها المحاسبية المختلفة .
- القيام بدورات تكوينية و تدريبية لعمال الشركة بخصوص قواعد معايير المحاسبة الدولية و الإهتمام بتطوير المعارف و الخبرات التي تساهم في تطبيق معايير المحاسبة الدولية.
- محاولة إعطاء فرص أكبر لطلبة المحاسبة من خلال منحهم تربصات ميدانية لإسقاط مكتسباتهم النظرية على الواقع الميداني و بالتالي توسيع مداركهم في هذا المجال و اكتساب كوادر مستقبلية واعدة و قادرة على تخطي الصعوبات و العراقيل .

آفاق الدراسة :

تناولت هذه الدراسة أعمال نهاية الدورة المالية وفق المحاسبة المالية و متطلبات المعايير المحاسبية الدولية رقم 08 ، 10 ، 37 وبالرغم من المجهودات المبذولة إلا أنّنا لم نتمكن من الإلمام بجميع الجوانب المتعلقة بموضوع الدراسة لذا إستكمالا لهذه الدراسة يمكن فتح آفاق لدراسات أخرى مكمّلة لهذا الموضوع نذكر منها :

– دور أعمال نهاية الدورة المالية في الإفصاح المحاسبي .

– واقع تطبيق معايير المحاسبة الدولية لتنظيم التسويات الجردية في الجزائر و إمكانية التقارب معها.

– علاقة النظام المحاسبي المالي بالمعايير المحاسبية الدولية في أعمال نهاية الدورة المالية .

– خارطة طريق للإستخدام المحتمل للقوائم المالية المعدة وفق متطلبات المعايير الدولية للتقارير المالية في الجزائر .

قائمة المراجع

أولا –قائمة المراجع باللغة العربية :

1–الكتب:

- باسل عبد الغني سنقرط، أصول المحاسبة، الطبعة الأولى، دار أسامة لنشر وتوزيع عمان الأردن ، 2000.
- بويعقوب عبد الكريم، أصول المحاسبة العامة ، الطبعة الثانية ، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 1999،.
- حسين قاضي و مأمون حمدان، المحاسبة الدولية ومعاييرها ، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر و توزيع، عمان، 2008.
- حميدة بوزيدة، التقنيات الجبائية ، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 2007.
- خالد جمال الجعارات ، معايير التقارير الدولية 2007 : IFRS et IAS ،الطبعة الأولى ، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن ، 2008.
- رضوان محمد العناتي، مبادئ المحاسبة وتطبيقاتها، الجزء الثاني، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 2001.
- شبايكي سعدان ، تقنيات المحاسبة ، دار الهدى ، الجزائر ، 1994.
- طارق عبد العال حماد ، معايير المحاسبة الدولية و المعايير العربية المتوافقة معها ، الجزء الأول ،الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2008.
- طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المحاسبة ، الجزء الأول ،الدار الجامعية، الإسكندرية ،2006.
- طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المحاسبة ، الجزء الثاني ،الدار الجامعية، الإسكندرية ،2006.
- طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المحاسبة ، الجزء الرابع ،الدار الجامعية، الإسكندرية ،2006.
- عبد الرحمان عطية، المحاسبة المعمقة وفق النظام المحاسبي المالي ، الطبعة الأولى، الجزائر، 2011.

- العربي محمد، المعالجة المحاسبية للأصول الثابتة(التثبيتات)، مداخلة مقدمة، ملتقى الدولي ، الإطار المفاهمي حول النظام المحاسبي المالي في ظل المعايير المحاسبية الدولية ، 2010.
- علاوي لخضر ،المحاسبة المعمقة وفق النظام الجديد SCF،الصفحات الزرقاء الجزائر ، 2014.
- فليح حسن خلف ، المالية العامة، عالم الكتاب الحديث ،الطبعة الأولى، عمان ، 2008.
- كلوش عاشور، المحاسبة المعمقة وفقا للمخطط المحاسبي الوطني، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر ،2002.
- محمد أبو نصار ، جمعة حميمدات ، معايير المحاسبة و الإبلاغ المالي الدولية، دار وائل للنشر ، الأردن ،2009.
- محمد بوتين، المحاسبة العامة للمؤسسة ، الطبعة الخامسة ، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر،2005.
- منصور عبد الكريم ،محاسبة العامة أعمال نهاية المدة التنظيم المحاسبي، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1998.
- نظال محمود الرمحي، طارق عبد الخالق نصار، زياد عبد الحليم الذيبة ، مبادئ المحاسبة المالية ، الجزء الأول ،دار المسيرة للنشر والطباعة والتوزيع، 2010.
- هادي رضا الصفار، مبادئ المحاسبة المالية ، الجزء الأول، قسم المحاسبة / جامعة الزيتونة الأردنية ،2011.
- يوسف محمد جربوع ، سالم عبد الله حلس ، المحاسبة الدولية مع التطبيق العملي لمعايير المحاسبة الدولية ، الطبعة الأولى ، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع ، 2002.

2- الأطروحات :

- رفيق يوسفي ، النظام المحاسبي المالي بين الإستجابة للمعايير الدولية و متطلبات التطبيق، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة تبسة ،2011.

- صديق حسوس، مدى تطابق النظام المحاسبي المالي مع معايير المحاسبة الدولية فيما يخص أعمال نهاية الدورة المالية دراسة حالة – المؤسسة الوطنية لأجهزة القياس و المراقبة ENAMC–،مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة المسيلة ،2012.

- ضويفي أحسن، معايير المحاسبة الدولية و أثرها على نوعية المعلومة المالية،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتورة، ، كلية العلوم الإقتصادية العلوم التجارية و علوم التسيير جامعة البليدة 2. 2022.

- كحول صورية، دور المحاسبة المالية في تحسين اتخاذ قرارات المؤسسة الإقتصادية ،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتورة ،في كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر ، تبسة ، 2017.

- لعباني فيصل و هشماوي هشام، أعمال نهاية السنة في مؤسسة اقتصادية وفق النظام المحاسبي المالي الجديد، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة الدكتور مولاي الطاهر بسعيدة، 2022.

- مداني بن غيث ، أهمية الإصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية – بالتطبيق على حالة الجزائر–، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتورة ، كلية العلوم الإقتصادية العلوم التجارية و علوم التسيير جامعة الجزائر ، 2004 .

3-المجلات :

- بورنان إبراهيم ، الإهتلاك الإقتصادي للتثبيتات المادية في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية – دراسة حالة مؤسسة سوناطراك – مجلة العدد الإقتصادي ، المجلد 6 ، العدد 1، 2015 .

- شنايت بلال و حبيش علي، مقارنة النظام المحاسبي المالي SCF بالمعايير المحاسبية الدولية ، مجلة الأكادمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية ، المجلد 14 ، العدد 02 ، سنة 2021 .

- شوقي طارق، تأثير المعايير المحاسبية الدولية " IAS / IFRS " على حوكمة الشركات دراسة حالة بنك باريبا BNP PARIBAS الفرنسي، مجلة العلوم الإقتصادية و علوم التسيير المجلد 20/ العدد 01 سنة 2020 .

- طبيب أسامة، تأثير تعدد البدائل المحاسبية لقياس الإهتلاك على قيمة المؤسسة الإقتصادية – دراسة حالة مؤسسة SARL SOUK MANIA– مجلة التحولات الإقتصادية ، المجلد 2 العدد1 ،سنة 2022.

- قويدر قورين ، عمر عيّو، أهمية القياس المحاسبي بالقيمة العادلة في ظل معايير المحاسبة الدولية (IFRS / IAS)، ، مجلة آراء للدراسات الإقتصادية و الإدارية، المجلد 01 العدد 01 سنة 2019.

4- الملتقيات :

- تومي ميلود ، كحول صورية " واقع المعالجة المحاسبية للمخزونات بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل النظام المحاسبي المالي"، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني حول" واقع و آفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر" ، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة الوادي ،الجزائر ، يومي 06/05 ماي 2013.

5-الجرائد:

- القرار الوزاري رقم 71 المتضمن تطبيق النظام المحاسبي المالي، الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائري الديموقراطية الشعبية ، الصادر في 25 مارس 2009.

6-مواقع الإنترنيت :

- WWW.IFRS.ORG، 2023/05/13.

ثانيا –قائمة المراجع باللغة الأجنبية :

-Articals :

- Artical of Ayogeboh Epizitone , Samantha Cecelia Nxumalo , The enactment and critique of international accounting standard two, Academic journal of interdisciplinary studies ,E-ISSN 2281-4612 November 2021 .

- Article of American Accounting Association (AAA FASC) , Road map for the potential use of financial statement prepared in accordance with International Financial Reporting Standards (IFRS) , Accounting Horizons , Vol 24, No 01 , 2010.

- Demchenko,T.A and Mykhailovyna , S.O . (2019) , Accounting organization and presentation of information on the current assets in the enterprise statement , Economies Horizons , no 1, pp 4-13 .
- FOMINA OLENA, S. SVITLANA, B . DARIA (2022) , Transformation of Financial Reporting of Small Entreprises Accounting of IFRS ,Zovnishnja torgivlja , N 04, S. 44-59
- Thu HIEN NGUYEN , (2022) , The willings to voluntarily apply international financial reporting standards in Vietnam: Empirical evidence from listed parent companies , Cogent Buisiness & Management , 9:1, 2116802.
- Yuriy I. Sigidov , Maria S. Rybyantseva and others , (2016) , Methodological Aspects of Depreciation as an Economic Category , International Journal of Economics and Financial Issues , ISSN:2146-4138 .

الملاحق

الملحق رقم 01

الجزائرية القطرية للصلب
ALGERIAN QATARI STEEL

FOURNISSEUR : YENIGUN
FACTURE N° 0001 BR 58/2019
VALEUR D'ORIGINE : 9 597 219,61 DA
DATE DE MISE EN SERVICE : 25/06/19
TAUX D'AMORTISSEMENT : 10%

TABLEAU DES AMORTISSEMENTS

Exercice	Valeur d'aquisition	Amortissement de l'exercice	Amort cumuler	VNC
2019	9 597 219,61	479 860,98	479 860,98	9 117 358,63
2020	9 597 219,61	959 721,96	1 439 582,94	8 157 636,67
2021	9 597 219,61	959 721,96	2 399 304,90	7 197 914,71
2022	9 597 219,61	959 721,96	3 359 026,86	6 238 192,75
2023	9 597 219,61	959 721,96	4 318 748,82	5 278 470,79
2024	9 597 219,61	959 721,96	5 278 470,78	4 318 748,83
2025	9 597 219,61	959 721,96	6 238 192,74	3 359 026,87
2026	9 597 219,61	959 721,96	7 197 914,70	2 399 304,91
2027	9 597 219,61	959 721,96	8 157 636,66	1 439 582,95
2028	9 597 219,61	959 721,96	9 117 358,62	479 860,99
2029	9 597 219,61	479 860,99	9 597 219,61	-

الملحق رقم 02

PROPOSITION DE PERTES DE VALEUR SUR STOCKS
AU 31/12/2022

CODE	DESIGNATION	Quantité	PU	VALEUR D'ACQUISITION	DATE D'ACQUISITION	MONTANTS DÉJÀ PROVISIONNE	NOUVELLE PERTE DE VALEUR	TAUX DE LA PERTE DE VALEUR	CAUSES DE LA PERTE DE VALEUR	OBSERVATIONS (1)
	TOTAL GENERAL			0,00		0,00	0,00			

NEANT

Le responsable stock

Le directeur de structure

ALGERIAN QATARI STEEL E.P.E. S.P.A. Comptabilité

الملحق رقم 03

الجزائرية القطرية للصلب
ALGERIAN QATARI STEEL

Ref : AQS / ..... / 2022
EL MILIA LE

ALGERIAN QATARI STEEL SPA
ZI BELLARA, EL-MILIA -JIJEL-

ETAT DE RAPROCHEMENT BANCAIRE AU31/12/2022
COMPTE BEA EL MILIA N° 097260000061

COMPTE BEA CHEZ AQS		LIBELLE			COMPTE AQS CHEZ BEA	
DEBIT	CREDIT				DEBIT	CREDIT
890 086 982,05		SOLDE AU31/12/2022				973 921 283,10
		22/3/2020	MAX DIMENSIONS	CHQ 7547790	1 784 286,00	
		17/8/2020	DR BAKHA CHAFIK	CHQ 1637106	8 000,00	
		11/10/2020	AGIRE	CHQ 1637373	2 314 305,00	
		14/10/2021	SARL LEGRAND	CHQ 2330495	57 443,68	
		14/10/2021	WORLD BERING	CHQ 2330520	13 417,25	
		2/11/2021	ROUIDI MOUFID	CHQ 2329555	35 000,00	
		20/1/2022	ADMANE YOUNES BEN MOHAMMED	CHQ 2325928	372 000,00	
		21/02/2022	CMA CGM	CHQ 7758423	10 000 000,00	
		21/03/2022	MAERSK	CHQ 7798519	3 640 000,00	
		21/03/2022	MAERSK	CHQ 7798520	24 440 000,00	
		22/03/2022	MAERSK	CHQ 7798551	7 280 000,00	
		14/04/2022	QNAT	CHQ 7758643	130 900,00	
		18/04/2022	FILTRANS	CHQ 7798684	9 506 446,61	
		19/04/2022	SARL AMILEX	CHQ 7758741	101 388,00	
		17/5/2022	EPE BATIMETAL SPA	CHQ 7798849	5 000 000,00	
		14/7/2022	MAERSK	CHQ 7758935	3 640 000,00	
		14/7/2022	MAERSK	CHQ 7798537	5 200 000,00	
		13/9/2022	HOTEL AZ	CHQ 7758985	84 760,00	
		11/12/2022	SKY CAM	CHQ 7799002	2 090 000,00	
		11/12/2022	SARL HOTEL EL AZIZ	CHQ 7799005	136 576,00	
		11/12/2022	ENCC METAL	CHQ 7799009	4 296 993,14	
		11/12/2022	DHL INTERANTIOAN	CHQ 7799010	8 674,56	
		11/12/2022	GOFAST	CHQ 7799011	3 303 691,53	
		13/12/2022	ZEHANI MOHAMMED	CHQ 7799019	200 000,00	
		26/12/2022	ANEP SPA	CHQ 7799021	190 400,00	
		SOUS TOTAL DES CHEQUES EN SUSPEND			83 834 281,77	
890 086 982,05		TOTAL				890 087 001,33
890 086 982,05		SOLDE AU31/12/2022				890 087 001,33

FINANCIER

ZEHANI Mohammed
Financier

DFC

BOUCHEBEL Rachid
Directeur Finances et Comptabilité

ALGERIAN QATARI STEEL EPE SPA AQS

Tel: 034 46 50 12 Fax: 034 46 50 10 E-mail: dg@aqs.dz
Siège Social: Zone Industrielle Bellara El-Milia Jijel - BP 629

www.aqs.dz

Société par actions au capital de 58.610.000.000 DA
N° NIF : 001418044355786 / N°Article AQS : 1809 0 313 860
R.C.N° : 14B0443857 00 18

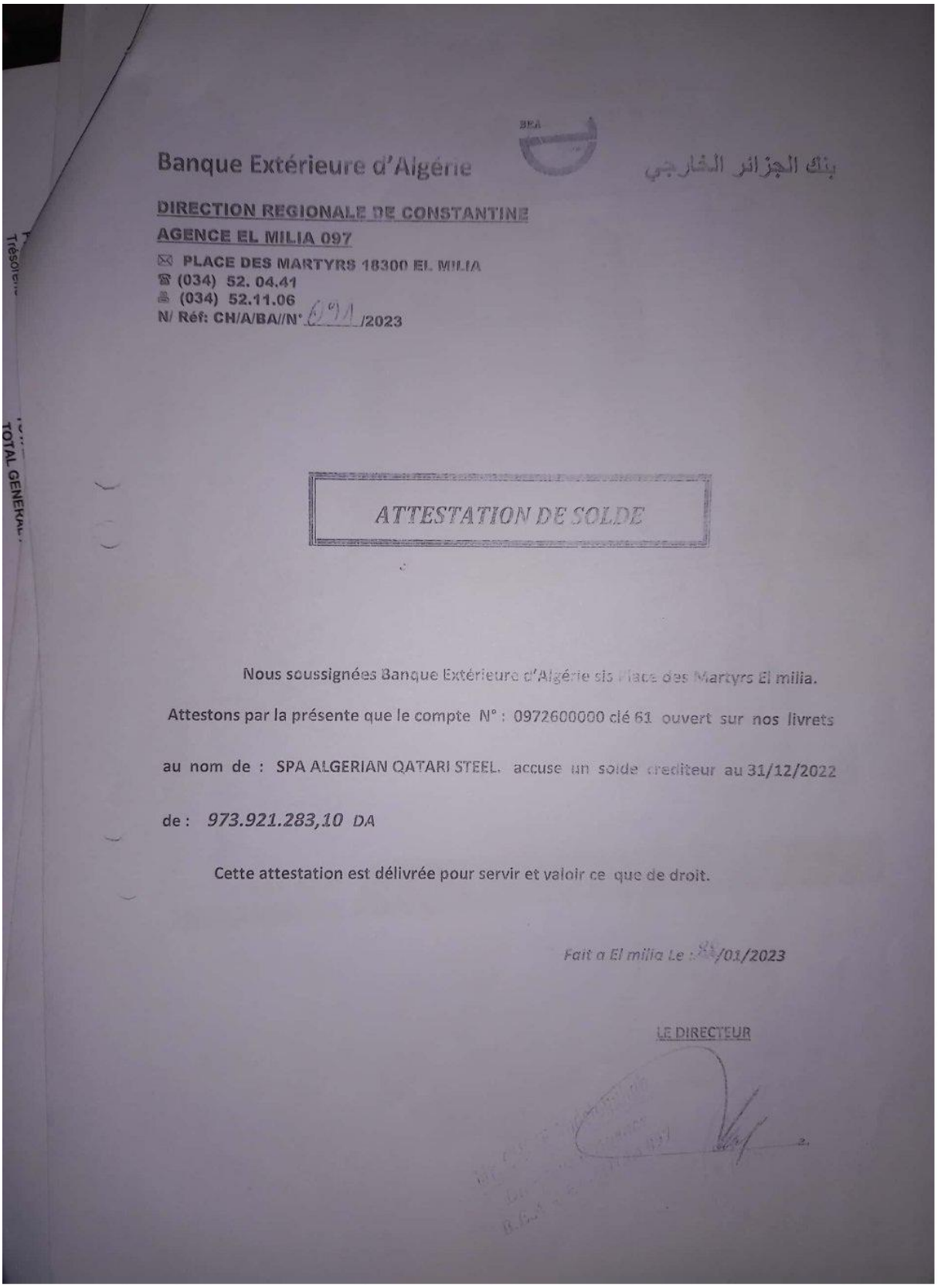

Banque Extérieure d'Algérie

بنك الجزائر الخارجي

DIRECTION REGIONALE DE CONSTANTINE

AGENCE EL MILIA 097

PLACE DES MARTYRS 18300 EL MILIA
(034) 52. 04.41
(034) 52.11.06
N/ Réf: CH/A/BA//N° 694 /2023

ATTESTATION DE SOLDE

Nous soussignées Banque Extérieure d'Algérie sis Place des Martyrs El milia.

Attestons par la présente que le compte N° : 0972600000 clé 61 ouvert sur nos livrets au nom de : SPA ALGERIAN QATARI STEEL. accuse un solde créditeur au 31/12/2022 de : *973.921.283,10 DA*

Cette attestation est délivrée pour servir et valoir ce que de droit.

Fait a El milia Le : 26/01/2023

LE DIRECTEUR

الملحق رقم 04

ALGERIAN QATARI STEEL SPA
ZI BELLARA EL-MILIA -JIJEL
N° D'IDENTIFICATION:

EDITION DU: 21/05/2023 13:45
EXERCICE: 01/01/21 AU 31/12/21
PERIODE DU: 01/01/21 AU 31/12/21

BILAN (ACTIF)

LIBELLE	NOTE	BRUT	AMO/PROV	NET	NET 2020
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles		15 484 463,63	10 173 231,90	5 311 231,73	
Immobilisations corporelles					
Terrains					
Bâtiments		56 883 798 349,03	1 988 144 044,68	54 895 654 304,35	
Installations techniques, matériels et outillages		112 237 382 913,09	5 074 569 754,40	107 162 813 158,69	
Autres immobilisations corporelles		1 764 292 927,92	904 108 911,61	860 184 016,31	
Immobilisations en concession		3 397 600 000,00		3 397 600 000,00	
Immobilisations encours		40 982 505 282,00		40 982 505 282,00	
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		809 698 577,45		809 698 577,45	
Impôts différés actif					
TOTAL ACTIF NON COURANT		216 090 762 513,12	7 976 995 942,59	208 113 766 570,53	
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		28 214 717 404,46	12 807 088,76	28 201 910 315,70	
Créances et emplois assimilés					
Clients		1 765 350 041,42	5 692 071,44	1 759 657 969,98	
Autres débiteurs		3 356 164 630,51		3 356 164 630,51	
Impôts et assimilés		3 399 132 504,00		3 399 132 504,00	
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		10 325 339 175,02		10 325 339 175,02	
TOTAL ACTIF COURANT		47 060 703 755,41	18 499 160,20	47 042 204 595,21	
TOTAL GENERAL ACTIF		263 151 466 268,53	7 995 495 102,79	255 155 971 165,74	

الملحق رقم 05

ALGERIAN QATARI STEEL SPA
ZI BELLARA EL-MILIA -JIJEL
N° D'IDENTIFICATION:

EDITION DU: 21/05/2023 16:23
EXERCICE: 01/01/21 AU 31/12/21
PERIODE DU: 01/01/21 AU 31/12/21

BILAN (PASSIF)

LIBELLE	NOTE	2021	2020
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis		58 610 000 000,00	
Capital non appelé			
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)			
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)		-2 764 378 834,05	
Autres capitaux propores - Report à nouveau		-9 152 560 774,87	
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL I		**46 693 060 391,08**	
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières		175 169 819 760,00	
Impôts (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courantes		4 386 472 275,52	
Provisions et produits constatés d'avance		4 832 906,89	
TOTAL II		**179 561 124 942,41**	
PASSIFS COURANTS:			
Fournisseurs et comptes rattachés		9 226 153 950,69	
Impôts		6 489 806,85	
Autres dettes		1 967 992 547,66	
Trésorerie passif		17 701 149 527,05	
TOTAL III		**28 901 785 832,25**	
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		**255 155 971 165,74**	

الملحق رقم 06

ALGERIAN QATARI STEEL SPA
ZI BELLARA EL-MILIA -JIJEL
N° D'IDENTIFICATION:

EDITION DU: 21/05/2023 13:57
EXERCICE: 01/01/21 AU 31/12/21
PERIODE DU: 01/01/21 AU 31/12/21

COMPTE DE RESULTAT/NATURE

LIBELLE	NOTE	2021	2020
Ventes et produits annexes		52 500 000 000,00	
Variation stocks produits finis et en cours		13 080 169 118,27	
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation			
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		**65 580 169 118,27**	
Achats consommés		-58 461 023 370,76	
Services extérieurs et autres consommations		-2 559 535 200,57	
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		**-61 020 558 571,33**	
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		**4 559 610 546,94**	
Charges de personnel		-2 034 975 243,37	
Impôts, taxes et versements assimilés		-76 149 543,10	
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		**2 448 485 760,47**	
Autres produits opérationnels		444 358 450,68	
Autres charges opérationnelles		-359 389 963,94	
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs		-4 813 004 958,66	
Reprise sur pertes de valeur et provisions		6 768 281,81	
V- RESULTAT OPERATIONNEL		**-2 272 782 429,64**	
Produits financiers		228 911 009,93	
Charges financières		-720 497 414,34	
VI-RESULTAT FINANCIER		**-491 586 404,41**	
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		**-2 764 368 834,05**	
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		-10 000,00	
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		**66 260 206 860,69**	
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		**-69 024 585 694,74**	
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		**-2 764 378 834,05**	
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		**-2 764 378 834,05**	

الملحق رقم 07

ALGERIAN QATARI STEEL SPA
ZI BELLARA EL MILA -JIJEL
N° D'IDENTIFICATION:

EDITION DU: 21/05/2023 14:47
EXERCICE: 01/01/22 AU 31/12/22
PERIODE DU: 01/01/22 AU 31/12/22

BILAN (ACTIF)

LIBELLE	NOTE	BRUT	AMO/PROV	NET	NET 2021
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles		23 322 573,95	15 133 322,76	8 189 251,19	
Immobilisations corporelles					
Terrains					
Bâtiments		81 790 180 144,15	3 625 164 830,85	78 165 015 313,30	
Installations techniques, matériels et outillages		116 416 335 630,44	11 021 048 650,45	105 395 286 979,99	
Autres immobilisations corporelles		2 023 744 265,94	1 235 453 168,72	788 291 097,22	
Immobilisations en concession		3 397 600 000,00		3 397 600 000,00	
Immobilisations encours		17 142 319 647,41		17 142 319 647,41	
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		1 428 759 641,20		1 428 759 641,20	
Impôts différés actif					
TOTAL ACTIF NON COURANT		222 222 261 903,09	15 896 799 972,78	206 325 461 930,31	
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		52 471 691 260,35		52 471 691 260,35	
Créances et emplois assimilés					
Clients		2 236 685 901,35	79 907 139,08	2 156 778 762,27	
Autres débiteurs		2 323 121 117,84		2 323 121 117,84	
Impôts et assimilés		5 101 424 394,01		5 101 424 394,01	
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		9 735 732 830,50		9 735 732 830,50	
TOTAL ACTIF COURANT		71 868 655 504,05	79 907 139,08	71 788 748 364,97	
TOTAL GENERAL ACTIF		294 090 917 407,14	15 976 707 111,86	278 114 210 295,28	

الملحق رقم 08

ALGERIAN QATARI STEEL SPA
ZI BELLARA EL-MILIA -JIJEL
N°D'IDENTIFICATION:

EDITION DU:
EXERCICE:
PERIODE DU:

BILAN (PASSIF)

LIBELLE	NOTE	2022	2021
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis		58 610 000 000,00	
Capital non appelé			
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)			
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)		2 369 412 053,09	
Autres capitaux propores - Report à nouveau		-5 458 657 313,93	
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL I		55 520 754 739,16	
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières		175 169 819 760,00	
Impôts (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courantes		3 397 600 000,00	
Provisions et produits constatés d'avance		88 525 843,73	
TOTAL II		178 655 945 603,73	
PASSIFS COURANTS:			
Fournisseurs et comptes rattachés		16 607 117 673,76	
Impôts		9 207 790,00	
Autres dettes		3 098 563 661,74	
Trésorerie passif		24 222 620 826,89	
TOTAL III		43 937 509 952,39	
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		278 114 210 295,28	

الملحق رقم 09

ALGERIAN QATARI STEEL SPA
ZI BECHARA EL-MILIA -JIJEL
N° D'IDENTIFICATION:

EDITION DU: 21/05/2023 14:47
EXERCICE: 01/01/22 AU 31/12/22
PERIODE DU: 01/01/22 AU 31/12/22

COMPTE DE RESULTAT/NATURE

LIBELLE	NOTE	2022	2021
Ventes et produits annexes		107 900 000 000,26	
Variation stocks produits finis et en cours		16 477 773 613,25	
Production immobilisï¿½e			
Subventions d'exploitation			
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		**124 377 773 613,51**	
Achats consommiï¿½s		-104 716 319 771,80	
Services extiï¿½rieurs et autres consommations		-4 848 468 320,97	
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		**-109 564 788 092,77**	
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		**14 812 985 520,74**	
Charges de personnel		-3 399 276 108,74	
Impiï¿½ts, taxes et versements assimiliï¿½s		-182 281 639,68	
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		**11 231 427 772,32**	
Autres produits opiï¿½rationnels		953 987 688,47	
Autres charges opiï¿½rationnelles		-464 639 880,56	
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeu		-8 197 676 200,43	
Reprise sur pertes de valeur et provisions		316 865 078,33	
V- RESULTAT OPERATIONNEL		**3 839 964 458,13**	
Produits financiers		376 784 509,07	
Charges financiï¿½res		-1 847 326 914,11	
VI-RESULTAT FINANCIER		**-1 470 542 405,04**	
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		**2 369 422 053,09**	
Impiï¿½ts exigibles sur riï¿½sultats ordinaires		-10 000,00	
Impiï¿½ts diffiï¿½riï¿½s (Variations) sur riï¿½sultats ordinaires			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		**126 025 410 889,38**	
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		**-123 655 998 836,29**	
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		**2 369 412 053,09**	
Elï¿½ments extraordinaires (produits) (ï¿½ priï¿½ciser)			
Elï¿½ments extraordinaires (charges) (ï¿½ priï¿½ciser)			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		**2 369 412 053,09**	

الملحق رقم 10

IV- TABLEAU DE VARIATION DES CAPITAUX PROPRES

UM DA

RUBRIQUE	NOTE	Capital social	Prime d'emission	Ecart d'évaluation	Ecart de réévaluation	Réserves et résultat
Solde au 31 décembre 2020	C-004	58 600 000 000,00	0,00	0,00	0,00	-9 152 560 774,87
Changement méthode comptable 2021		0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Correction d'erreurs significatives 2021		0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Réévaluation des immobilisations 2021		0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Profits ou pertes non comptabilisés dans le compte de résultat		0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Dividendes payés 2021		0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Augmentation de capital 2021		0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Résultat net de l'exercice 2021		0,00	0,00	0,00	0,00	-2 764 378 834,05
Solde au 31 décembre 2021	C-004	58 600 000 000,00	0,00	0,00	0,00	-11 916 939 608,92
Changement méthode comptable 2022		0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Correction d'erreurs significatives 2022		0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Réévaluation des immobilisations 2022		0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Profits ou pertes non comptabilisés dans le compte de résultat		0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Dividendes payés 2022		0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Augmentation de capital 2022		0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Résultat net de l'exercice 2022		0,00	0,00	0,00	0,00	2 369 412 053,09
Solde au 31 décembre 2022	C-004	58 600 000 000,00	0,00	0,00	0,00	-9 547 527 555,83